الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
مركز المدار المعرفي للأبحاث والدراسات

مَدَارَات سِيَاسِيَّة

مجلة مدارات سياسية
مجلة دورية دولية أكاديمية محكمة
تعنى بالعلوم السياسية والعلاقات الدولية

الإيداع القانوني: جوان 2017
الترقيم الدولي ISSN 2588-1825
الترقيم الإلكتروني EISSN: 2710-8341

المشرف العام مدير المركز: عبد الوهاب باشا
مديرة ورئيسة التحرير: د. شريفة كلاع

المجلد 03
العدد 01 ديسمبر 2019

مجلة مدارات سياسية

مجلة دورية دولية أكاديمية محكّمة تعنى بالعلوم السياسية والعلاقات الدولية

تصدر عن مركز المدار المعرفي للأبحاث والدراسات، الجزائر

الإيداع القانوني: جوان 2017

الترقيم الدولي ISSN 2588-1825

المجلد رقم 3، العدد رقم 1، ديسمبر 2019

ترسل جميع المراسلات إلى مديرة ورئيسة هيئة تحرير مجلة مدارات سياسية

د. شريفة كلاع

على العنوان الإلكتروني: madarate.politique@gmail.com

حساب المجلة في المنصة الجزائرية للمجلات العلمية (ASJP) على الرابط التالي:

https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/429

العنوان البريدي للمركز: تعاونية السنابل الذهبية العقارية، سكن رقم 52، المنطقة الحضرية الجديدة رقم 02، تبسة، الجزائر

نشر وتوزيع مركز المدار المعرفي للأبحاث والدراسات

التعريف بالمجلة:

مجلة مدارات سياسية، مجلة دورية دولية أكاديمية محكمة نصف سنوية متخصصة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ذات الترقيم الدولي ISSN 2588-1825، والإيداع القانوني 2017، تصدر عن مركز المدار المعرفي للأبحاث والدراسات - الجزائر، تهدف إلى نشر البحوث والدراسات الرصينة ذات القيمة العلمية العالية في مجال اهتماماتها، توطيد التعاون والصلات العلمية والفكرية ما بين المركز ومؤسسات البحث الوطنية والأجنبية، نشر ترجمات وتقارير ومراجعات كتب، أعمال ملتقيات، أيام دراسية، فيما يدخل ضمن نطاق تخصص المجلة، وما يواكب التطورات العلمية بما يسهم في خلق الظروف الفكرية الملائمة لتكوين المعارف العلمية الأكاديمية.

سكرتير التحرير:

خليفة كريفار، جامعة وهران 2 - الجزائر

هيئة التحرير:

أ. دحمان داودي - جامعة الجزائر 3 - الجزائر

أ. محمد الشريف شيباني - جامعة الجزائر 3 – الجزائر

أ. خولة كلاع - المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية – الجزائر

أ. عبد المؤمن عبد العزيز - جامعة الجزائر3 – الجزائر

أ. عنتر رمضاني – جامعة تبسة، الجزائر

مديرة المجلة ورئيسة هيئة التحرير:

د. شريفة كلاع

تخلي هيئة تحرير المجلة مسؤوليتها عن أي انتهاك لحقوق الملكية الفكرية

لا تعبر الآراء الواردة في هذا العدد بالضرورة عن رأي المجلة

يخضع ترتيب الموضوعات بالمجلة لاعتبارات فنية لا ترتبط برتبة الباحث ولا مكانته العلمية

جميع الحقوق محفوظة لمركز المدار المعرفي للأبحاث والدراسات

عدد ديسمبر 2019

الهيئة العلمية الاستشارية:

الاسم	الجهة والدولة
أ.د. جمال محمد السيد ضلع	معهد البحوث الدراسات الإفريقية - جامعة القاهرة - مصر
أ.د. عبد القادر عبد العالي	جامعة سعيدة – الجزائر
أ.د. عصام محمد عبد الشافي عبد الوهاب	جامعة صقاريا – تركيا
أ.د. أحمد أويصال	جامعة اسطنبول – تركيا
أ.د. شمسة بوشنافة	جامعة الأغواط – الجزائر
أ.د. عامر مصباح	جامعة الجزائر3 – الجزائر
أ.د طاهر برايك	جامعة الأغواط – الجزائر
أ.د. صالح زياني	جامعة باتنة 2 – الجزائر
أ.د حمدي عبد الرحمن حسن	جامعة زايد – دبي – الإمارات العربية المتحدة
أ.د. عبد السلام فيلالي	جامعة باجي مختار– عنابة – الجزائر
أ.د ناجي محمد عبد الله الهتاش	كلية العلوم السياسية – جامعة تكريت – العراق
أ.د. محمد عاشور	جامعة زايد، أبو ظبي - الإمارات العربية المتحدة
د. عبد الوهاب كريم حميد	جامعة السلطان قابوس – سلطنة عُمان
د. كَوكخان بوزناش	جامعة صقاريا – تركيا
د. منصور لخضاري	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية – الجزائر
د. لقمان مغراوي	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية – الجزائر
د. عبد المالك حطاب	جامعة خميس مليانة – الجزائر
د. سالم خلف	Çanakkale Onsekiz Mart üniversite ، تركيا
د. حبيب حسن اللولب	مركز البحوث والدراسات لاتحاد المغرب العربي - تونس

الهيئة العلمية الإستشارية:

الاسم	الجهة والدولة
د. سعيد قاسمي	جامعة الجزائر3 – الجزائر
د. سليم شيخاوي	جامعة الجزائر3 – الجزائر
د. مصطفى خواص	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية – الجزائر
د. فاطمة بقدي	جامعة الجزائر3 – الجزائر
د. ليندة بورايو	جامعة الجزائر3 – الجزائر
د. علي بقشيش	جامعة الأغواط - الجزائر
د. محمد بوبوش	جامعة محمد الأول – وجدة – المغرب
د. راجي يوسف محمود البياتي	كلية الكتاب الجامعة، العراق
د. آمال زرنيز	جامعة باجي مختار- عنابة – الجزائر
د. فارس لونيس	جامعة الشلف – الجزائر
د. وداد سعدي	جامعة الجزائر3 – الجزائر
د. سارة دباغي	جامعة الجزائر3 – الجزائر
د. بدران بن لحسن	جامعة حمد بن خليفة - قطر
د. ليلى الرطيمات	جامعة سطات – المغرب
د. زكريا وهبي	جامعة الجزائر3 - الجزائر
د. عمار غرايسة	جامعة الوادي – الجزائر
د. فلة قصدالي	جامعة تيزي وزو – الجزائر
د. جواد الرباع	جامعة ابن زهر – أكادير- المغرب
د. لخضر رابحي	جامعة الأغواط - الجزائر
د. لمين هماش	جامعة الشاذلي بن جديد – الطارف - الجزائر
أ. عبد الكريم بن راحلة	المركز الجامعي – تمنراست – الجزائر
أ.عبد القادر عزام عوادي	جامعة الوادي – الجزائر

قواعد النشر بالمجلة

ترحب مجلة مدارات سياسية بنشر الأبحاث والدراسات الرصينة ذات المستوى الأكاديمي الراقي بمختلف اللغات العربية، الفرنسية، الإنجليزية، ولذلك يسرنا دعوة كافة الأساتذة والباحثين في المؤسسات الجزائرية والأجنبية للمساهمة في ثراء المجلة، على أن يلتزم أصحابها بالقواعد التالية:

كلمة العدد

فهرس المحتويات

كلمة العدد الافتتاحية .....ص 06

1.عدم تكافؤ الفرص الإقتصادية كعامل مكرّس للانتفاضات في المنطقة العربية: تونس ومصر .....ص 8 - 29

- د. حسين قوادرة، جامعة أم البواقي، الجزائر

2. العلاقات الأوروبية – المغاربية: بين فرض للأجندة الأمنية وتغييب قضايا التنمية وغياب للندّية.....ص 30 – 45

- د. فاروق العربي ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، الجزائر

3. تهديد إنتشاروتهريب السلاح على الأمن الوطني الجزائري في ظل التوترات الأمنية بليبيا..... ص 46- 62

- د. محمد الأمين بن عودة، المركز الجامعي - تمنراست، الجزائر

4. الإمتدادات الجيوسياسية الناشئة لتنظيم داعش خارج حدود العراق وسوريا..... ص 63- 83

- د. شريفة كلاع، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، الجزائر

7. The Rise of Violent Non-State Actors in the Sahel: The Case of Al-Qaeda in the Islamic Maghreb (AQIM).....84 - 107

- Mohamed Amine Souyad, University of Algiers 3, Algeria

عدم تكافؤ الفرص الإقتصادية كعامل مكرّس للانتفاضات في المنطقة العربية: تونس ومصر أنموذجا

Inequality of economic opportunities as a factor devoted to uprisings in the Arab region: Tunisia and Egypt as a model

د. حسين قوادرة

جامعة أم البواقي، الجزائر

hocine751@yahoo.fr

تاريخ الإستلام: 2019/12/08 تاريخ قبول النشر: 2020./12/10 تاريخ النشر: 2019/12/30

ملخص:

يعتبر العامل الاقتصادي أحد أهم العوامل (بالإضافة إلى عوامل أخرى) المساهمة في إحداث التحولات السياسية الأخيرة في المنطقة العربية، من هذا المنطلق يتبع البحث مقاربة تاريخية– اقتصادية للتحولات التي شهدتها المنطقة لمحاولة اكتشاف الأسباب التي تؤلّب المواطنين ضد حكوماتهم في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مؤدية إلى تنامي مطالب التغيير.

ركز البحث بشكل أكثر تحديدا على مصر وتونس بسبب نجاح الحركات الإحتجاجية في الإطاحة بكل من بن علي ومبارك. سيظهر من خلال البحث أن الانتفاضات الأخيرة في كل من مصر وتونس وكذلك على الصعيد الإقليمي كانت في المقام الأول بعد فترة من عقود الركود الاقتصادي والانحدار بالنسبة للغالبية العظمى من المواطنين.

الكلمات المفتاحية:

الإنتفاضات العربية، العوامل الاقتصادية، عدالة توزيع الدخل، تونس، مصر.

Abstract:

The economic factor is one of the most important factors (in addition to other factors) contributing to the recent political transformations in the Arab region, Leading to growing demands for change.

The research focused more specifically on Egypt and Tunisia because of the success of the protest movements in ousting Ben Ali and Mubarak. It will appear through the search, That the recent uprisings in Egypt and Tunisia as well as at the regional level were primarily after a period of decades of economic stagnation and decline for the vast majority of citizens.

Keywords:

the Arab uprisings, economic factors, equity of income distribution, Tunisia, Egypt.

مقدمة:

جسد التعبير البسيط الذي استخدمه الشباب التونسي خلال الإطاحة بالرئيس زين العابدين بن علي "الشعب يريد إسقاط النظام"، الطابع المتواضع والمعقد لحركية الانتفاضات العربية التي بدأت في أواخر ديسمبر 2010م، باعتبار أن الرغبة في التغيير في مواجهه الظروف الصعبة هي استجابة إنسانية طبيعية، ومع ذلك، فإن تحقيق هذا التحول في مواجهه الأنظمة الاستبدادية القاسية لا يعدو أن يكون إلا مقترحا لتكريس التحدي والدموية، وباعتبار الثورة قضية معقدة بطبيعتها، فالمجموعات المختلفة ذات المثل العليا المتشابهة أحيانا والمتناقضة في بعض الأحيان تتنافس على التغيير في وجه الأنظمة الراسخة والقوية في أحيان كثيرة، وهذا بالاستناد على عدد وافر من الأسباب، وتُبرز حالة الانتفاضات العربية، ولا سيما حالتي تونس ومصر هذه التعقيدات التي تنطوي عليها الثورة، خاصة ما تعلق بالسببية (مسبباتها) والاستمرارية على حد سواء.

بالإضافة إلى ذلك، قدم الدّارسون مجموعة متنوعة من التفسيرات التي لا تتعلق بقضية الانتفاضات العربية فحسب، بل أيضا بالآثار الدائمة التي ستترتب عنها، وقد شدد البعض على تأثير بعض العوامل ضمن أخرى كثيرة مثل: خروج أعداد كبيرة من الشباب، والبطالة، ووسائط التواصل الاجتماعي، والسخط الاجتماعي، والمرأة، والظروف الاقتصادية العامة، وتزايد انتهاكات حقوق الإنسان، ومع ذلك، ستركز هذه الدراسة على دور العوامل الاقتصادية في ظهور وانتشار الحركات الاحتجاجية، ولكن لا يُقصد من ذلك رفض صحة تفسيرات أخرى تتعلق بمسببات التحولات في المنطقة العربية، ولكنها تهدف بدلا من ذلك إلى زيادة التركيز بشكل أكبر على أهمية العوامل الاقتصادية بوصفها سببا رئيسيا للانتفاضات.

وعلاوة على ذلك، ستتم دراسة الطابع الفريد للنظم السياسية والاقتصادية في المنطقة، بما في ذلك انتشار الفساد والمحسوبية والركود بين العديد من الدول التي وقعت فيها الانتفاضات والاحتجاجات، وبناءا على ما سبق سيحاول البحث الإجابة على الإشكالية التالية: إلى أي مدى لعبت العوامل الاقتصادية – خاصة عدم تكافؤ الفرص–دورا مؤثرا في حدوث الانتفاضات الأخيرة في المنطقة العربية عموما، وفي كل من تونس ومصر على وجه الخصوص؟.

فرضية البحث: يعتبر البحث عن الاستقرار الاقتصادي في ظل عدم تكافؤ الفرص الاقتصادية، هو الذي أدى إلى موجة الانتفاضات ضد الأنظمة الحاكمة في المنطقة العربية عموما، وفي تونس ومصر على وجه الخصوص.

منهجية البحث: يتبع البحث مقاربة تاريخية – اقتصادية للتحولات التي شهدتها المنطقة في محاولة لاكتشاف الأسباب التي تؤلّب المواطنين في جميع أنحاء الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ضد حكوماتهم، وبالتالي تنامي مطالب التغيير في المنطقة.

1 – لمحة عامة عن سيرورة الانتفاضات في المنطقة العربية

أصبح "محمد البوعزيزي" شخصا مشهورا بشكل واضح في الأوساط العربية والعالمية لما أقدم على التضحية بنفسه حرقا في 17 ديسمبر 2010 في قرية سيدي بوزيد، بعد أن كان بائعا في الشارع، ومثالا للمواطنين التونسيين الفقراء والعاطلين عن العمل، والمضطهدين اقتصاديا واجتماعيا.

قبل العمل الذي قام به أخبر والدته "بإلقاء اللوم على الوقت الذي نعيش فيه وليس عليه هو شخصيا"[1]، تثير هذه العبارة تساؤلات مهمة متعلقة بتحديد ما هو الوقت الذي يشير إليه؟، وما هو الشيء الفريد من نوعه –بالنسبة لهذه الفترة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا– الذي دفعه للقيام بهذا العمل الفظيع والمتطرف؟، وما هو الشيء الذي كان مختلفا عن الخلافات السابقة؟. سيكون هذا العمل الذي أقدم عليه بمثابة المحفز "الذي لن يشعل الساحة العامة في تونس فحسب، بل أيضا في شوارع الدول العربية الأخرى على غرار: مصر واليمن وسوريا وليبيا والبحرين والأردن والمملكة العربية السعودية والمغرب والجزائر"[2]. فهناك عدد كبير من السخط الشعبي والاضطرابات المدنية في جميع أنحاء المنطقة العربية مع وجود أعداد كبيرة من المواطنين غير الراضين والمقهورين الذين عانوا اقتصاديا، وكان "البوعزيزي" بمثابة الشرارة التي أوقدت هذه الانتفاضات والتحولات.

يبدو أن البوعزيزي لم يكن حالة فريدة في ظروفه، فمعظم الشباب في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يواجهون اليأس والاضطهاد، وفي حين يعتبر الكثير منهم حاصلون على شهادات جامعية، غير أنهم لا يجدون فرصا للعمالة أو الارتقاء، فالتعليم لا يؤدي في أغلب الأحوال إلى آفاق اقتصادية مجدية، لذلك يبدو بأن الوقت قد أصبح بدون معنى أو قيمة في ظل العبء الساحق للحكم الاستبدادي والركود الاقتصادي.

بالإضافة إلى ذلك، لم يكن هذا الظرف فريدا بالنسبة لتونس، إذ بلغ معدل البطالة الإجمالي بين الشباب العرب ضعف المتوسط العالمي في العقد الذي سبق الانتفاضات، بمعدل 20 إلى 40%، ولم يطرأ عليه أي تحسن يذكر خلال تلك الفترة[3]. وعلاوة على ذلك، هناك حاجة إلى خلق خمسين مليون فرصة عمل بحلول عام 2020 لاستيعاب الشباب البطال بشكل كامل بالدّخول إلى سوق العمل، دون حساب أولئك الذين يبحثون بالفعل عن عمل، وهو احتمال غير مرجح[4].

ولئن كان من الواضح أين وعندما بدأت الانتفاضة بشروط صارمة، فإن الحقائق والأرقام الأساسية الواسعة النطاق التي سبقت فترة الانتفاضات العربية، تقول بعبارات أكثر تحديدا لماذا اختار المواطنون الانتفاضة الأخيرة ضد الاستبداد الطويل الأمد للأنظمة الحاكمة. وبعبارة أخرى، فالأفعال التي قام بها "البوعزيزي" وأمثاله في المنطقة العربية لم تكن نابعة من فراغ أو بدون سوابق وسياقات تاريخية، ولم تكن أفعال الرجل قد اجتاحتها الهستيريا، ولكنها عمل محسوب يستند إلى مظالم اقتصادية طويلة الأمد مع حكومته.

ظلت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا منذ فترة طويلة مكانا لحقوق الإنسان المشكوك فيها، وللمستويات المتدنية من الحرية، ولمحدودية التنمية الاقتصادية لغالبية المواطنين. ووفقا للتقرير الصادر عن منظمة "دار الحرية" "Freedom House"* لسنة 2017، فإن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بأكملها توجد في تصنيف حرج جدا بنسبة 5٪ من السكان الذين يتمتعون بالحرية؛ أي حوالي 21 مليون شخص فقط يتمتعون بالحرية في المنطقة من أصل 424.8 مليون نسمة (عدد سكان المنطقة العربية)، هذا العدد الإجمالي يرسم صورة قاتمة تماما عن وضع الحريات، خاصة إذا تم مقارنته بالأرقام المسجلة في مناطق أخرى من العالم، كما هو الحال في أوروبا حيث توجد نسبة 85٪ من الأشخاص الذين يتمتعون بالحرية من أصل 618.1 مليون نسمة، وفي آسيا يعتبر 38٪ أحرارا من أصل 4.06 مليار نسمة (وهي منطقة تشمل كوريا الشمالية باعتبارها دولة استبدادية والدولة الشيوعية القمعية في الصين)، وفي قارة أمريكا حيث يوجد 69٪ شخص يتمتعون بالحرية من أصل992.31 مليون نسمة.[5]

وبالتالي فالاتجاهات العامة في المنطقة العربية غير مشجعة كلية، خصوصا في السنوات التي سبقت مباشرة الانتفاضات وبعدها كذلك، ففي 2011 شهدت الحركة العامة العالمية تراجعا ملحوظا في مؤشر الحرية، هذا الاتجاه لم تكن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مأمن منه رغم الحركات الاحتجاجية التي شهدتها[6]. وفي حين يعتبر نطاق التنمية السياسية والتغيير في المنطقة في السنوات التي أعقبت الانتفاضة في معظمه خارج مجال هذه الدراسة، فمن الضروري فقط فهم مدى القمع الذي كانت ومازالت عليه المنطقة بالنسبة لمعظم المواطنين.

من الناحية الاقتصادية، لا يزال الافتقار إلى الفرص والحرية موجودا وقائما في جميع أنحاء الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ولا سيما عند مقارنته بمختلف مناطق العالم الأخرى. فقد أعطى مؤشر الحرية الاقتصادية لسنة 2014 – الذي نشر بالاشتراك بين مؤسسه التراثHeritage Foundation وصحيفة "وول ستريت جورنال" the Wall Street Journal – الشرق الأوسط وشمال إفريقيا درجة من الحرية الاقتصادية العامة بلغت 61.4 نقطة من أصل 100 نقطة محتملة، وهو عدد كان مدعوما بشكل مصطنع من نواح عديدة بسبب المراتب العالية جدا الممنوحة للإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين. وبصفه عامة، احتلت شمال إفريقيا مرتبة مُتدنّية بصفة استثنائية مع جميع الدول التي أحرزت على 50- 59.9 نقطة، وسجلت شبه الجزيرة العربية تحسنا هامشيا مع المزيد من الدول مثل: المملكة العربية السعودية والأردن التي سجلت في الفئة التي تضم 60-69.9[7]، فما تظهره هذه الأرقام في أبسط أشكالها هو الظروف العامة للفرص الاقتصادية المحدودة التي كانت قائمه قبل الاضطرابات والتحولات في المنطقة العربية، ولا تزال قائمة في جميع أنحاء المنطقة، ولا سيما في البلدان التي وقعت فيها احتجاجات وانتفاضات. فمثلا وفق مؤشر 2018

الصادر عن Foundation Heritage، بالرغم من تحقيق تحسن في ترتيب ستة (6) دول من المنطقة العربية، غير أنه كان هناك تراجعا بالنسبة لـ: ثمانية دول أخرى في المنطقة (أنظر الشكل رقم (01)).

شكل رقم (01): مؤشر الحرية الاقتصادية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

World Rank	Regional Rank	Country	Overall Score	Change from 2017	Property Rights	Judicial Effectiveness	Government Integrity	Tax Burden	Government Spending	Fiscal Health	Business Freedom	Labor Freedom	Monetary Freedom	Trade Freedom	Investment Freedom	Financial Freedom
10	1	United Arab Emirates	77.6	0.7	76.3	83.4	77.3	98.4	70.9	99.0	79.9	81.1	80.2	84.3	40	60
29	2	Qatar	72.6	-0.5	70.3	59.8	71.6	99.6	60.2	95.4	71.3	65.4	75.0	83.3	60	60
31	3	Israel	72.2	2.5	78.2	83.1	61.2	60.9	51.8	79.0	71.8	65.1	85.3	85.5	75	70
50	4	Bahrain	67.7	-0.8	62.1	55.1	51.8	99.9	66.4	6.5	75.5	76.5	79.9	83.4	75	80
62	5	Jordan	64.9	-1.8	57.6	57.3	51.9	92.4	69.4	27.7	65.0	58.9	88.7	82.0	70	60
81	6	Kuwait	62.2	-2.9	52.0	53.5	36.6	97.7	20.5	99.3	57.2	61.5	73.7	79.1	55	60
86	7	Morocco	61.9	0.4	53.8	44.3	41.3	70.5	70.5	60.6	69.6	36.0	82.3	79.4	65	70
93	8	Oman	61.0	-1.1	59.5	57.4	51.5	98.5	25.0	17.7	76.3	55.2	79.2	86.2	65	60
98	9	Saudi Arabia	59.6	-4.8	53.1	60.2	49.9	99.7	52.0	19.7	74.0	64.8	73.8	78.2	40	50
99	10	Tunisia	58.9	3.2	49.4	41.7	36.8	73.0	75.5	61.6	81.4	52.9	77.2	82.1	45	30
139	11	Egypt	53.4	0.8	52.7	52.5	32.2	84.2	65.1	1.2	71.5	51.5	69.6	70.9	60	50
140	12	Lebanon	53.2	-0.1	39.7	33.6	20.2	91.9	78.2	0.0	48.8	44.2	81.9	84.5	65	50
156	13	Iran	50.9	0.4	32.5	35.3	32.6	81.0	91.1	91.7	64.3	58.2	59.8	54.5	0	10
172	14	Algeria	44.7	-1.8	27.8	35.2	29.0	74.0	45.9	19.2	68.1	48.7	69.9	63.5	25	30
N/A		Iraq	N/A	N/A	36.7	11.4	23.4	N/A	45.4	11.9	59.1	69.8	79.2	N/A	N/A	N/A
N/A		Libya	N/A	N/A	5.2	22.1	23.1	90.5	0.0	19.9	63.5	45.9	56.2	80.0	5	N/A
N/A		Syria	N/A	N/A	36.7	22.1	23.1	N/A	N/A	13.8	61.8	59.2	44.2	56.6	0	N/A
N/A		Yemen	N/A	N/A	17.9	16.6	21.2	N/A	80.9	5.4	52.7	52.1	66.6	N/A	50	N/A

Source : Terry Miller and all: Index of economic freedom, Washington,The Heritage Foundation, 2018, p59.

وعلاوة على ذلك، تبين هذه الإحصاءات والتحليلات لمؤشر الحرية الاقتصادية كيف أن القهر الصريح لغالبية المواطنين الذين يعيشون في المنطقة العربية كان ولا يزال مستمرا، غير أنه سيكون من الخطأ التركيز بشكل مفرط على القوة المحفزة الوحيدة لهذه الدول الاستبدادية. ففي حين تقول الإحصاءات، هناك المزيد من الوضوح الذي يمكن اكتشافه تحت هذه التوصيفات الرقمية الكبيرة والبسيطة. ومع ذلك، سيعرض الجزء الثالث من هذا البحث للاستكشاف الأوفى للعوامل الاقتصادية.

قد يتبادر للذهن تساؤلات من قبيل، ماذا حدث بالضبط في جميع أنحاء المنطقة العربية؟ أين وكيف انتفض الناس؟ ماذا أرادوا بالضبط؟. فالانتفاضة نادرا ما تكون مسألة بسيطة، والمطالب الشعبية والظروف تختلف بالتأكيد عبر الدول وبين الناس. وكما سبق شرحه، بدأت التحولات والاضطرابات في بلدة ريفية صغيرة جنوب تونس، وسرعان ما انتشرت في جميع أنحاء المنطقة، بعد ذلك انتقلت الاضطرابات إلى مصر، التي عانت الكثير من نفس الأمراض النسقية (المرتبطة بنظام الحكم) مثل تونس، ومن مصر "انتشرت الإحتجاجات في أماكن أخرى من العالم العربي من الخليج الفارسي إلى شمال إفريقيا، بل وأدت إلى مقتل الزعيم الليبي "معمر القذافي" المهيمن على الحكم منذ فترة طويلة.[8]

فالمنطقة العربية عُرفت منذ فترة طويلة بأنها غير قابلة للاختراق من قبل محاولات تغريب وتحرير سياساتها ونظمها الاقتصادية، لكن المفارقة تكمن في التحول الحاصل في خياراتها وسياساتها العامة على أيدي المواطنين الغاضبين والمتحمسين.

منذ 2011، كان هناك عدد كبير من الحجج التي قدمها الباحثون لمحاولة شرح أسباب الانتفاضات والتحولات السياسية التي عرفتها المنطقة العربية، سيتم عرض العديد من هذه التفسيرات البديلة في العنصر الموالي من أجل الاستيعاب الكامل لتعقيد التحولات الإقليمية، بالإضافة إلى ذلك ليس هدف هذا البحث دحض أي واحد من هذه التفسيرات، ومع ذلك، بما أن دراسات الحالات والأرقام التي ستقدم لاحقا ستلقي الضوء على بعض العوامل المسببة، فإن العوامل الاقتصادية السابقة لهذه الانتفاضات يجب ألا تهمل، وأن تحظى بأهمية كبيرة.

ثانيا: التفسيرات البديلة للانتفاضات في المنطقة العربية وأهمية العوامل الاقتصادية

قدمت عدة تفسيرات ومقاربات لفهم طبيعة العوامل المتحكمة في حدوث الانتفاضات في المنطقة العربية، وذلك من أجل تحديد مآلاتها وكيفية التعامل معها بطريقة موضوعية، لذلك سيتم التركيز على بعض التفسيرات البديلة، ثم تسليط الضوء على العوامل الاقتصادية باعتبارها من أهم الأسباب الدافعة نحو حدوث الانتفاضات في أغلب الدول العربية.

1– التفسيرات البديلة للانتفاضات في المنطقة العربية

ربما من الحجج الأكثر شعبية التي قدمت لتفسير مسببات الانتفاضات العربية، متعلقة بقوة وسائل التواصل الاجتماعي، وخاصة التي يمتلكها الشباب في أجهزتهم الإلكترونية الذكية والمتطورة، باعتبار الإنترنت بكل تأكيد أداة متحركة، سريعة، وفريدة من خلال استخداماتها الواسعة في العديد من مختلف الأجهزة المحمولة والمنزلية القائمة، وتشير البحوث التي أجريت في 2009-2010، بأن: "أكثر من 80٪ من الشباب في الشرق الأوسط يستخدمون الإنترنت على الأقل عدة مرات في الأسبوع، 56٪ منهم يطالبون بتصفح الإنترنت كل يوم، أما 6% فقط منهم يقولون أنهم لم يقوموا باستخدام الإنترنت.[9]

بالإضافة إلى ذلك، ووفقا للدراسة الاستقصائية عن الشباب العربي، فإن "وسائل التواصل الاجتماعي أصبحت ذات نفوذ متزايد، إضافة إلى أن المزيد من الشباب العرب يحصلون على أخبارهم من وسائل التواصل الاجتماعي، في حين زاد الاهتمام بالمواقع الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي بشكل حاد كمصادر إخبارية موثوقة.[10]

وقد ذهبت بعض الدراسات إلى حد وصف وسائل التواصل الاجتماعي بأنها مسؤولة بصفة مباشره عن الاضطرابات في المنطقة العربية (الانتفاضات العربية)، ووصفت الانتفاضات في كل من تونس ومصر بأنها تعبر عن " ثورة التويتر" Twitter Revolution، أو "ثورة الفيسبوك" Facebook Revolution.

فتؤكد حجج المنظور السيبراني الدور الأساسي الذي تلعبه التكنولوجيا في إنشاء مجتمع للاحتجاج في الفضاء الالكتروني، باعتباره فضاءا حقيقيا غير متاح للنشاط المناهض للنظام في كل من تونس ومصر، وبالرغم من أن بعض المشاركين في هذا المجتمع الإلكتروني كانوا مجرد مراقبين، فإن الآخرين شاركوا بنشاط وفعالية في إيجاد مجال سياسي سيبراني (إلكتروني) بديل وموازي للمجال السياسي القاتم الذي يعيشونه، وقد حولت مشاركتهم في هذا المجال البديل ذاتيتهم (وعيهم)، وخلقت لديهم ثقافة التمرد والالتزام بالمشاركة في السياسة العملية.[11] وبشكل عام، ساعدت وسائل التواصل الاجتماعي وتكنولوجيا الاتصالات المواطنين في نقل وإيصال مطالبهم، وآرائهم، ومواقع احتجاجاتهم، كما أعطتهم القدرة على التواصل بسرعة، والعمل حول تدابير الرقابة المفروضة من قبل الحكومة، كلها مزايا يمكنها المساعدة في إشعال أو إدامة الثورة، بالرغم من أن هذه التكنولوجيات لم توضع لأغراض الاحتجاج الشعبي في المقام الأول. ومن المهم أيضا أن نضع في الاعتبار أن قطاعات كبيرة من السكان الذين شاركوا في الانتفاضات لم يشاركوا بنشاط في وسائل التواصل الاجتماعي، ولا سيما الفئة الأكبر سنا من المواطنين، وبهذا المعنى تكون وسائل التواصل الاجتماعي والتكنولوجيات المتصلة بها عاملا مكملا وليس مسببا.

هذا ما يؤكده أيضا كل من Gadi Wolfsfeld, Elad Segev, and Tamir Sheafer في مقال لهم بالمجلة الدولية للصحافة والسياسة International Journal of Press and Politics بقولهم: " وقد تعمل وسائل التواصل الاجتماعي على إدامة وتيسير العمل الجماعي، ولكن هذه القناة الوحيدة للاتصالات بين الكثيرين، إضافة إلى عمليات الاتصالات السياسية لا يمكن اعتبارها محركا أساسيا للاضطرابات مقارنة بالعوامل الهيكلية الأخرى"[12].

ووفقا لتقارير التنمية البشرية المصرية لعام 2010، لم تكن هناك بالضرورة علاقة بين استخدام الإنترنت والسياسة في مصر قبل الانتفاضة، فـ: 60% من الشباب أمضوا وقتهم في الدردشة على شبكه الإنترنت، و20% أمضوا وقتهم في مشاهدة المواد الإباحية، و12% أجروا أعمالا أو بحوثا، ولم يزر سوى 8% المواقع السياسية.[13]

التفسير الآخر لبداية الانتفاضات العربية هو التأثير المعروف للعدوى، الذي تنتشر فيه الثورة كفيروس من شعب إلى شعب بغض النظر عن المطالب[14]، ومما يثير الاهتمام والتفكير بوجه خاص الصلة السببية بين وسائل التواصل الإجتماعي وتأثير العدوى على أيدي الشباب، لقد جادل البعض بأن وسائل التواصل الاجتماعي مكنت من تبادل الأفكار والقيم التي انتقلت حَرفيا بسرعة الضوء عبر الحدود من شاشة كمبيوتر إلى شاشة كمبيوتر، لتقوم بتنوير الشعوب بتسليط الضوء على محنهم، وإشعال الروح الثورية بسرعة.

ومع ذلك، فلما يتم اعتبار الأفكار والقيم مشتركة من قبل بين الشعوب في الواقع بفعل تأثير مختلف وسائل الإعلام وليس فقط الوسائل الإلكترونية، فإن هذا التفسير لا يأخذ في الحسبان السبب الذي جعل

هذه المرة هي التي حدثت فيها الانتفاضة في نهاية المطاف دون غيرها. فقد تم تقاسم القيم والأفكار لعدة عقود في المحلات والمقاهي في جميع أنحاء المنطقة العربية، ومن المؤكد أن المواطنين لم يكونوا راضين عن جوانب عديدة من حياتهم قبل ظهور وسائل التواصل الاجتماعي الواسعة الانتشار، ومع ذلك لم ينتفضوا ضد حكوماتهم، وبالتالي يعتبر هذا العامل عاملا مساعدا فقط، وليس مسببا بصفة حاسمة.

التفسير البديل الأخير لبداية الانتفاضات والتحولات في المنطقة العربية هو أن المواطنين ولا سيما في الدول التي نجحت فيها الانتفاضات، كانوا ببساطة يشعرون بالاستياء إزاء زعمائهم السياسيين الاستبداديين. فعلى سبيل المثال، بقي حسني مبارك في السلطة في مصر منذ عام 1980م، وبن علي في تونس منذ عام 1987م، ومعمر القذافي في ليبيا لأكثر من 42 عاما، كما ورد في تقرير عام 2012 قدمته لجنة فرعية ثنائية للحزبين (حزب المحافظين، وحزب العمال) في البرلمان البريطاني، بأن الانتفاضة نجمت عن "الاستياء إزاء الحكام الاستبداديين الذين حرموا شعوبهم من حرية التعبير، ومحدودية فرص المشاركة في الحياة المدنية والسياسية، واعتماد قوانين الطوارئ منذ فترة طويلة، بالإضافة لقصور نظام العدالة، والجهاز الأمني القمعي للدولة، الذي كان مسؤولا عن عدد لا يحصى من انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك التعذيب والقتل"[15].

من بين التفسيرات السابقة المتنافسة، يتضمن هذا التفسير تعليلات سببية أكثر إقناعا للأسباب الجذرية للانتفاضات العربية مقارنة بالأسباب الاقتصادية. ومع ذلك، وكما سيظهر لاحقا، فإن العوامل الاقتصادية هي في الواقع عوامل أولية، أما العوامل الاجتماعية/السياسية هي بمثابة الشواغل الرئيسية، لا سيما بالنظر إلى الآفاق الاقتصادية القاتمة واستمرار القمع الاقتصادي، والمحسوبية داخل الحكومات.

وكما تناولنا سابقا، تم التوصل من قبل الباحثين إلى تفسيرات بديلة لتوضيح هذا التحول المفاجئ، بيد أن الظروف الاقتصادية التي كانت قائمه في المنطقة العربية في السنوات السابقة لـ2011، وخاصة في كل من تونس ومصر، أسهمت بشكل كبير في إحداث اضطرابات وتحولات سياسية مفاجئة، والتي من المحتمل استمرارها في تأريق المنطقة، والعصف بها في السنوات القادمة ما لم تتخذ تدابير إصلاحية جادة.

2 – أهمية العوامل الاقتصادية في تفسير الانتفاضات في المنطقة العربية

يستحضر مصطلح "الاقتصاد" بالتأكيد عددا كبيرا وهائلا من الإحصاءات والصيغ المعقدة. والهدف من هذا البحث بوصفه ورقه علمية سياسيه نوعية بشكل كامل، ليس شرح المنهجيات والرياضيات الكامنة وراء المتغيرات الاقتصادية. ففي مقابل ذلك، سيكون الهدف استخدام وفهم لعدد وافر من الإحصاءات المتنوعة التي ستكشف بوضوح عن أهمية المظالم الاقتصادية في حدوث الانتفاضات والتحولات السياسية في المنطقة العربية.

علاوة على ذلك، من المهم تسليط الضوء على عدد من هذه المتغيرات ومسبباتها من أجل توفير الخلفية الأكاديمية والعلمية لمتابعة الحجج المقدمة في وقت لاحق (دراسة الحالة). وما سيركز عليه هذا الجزء هو الاختيار المستهدف للمتغيرات الاقتصادية الكلية والجزئية والاستفادة منها لعرض الوضع في المنطقة العربية بشكل كامل قبل حدوث موجة الانتفاضات العربية، وبالتالي فإنها تبرهن تماما على ضخامة وأهميه المتغيرات الاقتصادية في توفير الدافع للعمل المكرّس للاحتجاج والرغبة في التغيير.

والسؤال الهام الذي ينبغي تناوله الآن هو: لماذا يتم التركيز على المتغيرات الاقتصادية؟ وما هو التمكين الفريد الذي يمس الأوضاع الاقتصادية في المنطقة العربية، التي من شأنها أن تؤدي إلى حدوث احتجاجات واسعة النطاق تتحدى الأنظمة القوية والراسخة القائمة منذ أمد بعيد؟. في هذا الصدد، يجادل كل من Ilhem Allagui وJohanne Kuebler في مقال بمجلة the International Journal of Communication، بأنه تمت تعبئة المواطنين في المنطقة نتيجة "للألم الذي يتقاسمونه بسبب الظروف الاجتماعية والاقتصادية الصعبة، وبالأخص البطالة وعدم المساواة بين الطبقات"[16].

بالإضافة إلى ذلك، تحاجج "نادية حَسِين" Nadia Hassine في دراسة نشرها البنك الدولي، بأن "تدهور مستويات المعيشة، ارتفاع وتزايد نسبة البطالة، وتنامي التصورات الخاصة بالإقصاء كانت من بين الأسباب العديدة التي دفعت الشوارع العربية إلى البزوغ في في وقت مبكر من عام 2011، والمطالبة بنموذج سوسيو– اقتصادي جديد لتوسيع المشاركة الاقتصادية والتنمية[17]، في الواقع هناك اتساع للفوارق بين الفئات الاجتماعية–الاقتصادية والمناطق الحضرية–الريفية والإقليمية. ويبدو أن عدم المساواة، وعدم تكافؤ الفرص في مختلف المخرجات/النواتج الاقتصادية وغير الاقتصادية يشكل أيضا مصدر قلق بالغ في المنطقة العربية، ويستحق الاهتمام من قبل مقرري السياسات العامة الحكومية.[18]

ومن ثم فالفهم الكامل للتناقض التاريخي القائم بين ضخامة الإيرادات والتفاوت الاقتصادي، وخاصة خلال العقد السابق للانتفاضات في جميع أنحاء المنطقة، أمر حيوي لفهم كيفية نشوء الإحتجاجات والاضطرابات التي أدت إلى تحولات سياسية جذرية في بعض الدول العربية. واستنادا إلى هذا الفهم، يقول البنك الدولي "أن عدم المساواة الشديدة، والتفاوتات الاجتماعية/الاقتصادية تهدد الاستقرار السياسي لبلد ما، لأن عددا أكبر من الناس غير راضين عن وضعهم الاقتصادي، مما يجعل من الصعب التوصل إلى توافق سياسي في الآراء بين الفئات السكانية الأعلى دخلا والأقل دخلا".[19]

وبالنظر إلى الإحصائيات المتعلقة بتطبيق معامل جيني (يقيس العدالة والمساواة في توزيع الدخل) في المنطقة العربية نجدها مختلفة بطبيعة الحال عن حالة الدول المتقدمة، فاحتلت كل من مصر وتونس الترتيب المتوسط لمعامل جيني بـ 308 و377 على التوالي، في السنوات الخمسة السابقة للربيع العربي، وهو ترتيب عالي المستوى لعدم المساواة. بالإضافة إلى ذلك، حصلت المغرب على الترتيب 409 اعتبارا من سنة

2008، كانت اليمن في 377 اعتبارا من 2005، وكانت الجزائر في المرتبة 355 اعتبارا من 1995.[20] فكل الدول العربية تقريبا تندرج في الترتيب العالي– المتوسط لعدم المساواة، خصوصا عند مقارنتها بنظرائها على الصعيد العالمي.

هذه الصورة الكاملة تعكس غياب أي دولة يوجد فيها قدر كبير من المساواة في الدخل. فالغالبية العظمى من المواطنين في المنطقة العربية كانوا عالقين في الحالات الاقتصادية المضطهدة لعقود قبل بداية الاضطرابات في المنطقة، ولم تتمكن من تحسين مكانتها الاقتصادية الشخصية. في حين بقي الأغنياء والأقوياء، وخاصة النخبة السياسية لكل دولة، يواصلون زيادة وتضخيم ثرواتهم الهائلة على حساب الأغلبية المحرومة.

ومن الإحصاءات الأخرى التي تشير إلى انعدام الفرص الاقتصادية في المنطقة العربية قبل بداية الاضطرابات، أرقام الناتج المحلي الإجمالي للفرد (GDP) وكذلك معدلات الفقر بين المواطنين. في البداية، تجدر الإشارة إلى وجود تفاوت كبير بين الدول العربية حول الكيفية التي يعمل بها اقتصاد كل دولة على حدا (الهيكل الاقتصادي)، سواء كان مدفوعا بالنفط، أو بالغاز الطبيعي، أو بالسياحة، أو بالتصنيع، أو غيرها من القطاعات الأخرى، ومع ذلك، فإن هذا الوضع الفريد في اقتصاد كل دولة لا يزيل بالتأكيد الاتجاه العام لأرقام الناتج المحلي الإجمالي المنخفضة للفرد، والجمع بين هذه الإحصائيات(GDP) وارتفاع مستويات التفاوت في الدخل لا يؤدي إلا إلى تفاقم الحالة بسبب عدم توفر الفرص الاقتصادية لغالبية مواطني المنطقة العربية. وبعبارة أخرى، فإن الغالبية العظمى من المواطنين ليسوا فقراء للغاية فحسب، بل أنهم أيضا ينظرون باستمرار إلى تلك القلة من الأثرياء في كل دولة وهم يكتسبون مزيدا من القوة والنفوذ الاقتصاديين.

بعد استبعاد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في قطر، التي تعتبر رائدة عالميا بـ: 102.900 دولار للفرد في سنة 2013، وكذلك الإمارات باعتبار نصيب الفرد فيها مرتفعا على الصعيد العالمي بـ: 42.000 دولار للفرد في سنة 2013. فباستثناء هاتين الدولتين التين لم تكن فيهما احتجاجات، فإن الصورة في بقية المنطقة كانت بالتأكيد قاتمة قبل بداية الانتفاضات العربية.[21]

فبخلاف هاتين الحالتين، كانت الأرقام الخاصة بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا منخفضة للغاية. فمثلا كان نصيب الفرد لبعض الدول العربية سنة 2009 كما يلي: اليمن 1,252 دولار للفرد الواحد، مصر 2,461 دولار للفرد، الجزائر 3,771 دولار للفرد، ليبيا 10,455$ دولار للفرد، المغرب 2,861 دولار للفرد، وسوريا2,065 دولار للفرد.[22] تؤكد هذه الأرقام الافتقار للتنمية الحقيقية والفرص الاقتصادية لمواطني هذه الدول.

واستنادا إلى معامل جيني ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، فإنه يمكن ملاحظة الصورة الأساسية لانعدام التنمية الاقتصادية المجدية والفرص المتاحة في المنطقة بكل وضوح. وعلاوة على ذلك، فإن

ما يعطي لمحة أكثر دلالة عن الحالة الاقتصادية السابقة الصعبة هو المعدلات المرتفعة للفقر[23] والبطالة[24] في جميع أنحاء المنطقة تقريبا.

3 – دراسة نموذجي تونس ومصر

سيتم التركيز في هذا الجزء على النموذجين التونسي والمصري، باعتبارهما مثالين للانتفاضات الناجحة، أين تمت الإطاحة بالحكام في كلا البلدين، بالإضافة إلى أنهما كبلدين لعبت فيهما العوامل الاقتصادية المحبطة دورا رئيسيا في الانتفاضات التي أدت إلى إحداث تغييرات في أنظمتها الحاكمة. بالإضافة إلى الاتجاهات الاقتصادية العامة، سيتم التركيز بشكل خاص على دور الشباب، والقطاعات الأكثر تعليما من السكان، والنساء.

3.1 – النموذج التونسي

بينما ظلت شرائح واسعة من الشعب التونسي تعاني الحرمان والتهميش، كانت الحياة في تونس مريحة وسهلة بالنسبة لنخبة مختارة من الصفوة السياسية، برئاسة زين العابدين بن علي، الذي قاد الدولة التونسية منذ 1987م بعد انقلاب دموي، حتى 2011م، وببساطة، "لقد فاجأت الانتفاضة التونسية العالم. لأنه لم يحدث من قبل في تاريخ العالم العربي الحديث أن أدت انتفاضة شعبية للإطاحة بحاكم مستبد راسخ مثل بن علي، دون اللجوء إلى أية إيديولوجية راسخة، أو تنظيمات الحركات الاجتماعية والأحزاب السياسية، أو تدخل أجنبي"[25].

ومع أن التونسيين يرغبون في المزيد من الحقوق السياسية، غير أن تباطؤ النمو الاقتصادي، وما نتج عنه من اتساع دائرة الفقراء والمعدمين، والتراجع الكبير لقبول الشعب التونسي بسياسة الوعود الفارغة المنتهجة من قبل حكومة بن علي. فكان التغيير الذي يسعى إليه التونسيون اقتصاديا في طبيعته وليس سياسيا.

لتأكيد هذا الإدّعاء، من المهم فهم الاتجاهات الاقتصادية العامة التي أدت إلى الانتفاضة في تونس. فبالإضافة إلى البطالة العامة، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وإحصاءات معامل جيني التي قدمت في وقت سابق، هناك عدد من الإحصاءات الوصفية الأخرى التي تزيد من استيعاب الحالة الاقتصادية للغالبية العظمى من التونسيين في السنوات التي سبقت الانتفاضة. ووفقا لمنظمه الشفافية الدولية، وبتوجيه من الأمم المتحدة، واعتبارا من عشية حدوث الانتفاضة في 2011، احتلت تونس المرتبة 73 على الصعيد العالمي في مجال الفساد، إضافة إلى التنامي الكبير لـ "رأسمالية المحسوبية"** في السنوات السابقة للانتفاضة. وقد تسبب بن علي في هذا الأمر إلى حد كبير مع سلطته الاحتكارية القريبة من أجهزة الفساد في الدولة.[26]

بالرغم من النقائص الملحوظة في نمط إدارة شؤون الدولة لحكومة بن علي، فإن الخدمات التي تقدمها الدولة لا تزال أكثر ملائمة وفي بعض الحالات أفضل بكثير من الدول الأخرى. وهذا أمر حظي بقبول واسع النطاق من جانب قطاعات كبيرة من المواطنين التونسيين منذ عقود[27]، ومع ذلك، فإن "توفير وجودة

الخدمات العامة (الرعاية الصحية، الضمان الاجتماعي، والتعليم) التي لا تزال تمثل فخرا للدولة التونسية، قد تراجعت نتيجة للبطالة، وارتفاع الأسعار، والتضخم" في العقد السابق.[28]

كما أن الافتقار إلى رؤوس الأموال والإيرادات الضريبية المتاحة من الطبقات الدنيا، يضع ضغوطا مضاعفة على تشغيل نظام الحماية الاجتماعية من قبل الحكومة المركزية. بالإضافة إلى تقييد عمل هيئتي مكافحة الفساد التابعتين للدولة (المكتب الوطني لمراجعه الحسابات والمحكمة المالية التأديبية) من طرف أسرة بن علي وأقرب حلفائها، لتصبح الرشوة والمحسوبية سمتين مألوفتين داخل الحكومة لممارسة الأعمال التجارية، وكانت "العقود التجارية وعقود المشتريات العامة في البلاد تمنح في كثير من الأحيان إلى المقربين الحكوميين وبعض العشائر المؤثرة حول الرئيس[29]، كما كانت عائلة بن علي تسيطر على معظم الصناعات الرئيسية في البلاد، بالإضافة لهيمنتها على أكثر من ثلث الناتج المحلي الإجمالي الوطني، وهو رقم مذهل جدا، بالنظر إلى أن أسرة صغيرة (أقلية) تسيطر على هذه الحصة الضخمة، على حساب السكان المحليين الذين يبلغ عددهم 11 مليون نسمه تقريبا[30].

ابتداءا من سنة 2000م، بدأت الهوة تتسع بين الفقراء والأغنياء، إذ أن 10٪ من التونسيين يسيطرون على 31.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي، في حين تسيطر 10٪ من القاعدة السفلية على نسبة زهيدة مقدرة بـ: 2.3٪، كما أشارت مختلف الأدبيات أن هذه الفجوة استمرت في الاتساع طوال العقد السابق للانتفاضات[31] ،وبذلك تركت الغالبية العظمى من المواطنين التونسيين على هامش النجاح، ولم تتمكن من الحصول علي أفضلية ذات مغزى في النمو الاقتصادي الشخصي، بسبب السيطرة الشاملة لبن علي ومقربيه على الاقتصاد الوطني.

ونتيجة لأوجه عدم المساواة الاقتصادية، فإن الغالبية العظمى من التونسيين، وبالرغم من واجهة نظام السلامة الاجتماعية الذي وفّره نظام بن علي، لم يتمكنوا من تعزيز مكانتهم الاقتصادية الشخصية بسبب هيكل الاقتصاد ذاته، هذا الأخير الذي نظمه بن علي والمقربون منه بطريقه تحمي ثرواتهم الضخمة على حساب مختلف الفئات الشعبية، خاصة فئة الشباب التي تعتبر أكثرها معاناة من الإحباط والقهر، وبالأخص الشباب المتعلمين الذين شكلوا ضغطا على سوق العمل، فوجدت الحكومة صعوبة كبيرة في استيعاب ومواكبة هذه الأعداد الكبيرة لطالبي الشغل، خاصة في ظل الانخفاض المضطرد للناتج المحلي الإجمالي في تونس منذ 2006.[32]

وفقا لمؤشرات التنمية العالمية الصادرة عن البنك الدولي، عرفت نسبة البطالة في تونس بالنسبة لمن لديهم تعليما ثانويا فما فوق ارتفاعا ملحوظا في الفترة التي سبقت الانتفاضة[33]، وبالتالي، فان تونس مقارنة مع نظرائها العالميين، تخلفت كثيرا في خلق مستويات ايجابية من العمالة المتاحة لأصحاب التعليم العالي من مواطنيها. باعتبارهم من بين أكثر السكان الذين يعانون من البطالة الديموغرافية في تونس، ويمتلكون رغبات

وفرص عالية في الحصول على عمل مستقر وأجر جيد، كما ذهب إلى ذلك "راغي أسعد" Ragui Assaad: " فإن التركيبة السكانية، ببساطة وبوجود أعداد كبيرة من الناس الذين يشعرون بالإحباط الشديد لعجزهم عن تحويل تعليمهم إلى وظائف منتجه، قد أدت فعلا إلى تفاقم المشاكل"[34].

3.2 – النموذج المصري

منذ منتصف جانفي 2011 وحتى فيفري من نفس العام، عندما تخلى "حسني مبارك" عن السيطرة الحكومية، تظاهر الملايين من المصريين في الشوارع للمطالبة بسقوط النظام. وكان مواطنوا مصر، مثل نظرائهم التونسيين، غاضبين من نظام حكم فاشل، وغير مستجيب للاحتياجات الشعبية. حيث طالب آلاف المواطنين الغاضبين – الذين تجمعوا في ساحة التحرير– بالتغيير في وجه الاستبداد القوي والراسخ. وتُظهر مصر، التي شهدت الإطاحة بحسني مبارك في فيفري 2011 بعد 29 عاما من الحكم، أهمية الفرص الاقتصادية والفساد والمحسوبية في إحداث الاضطرابات والتحولات الثورية.[35]

وكما هو الحال بالنسبة لتونس، فقد دافع العديد من الباحثين عن جملة من العوامل المسببة للاحتجاجات ضد نظام مبارك. بل أن البعض قد جادل بأن أرقام نمو الناتج المحلي الإجمالي المثيرة للإعجاب نسبيا، مقارنه بنظيراتها المسجلة إقليميا، والاستثمارات الأجنبية المباشرة، التي استثمرت بقوة في الاقتصاد المصري من قبل عدة دول وشركات متعددة الجنسيات، كدليل أن هذه الاحتجاجات كانت تحركها مطالب سياسية بحتة. ومع ذلك، سيحاول هذا الجزء إظهار كيف تُخفي معدلات النمو المثيرة للإعجاب واقعا بائسا، خاصة ما تعلق باتساع التفاوت في الدخل، وهذا ما لم يرق إلى مستوى تطلعات الجيل الشاب والمتعلم الذي سيلجأ إلى الشوارع في 2011.[36]

وحسب الباحثين "لين نوهيد" Lin Noueihed و"أليكس واران" Alex Warren، هناك تشابه لافت بين مصر وتونس، و"بالرغم من أن الشعب المصري يعيش في واحد من أكبر الاقتصادات، وأكثرها تنوعًا في إفريقيا، والشرق الأوسط، غير أن العديد من المصريين كانوا من ذوي الدخول المنخفضة، مع تزايد عددهم الإجمالي من 16 ٪ في عام 2000 إلى 21 ٪ في عام 2008[37]. بالإضافة إلى ذلك، وبحلول عام 2008، كان أكثر من 2.5 مليون شخص يعيشون على أقل من 1.25 دولار في اليوم، وهو ما يعتبر ضمن دائرة "الفقر المدقع" extreme poverty وفقا للأمم المتحدة، وغير مناسب للحفاظ على حياة صحية، مستقرة، ومريحة[38]. وهذا ما يظهر بأن قطاعا واسعا من المصريين لم يجن أية فوائد من الازدهار المتصور والتنوع والمرونة للاقتصاد المصري.

في عام 2000 بلغ معدل عدد الفقراء 16.7٪، ليتراجع في عام 2005 إلى 19.6٪، وفي عام 2009 انخفض إلى 21.6٪، وفي عام 2011 مباشرة قبل بداية الانتفاضة، ارتفع إلى 25.2٪.[39]وهكذا، فإن نمط تزايد الفقر على مدى العقد السابق للثورة المصرية، يجعل الحياة أكثر صعوبة بالنسبة للفئات الهشة

أصلا. فالعيش في فقر له تأثير سلبي ملحوظ على مجموعة سكانية، وهذا صحيح بالنسبة لكل من تونس ومصر. إذ يمكن للفقر أن يكون بمثابة دافع لسوء التغذية، الوصم الاجتماعي، انخفاض الأداء الأكاديمي، ويُفاقم من مشكلة نقص وغياب آفاق أكاديمية مجدية خلال فترة المراهقة ومرحلة الشباب.

بالرغم من النمو الكبير الفعلي الذي حققته مصر في الناتج المحلي الإجمالي، فإن هذه الأموال لم تجد طريقها إلى أيدي معظم السكان، والذي ظهر في وقت سابق، بالرغم من بلوغ متوسط "معامل جيني" 308، أو درجة متوسطة عالية من عدم المساواة. ويظهر هذا أيضًا عندما استحوذت نسبة 10٪ من ذوي الدخل العالي في عام 2008 على 26.6٪ من الناتج المحلي الإجمالي، بينما استحوذ 10٪ من أصحاب الدخل الأدنى على 4٪ فقط من الناتج المحلي الإجمالي[40]، فهذه الأرقام قابلة للمقارنة تماما مع فجوة الثروة في تونس كما تبين سابقا. فمن خلال السيطرة على قطاعات كبيرة من الاقتصاد، أزال كل من "مبارك" و"بن علي" قدرة معظم السكان على تحسين آفاقهم في النمو الاقتصادي والاستقرار. فلم يكونا دكتاتوريين خيرين يعملان للحفاظ على سلطتهما عن طريق كبح وإخماد المظالم الاقتصادية للمواطنين، من خلال زيادة القدرة على الوصول إلى الثروة والأمان الاقتصادي، الأمر الذي اختارته العديد من الدول المنتجة للنفط، وخاصة المملكة العربية السعودية، كطريق لمنع الثورة. بل على العكس من ذلك، فقد وسّعا ثرواتهما الشخصية على حساب معظم المواطنين، مما أدى إلى اتّساع دائرة السّكان الفقراء والمعدمين.

علاوة على ذلك، يظهر نمط الانحراف الاقتصادي بالرغم من إحصاءات البطالة للسكان أيضًا. فمن عام 2000 حتى عام 2010، بلغ معدل البطالة 10٪ ولم ينخفض أبداً إلى أقل من 9٪، وارتفع إلى 12٪ عشية الانتفاضة في عام 2011.[41] وكما قيل سابقا، يمكن أن يكون للبطالة تأثير مدمر على سكان دولة معينة مما يؤدي إلى تزايد السكان الذين يشعرون باليأس والحرمان، والإحباط، والتهميش، والغضب، كما يمكن أن تقلل من مشاعر القومية، وتقلل من ثقة المجتمع في حكومته، وقد ساعد هذا بدوره على تعبئة السكان المصريين بسرعة للانقلاب ضد مبارك. وبعبارة أخرى، لو كانت مستويات البطالة أقل بكثير، خاصة بين فئات معينة من السكان، وخاصة المتعلمين، فإن احتمالات حدوث ثورة شعبية واسعة الانتشار ستنخفض بدرجة كبيرة.

إن العامل الاقتصادي الآخر الهام، هو المستويات العالية للفساد والمحسوبية داخل الحكومة المصرية. ففي الوقت الذي حاول فيه مبارك، بناء على طلب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، خصخصة المزيد من الصناعة والاقتصاد المصريين في أوائل التسعينيات، لتجنب أزمة الائتمان والديون الوشيكة[42]. هذه الإجراءات والتدابير لم يكن ينظر إليها من قبل المصريين إلا أنها مجرد حيلة من قبل مبارك وأتباعه لملئ جيوبهم على حساب الشعب، وبالتالي حدثت تجاوزات متكررة لحكومة مبارك، من إنفاق ببذخ في مواجهة المواطنين الفقراء، وخفض الإنفاق العام جراء التعديلات الهيكلية، وما نتج عنه من تضرر مختلف الفئات (عمال

المصانع، المزارعون غير المالكين، الموظفون الحكوميون، المنتجون). هذا النظام هيأ الظروف لإيجاد مجتمع مقسم إلى مستويين، أحدهما تمثله غالبية السكان المصريين المهمشين بشكل متزايد، والمستوى الآخر تمثله الأقلية الصغيرة المزدهرة على نحو لم يسبق له مثيل.[43]

تتأكد صحة هذه التجاوزات وفقًا لمنظمة الشفافية الدولية بالاشتراك مع معهد CMI Michelin، إذ: "يتفق الخبراء أن الفساد منتشر كثيرا في مصر، وقد اتخذ أشكالًا عديدة، تتراوح بين الرشوة ومدفوعات التسهيلات من أجل إنجاز الأعمال في قطاعات مختلفة (مثل الشرطة، والجمارك، والتعليم)، والعوائد التي تدفعها الشركات إلى الموظفين العموميين من أجل تلقي المناقصات الحكومية، والمتاجرة بالنفوذ، واختلاس الأموال العامة، وغسيل الأموال، فضلاً عن الفساد السياسي وانتشار المحسوبية "[44].

بالإضافة إلى ذلك، عندما تم استقصاء عدد نسبي من أصحاب الأعمال الصغيرة والمتوسطة في عام 2007، أفاد 47٪ بأنهم دفعوا رشاوى للمسؤولين الحكوميين للحصول على عقود حكومية أو مجرد موافقات حكومية لفتح وإدارة أعمالهم، محاكية لنظام النمط المافيوي للفساد الحكومي Mafioso style system of government corruption، الذي تكون ممارسة الأعمال فيه شبيهة بالتعامل في نظام الابتزاز، والمكافآت، والفساد"[45]، هذه الصورة لمستويات الفساد في مصر تُظهر أنها لم تكن فقط فظيعة على الصعيدين الإقليمي والعالمي فحسب، وإنما هذه المستويات لم تتحسن أيضا في السنوات العشرة السابقة للربيع العربي.

غير أن التحديات الاقتصادية مثل البطالة ليست قوية ومؤثرة لوحدها بما يكفي لإحداث انتفاضة شعبية، وهذا ما تظهره العديد من دول العالم، التي تعاني من معدلات البطالة العالية مثل: اليونان، إسبانيا، والكثير من دول آسيا الوسطى، لكنها لم تؤدي إلى حدوث ثورات شعبية ضد أنظمتها الحاكمة. ومع ذلك، عندما تستمر أقلية صغيرة من الحكام المستبدين الأقوياء في تعزيز وبناء ثرواتهم الشخصية على حساب الغالبية العظمى من المواطنين، الذين يعانون من مجموعة معقدة من الظروف الاقتصادية القاهرة والصعبة، فإن احتمال حدوث انتفاضة يصبح أكثر واقعية.

ومع ازدياد عدد المصريين والتونسيين الذين كانوا على الهامش يبحثون في مستقبل خالٍ من القلق الاقتصادي، واكتسبت قطاعات سكانية كبيرة المزيد من التعليم، فلم يعد النظام السائد للسيطرة الحكومية الأوتوقراطية على الاقتصاد كافياً. وبالتالي أظهر العيش على دخل يومي ضئيل للمصريين أن الطريقة الوحيدة لضمان الاستقرار والنمو الاقتصادي الشخصي هي تغيير النظام الفاسد والمسرف الذي كانوا يعيشون فيه.

هناك أيضا إحصائية مهمة لاستيعاب السياق الكامل للوضع الاقتصادي في السنوات التي سبقت الانتفاضة المصرية، وتتعلق بمستويات التضخم العالية للغاية في الفترة من عام 2000 حتى عام

2011. ووفقًا للاحتياطي الفيدرالي لبنك بوسطن، فإن التضخم هو:"ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار" و"التضخم المرتفع يؤثر سلبًا على الأداء الاقتصادي" خاصة بالنسبة لكتلة كبيرة من المواطنين.[46]

بلغ متوسط التضخم في مصر بداية عام 2000 نسبة 3٪، وهو مؤشر "صحي" نسبيًا بشكل عام. ومع ذلك، على مدى العقد المقبل سيكون هناك عدة سنوات من التضخم المرتفع بشكل خطير بما في ذلك عام 2003 بنسبة 7٪، 2004 بنسبة 12٪، 2006 بنسبة 7٪ 2007 بنسبة 12٪، 2008 بنسبة 12٪، 2009 بنسبة 11٪، و2010 بنسبة 10٪.[47]

يعرض هذا النمط زيادة كبيرة لنسب التضخم في السنوات السبع التي سبقت الانتفاضة في مصر. فالمواطنون الذين كانوا يتعاملون بالفعل مع عدم توفر مناصب الشغل والتكافؤ في الأجور، أصبحوا الآن يكافحون لدفع ثمن السلع الأساسية، حيث استمرت أسعار هذه السلع في الزيادة الهائلة سنة تلوى الأخرى.

بالنسبة لبطالة الشباب من عام 2006 وحتى عام 2009 كان هناك تحسن طفيف، حيث بلغ متوسط معدل البطالة بين الشباب الذكور 17.25٪ و53٪ بالنسبة للشباب الإناث. أما في 2011، عشية الانتفاضة، بلغ معدل متوسط البطالة للشباب الذكور 24٪ وللإناث بلغت 65٪ بشكل ملحوظ[48]. تبين هذه الإحصاءات بأن البطالة بالنسبة الشباب المصري لم تكن عالية فقط، ولكنها أيضا كانت على هذا النحو لأكثر من عقد من الزمن قبل الانتفاضة، أين نمت اضطرابات العمل والشباب بشكل كبير. والشيء الأهم هو المستويات العالية نسبيا للتعليم العالي بين الشباب المصري ومعدلات البطالة المرتفعة المقابلة لها. فخلال العقدين الأخيرين، كان تطور التحصيل العلمي في مصر ضمن مسار عملية دمقرطة الوصول إلى التعليم، ولا سيما على المستويين الأساسي والثانوي. فكانت هناك مكاسب متساوية في المستويات العامة للتعليم بين الأجيال المصرية الأحدث، مقارنة بالأجداد، ومع ذلك، فإن المكاسب المحققة في مجال التعليم زادت من الرغبة في الوصول إلى العمالة المجدية والنمو الاقتصادي الشخصي، وإلى فهم جديد لمكانة الفرد في المجتمع. فالتوسع في التعليم خلال العقدين الأخيرين لم يقابله تحسينات في سوق العمالة الماهرة. ومما زاد من تفاقم ذلك عدم توفر فرص العمل في القطاع غير الرسمي، لأن التخفيضات الهائلة في برامج السلامة الاجتماعية في مصر وتونس، بما في ذلك الصندوق الوطني للعمالة في تونس، جعلت من العثور على وظائف منخفضة الأجر تحديا كبيرا.[49]

علاوة على ذلك، فإن التحدي المستمر الذي واجهه الاقتصاد المصري والنظام السياسي منذ سقوط مبارك يبرز أهمية العوامل الاقتصادية في بدء الانتفاضة. فإذا كان المواطنون عموماً يريدون ببساطة تحولاً سياسياً في مجتمعهم بعيداً عن الاستبداد نحو تبني الديمقراطية أو أي شكل آخر من أشكال الحكم، لكانت الإطاحة بمبارك قد ألغت نهاية الاحتجاجات. ومع ذلك، لم يكن هذا هو الحال، إذ استمرت التحديات الاقتصادية التي اجتاحت الدولة المصرية منذ عام 2011، ولا يزال السكان في حالة تغيير اقتصادي، حيث تحاول

الحكومة الجديدة حل المشاكل الاقتصادية التي خلفتها حكومة مبارك الفاسدة، فالحالة الاقتصادية المستعصية والمأساوية في مصر كانت قبل بداية الإنتفاضات العربية، حيث كان الأغنياء يزدادون غنى والفقراء يزدادون فقراً، وكان النظام يمنح الحقوق السياسية والتعليمية على حساب الحقوق الاقتصادية، إذ لا يوجد احتمال لأمن اقتصادي شخصي دائم.

لقد كان للأوضاع الاقتصادية تأثير جذري على سكان كل من تونس ومصر، وكانت هذه المظالم الاقتصادية العديدة هي التي دفعت في النهاية مواطني كلتا الدولتين إلى انتفاضة كاملة. أراد من خلالها المصريون والتونسيون الحصول على فرصة عادلة ومعقولة للنجاح والحصول على حقهم الإنساني في تكافؤ الفرص الاقتصادية.

خـــاتمة

لا شك أن الحالة الاقتصادية في جميع أنحاء منطقه الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أوجدت وضعا مهيئا للانتفاضة. وكما هو مبين سابقا، كان ولا يزال هناك قدر كبير من الظروف الاقتصادية القمعية في جميع أنحاء منطقه الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وبالمقارنة مع نظرائها الإقليميين والعالميين، بما في ذلك الدول النامية في أوروبا وكذلك الدول النامية في جنوب شرق أسيا، فإن منطقه الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لديها أعلى معدلات البطالة المركبة ولا سيما بين الشباب، ولم تظهر أي تحسن يذكر في العقد السابق للاضطرابات والتحولات الأخيرة، ففي حين تعتبر العوامل الاقتصادية العامة مثل: التضخم والبطالة المركبة، والفقر، والناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد، نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومعامل جيني، والحرية الاقتصادية، عوامل مقيدة ومحدودة تقتصر على فئات ضيقة، على حساب قطاعات كبيرة من السكان –خاصة في كل من مصر تونس– عانت التهميش والحرمان، وضيق آفاق النمو الاقتصادي المجدي.

وكان المتعلمون والشباب والنساء من أكثر المجموعات المقيدة اقتصاديا في المنطقة (خصوصا في تونس ومصر)، وظلت البطالة بالنسبة لهذه الفئات مرتفعة بشكل استثنائي، بالإضافة إلى ضيق وانعدام آفاق استقلالها الاقتصادي وقدرتها على كسب أجر معيشي معقول، وقد أدى هيكل الدولة، المؤسس على الفساد والمحسوبية، إلى الحد بشكل كبير من قدرة هذه القطاعات الفرعية على تحقيق الوفاء الاقتصادي الشخصي، علاوة على ذلك، يتمتع الشباب في جميع أنحاء المنطقة بالقدرة على بلوغ مستويات عالية من التعليم، بسبب سياسات الإنفاق الحكومي المتزايد على قطاع التعليم، ولا سيما في كل من تونس ومصر، غير أن ذلك لا يؤدي بأي حال من الأحوال إلى زيادة في الدخل أو العمالة، وبالتالي، ارتفاع مستويات الإحباط – لدى هذه الشريحة الاجتماعية– إزاء السياسات الحكومية، على مدى السنوات العشر التي سبقت بداية الاضطرابات.

يؤكد هذا البحث أن الاضطرابات والانتفاضات الأخيرة في المنطقة العربية تستند إلى المظالم الاقتصادية الواسعة الانتشار، لكن هذا التفسير يمكن أن يعترض عليه أولئك الذين يؤمنون بطابعها السياسي أو القائم

على تكنولوجيا الإتصالات، ومع ذلك، يجب عدم إغفال القوة المرتبطة بالتحديات الاقتصادية، وارتفاع مستويات التعليم، والحكومات الفاسدة، كما أن فرضية اعتبار الظروف الاقتصادية البائسة ستؤدي حتما إلى انتفاضة شعبية، يمكن استخدامها لمحاولة التنبؤ بالانتفاضات المستقبلية،كما أظهر البحث أن السكان الذين يعيشون معاناة اقتصاديه طويلة في ظل الخضوع لنظام استبدادي فاسد، سينتفضون في نهاية المطاف ضد حكوماتهم من أجل تغيير الأوضاع نحو الأحسن. حيث كان هذا هو الحال بالتأكيد في المنطقة العربية خاصة في كل من مصر وتونس. لأن السكان ككل وبعض القطاعات على وجه التحديد كانت تعاني من الفرص القليلة، وفي بعض الأحيان المنعدمة للنمو والنجاح، في ظل التناقضات الصارخة التي شهدها المواطن العادي، باعتبار أن الغني يزداد ثراءا والفقير يزداد فقرا في ظل أنظمة مؤسسة على الفساد والمحسوبية والابتزاز.

الهوامش:

[1]- Mark LeVine: Egypt: The revolution that shame built, 25 Jan 2012, see : http://www.aljazeera.com/indepth/opinion/2012/01/2012123141738765544.html(accessed 21/02/2018).

[2]- Najib George Awad: and freedom became a public-square: political, sociological and religious overviews on the Arab christians and the Arabic spring, Zurich, Lit Verlag GmbH & Co, 2012, p 1.

[3]- Jean-Pierre Filiu: The Arab Revolution: Ten Lessons From the Democratic Uprising, Oxford, Oxford University Press, 2011, p 32.

[4]- Ibidem.

*– منظمة دار الحرية Freedom House هي منظمة غير حكومية تمولها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، ومقرها واشنطن. تضطلع بأنشطة البحث والترويج بشأن الديمقراطية والحريات السياسية وحقوق الإنسان عبر العالم.

[5]- Freedom House: freedom in the world, Final Report, 2017, p.p 14- 17.

[6]- David J. Kramer and Arch Puddington: The Arab Spring and Freedom's Future, Freedom House, January 19, 2012, see: https://freedomhouse.org/blog/arab-spring-and-freedom%E2%80%99s-future(accessed 22/02/2018).

[7]- The Heritage Foundation: 2014 Economic Freedom Heat Ma, Index of Economic Freedom, The Heritage Foundation, see : https://www.heritage.org/index/heatmap (accessed 22/02/2018).

[8]- Mark L. Haas and David W. Lesch: "Introduction", in : Mark L. Haas and David W. Lesch (editors): The Arab Spring: Change and Resistance in the Middle East, Boulder, CO, Westview Press, 2013, p.p 1-2.

[9]- ASDA'A Burson- Marsteller Arab Youth Survey: Understanding the aspirations and attitudes of Middle East youth, 2ndAnnual White Paper, ASDA'A Burson-Marsteller, 2009, p 18, see :http://arabyouthsurvey.com/pdf/2009-AYS-White-Paper-EN_09042016132152.pdf (accessed 23/02/2018).

[10]- ASDA'A Burson- Marsteller Arab Youth Survey: 2ndAnnual White Paper, ASDA'A Burson-Marsteller, 2011, p 23, see :http://arabyouthsurvey.com/pdf/2010-AYS-White-Paper-EN_09042016132107.pdf(accessed 23/02/2018).

[11]- James L. Gelvin: the Arab uprisings : what everyone needs to know, 2.nd Edition,New York, Oxford University Press, 2015, p.p 54-55.

[12]- Gadi Wolfsfeld and all: Social Media and the Arab Spring: Politics Comes First, The International Journal of Press & Politics, Vol 18,issue 2, 2013, p 119.

[13]- James L. Gelvin, Op.cit, p 56.
[14]- Buttonwood: Political and Market Turmoil: Contagion Effect, The Economist, February 18, 2011, see : https://www.economist.com/blogs/buttonwood/2011/02/political_and_market_turmoil (accessed 23/02/2018).
[15]- Parliament of the United Kingdom (Foreign Affairs Committee): The Arab Spring Uprisings: The Causes of the ArabSpring, 19 July 2012, see: https://publications.parliament.uk/pa/cm201213/cmselect/cmfaff/80/8006.htm(accessed 23/02/2018).
[16]- Ilhem Allagui and Johanne Kuebler: The Arab Spring and the Role of ICTs : Editorial Introduction, International Journal of Communication, Vol . 5, 2011, p 1436.
[17]- Nadia Belhaj Hassine: Economic Inequality in the Arab Region, Policy Research Working Paper, n= 6911, June 2014, p 2.
[18]- Nadia Belhaj Hassine: Inequality of Opportunity in Egypt, World Bank Economic Review , Vol. 26, Issue 2, 2011, p 265.
[19]- world Bank: Inequality in Focus, Poverty Reduction and Equity Department, Vol.1, N= 1, April 2012, p 1, see : http://siteresources.worldbank.org/EXTPOVERTY/Resources/Inequality_in_Focus_April2012.pdf (accessed 24/02/2018).
[20]- World Fact Book: Distribution of Family Income: GINI Index: The Central Intelligence Agency, see :https://www.cia.gov/library/publications/resources/the-world-factbook/rankorder/2172rank.html (accessed 24/02/2018).
[21]- World Fact Book: Country Comparison: GDP Per Capita, The Central Intelligence Agency, see : https://www.cia.gov/library/publications/resources/the-world-factbook/fields/2034.html (accessed 24/02/2018).
[22]- Ibidem.
[23]– للمزيد من التفاصيل حول الفقر وعدم المساواة في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أنظر:
-The World Bank: Poverty and Inequality Database, see : http://povertydata.worldbank.org/poverty/home/ (accessed 04/03/2018).
[24]– للمزيد من التفاصيل حول الفقر وعدم المساواة في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أنظر:
-The World Bank: Data: Unemployment Totals: % of total labor force (modeled ILO estimate), see : https://data.worldbank.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS (accessed 04/03/2018).
[25]- Nouri Gana: "Introduction: Collaborative Revolutionism", in : Nouri Gana(Editor), The Making of the Tunisian Revolution: Contexts, Architects, and Prospects, Edinburgh, Edinburgh UniversityPress, 2013, P1.
**– رأسمالية المحسوبية: هي الرأسمالية القائمة على على محاباة المقربين.
[26]- Transparency International: Corruption Trends in the Middle East and North Africa (2007-2011), The United Nations & CHR Michelin Institute, 2012, p 10, see : file:///C:/Users/pc/Desktop/colloque%20tebessa/302.pdf (accessed 07/03/2018).
[27]- Christopher Alexander: Authoritarianism and CivilSociety in Tunisia: Back from the Democratic Brink, Middle East Research Information Project 273(2014), see : http://www.merip.org/mer/mer205/authoritarianism-civil-society-tunisia (accessed 07/03/2018).
[28]- Sami Zemni: "From Socio-Economic Protests to National Revolt: The Labor Origins of the Tunisian Revolution", in : Nouri Gana(Edit), Op.cit, p 129.
[29]- Transparency International: Corruption Trends in the Middle East and North Africa (2007-2011), Op.cit.

[30]- Emma C. Murphy: "Under the Emperor's Neoliberal Clothes! Why the International Financial Institutions Got it Wrong in Tunisia", in : Nouri Gana(Edit), Op.cit, p 49.
[31]- The Central Intelligence Agency (CIA): The World Fact Book: Tunisia, last updated 2018, see: https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/ts.html (accessed 07/03/2018).
[32]- The United Nations: Youth Population and Unemployment in the Middle East and North Africa, July 2011, see : http://www.un.org/esa/population/meetings/egm-adolescents/roudi.pdf (accessed 07/03/2018).
[33]– للمزيد من التفاصيل حول مؤشر البطالة بين الفئات المتعلمة في تونس، أنظر:
- The World Bank : World Data Bank: World Development Indicators, see :http://databank.worldbank.org/data/reports.aspx?source=world-development-indicators (accessed 07/03/2018).
[34]- Ragui Assaad: "Demographics of Arab Protests", in :the Council on Foreign Relations (CFR) : The New Arab Revolt, New York, Council on Foreign Relations, 2011, p 237.
[35] - BBC News World: Arab Uprisings Country by Country: Egypt, see :http://www.bbc.com/news/world-12482291 (accessed 08/03/2018).
[36]- Lin Noueihed and Alex Warren: The Battle for the Arab Spring: Revolution, Counter-Revolution, and the Making of a New Era, New Haven, Yale University Press, 2013, p 100.
[37]- Ibidem.
[38]- Ibidem.
[39] - The World Bank: World Data Bank: World Development Indicators: Egypt, see:http://databank.worldbank.org/data/reports.aspx?source=world-development-indicators(accessed 09/03/2018).
[40]- The Central Intelligence Agency (CIA): The World Fact Book: Egypt, last updated 2018, see:https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/eg.html (accessed 09/03/2018).
[41]– للمزيد من التفاصيل حول مؤشر البطالة في مصـــر، أنظر:
- The World Bank : World Data Bank: World Development Indicators : Egypt, Op.cit.
[42]- Dina Shehata: "The Fall of the Pharaoh: How Hosni Mubarak's Reign Came to an End", In : The Council on Foreign Relations (edit) : The New Arab Revolt, New York: Council on Foreign Relations, 2011, p 139.
[43]- Ibidem.
[44]- Transparency International: Corruption Trends in the Middle East and North Africa (2007-2011), Op.cit, p 6.
[45]- Ibidem.
[46]- Rebecca Hellerstein: The Impact of Inflation, The Federal Reserve of Boston, December 1, 1997, see : https://www.bostonfed.org/publications/regional-review/1997/winter/the-impact-of-inflation.aspx(accessed 09/03/2018).
[47]- The World Bank: World Data Bank: World Development Indicators : Egypt, Op.cit.
[48]- Ibidem.
[49]- Jack A. Goldstone: Understanding the Revolutions of 2011: Weakness and Resilience in Middle Eastern Autocracies, Foreign Affairs, May-June 2011, see : https://www.foreignaffairs.com/articles/middle-east/2011-04-14/understanding-revolutions-2011 (accessed 09/03/2018).

قائمة المراجع

باللغة الإنجليزية

1- الكتب

1- Assaad, Ragui : Demographics of Arab Protests. in : the Council on Foreign Relations (CFR), The New Arab Revolt. New York, Council on Foreign Relations, 2011.

2- Awad, Najib G : And Freedom Became a Public-Square: Political, Sociological and Religious Overviews on the Arab Christians and the Arabic Spring, Zurich, Lit Verlag GmbH & Co, 2012.

3- Filiu, Jean-Pierre : The Arab Revolution: Ten Lessons From the Democratic Uprising, Oxford, Oxford University Press, 2011.

4- Gana, Nouri : Introduction: Collaborative Revolutionism, in : Gana, Nouri (Edit), The Making of the Tunisian Revolution: Contexts, Architects, and Prospects, Edinburgh, Edinburgh University Press, 2013.

5- Gelvin, James L : the Arab uprisings : what everyone needs to know, 2.nd Edition, New York, Oxford University Press, 2015.

6- Haas, Mark. L and Lesch, David W : Introduction, in : Haas, Mark L. and Lesch, David W. (Edits) : The Arab Spring: Change and Resistance in the Middle East, Boulder, Westview Press, 2013.

7- Miller, Terry and all: Index of economic freedom, Washington,The Heritage Foundation, 2018.

8- Noueihed, Lin and Warren, Alex : The Battle for the Arab Spring: Revolution, Counter-Revolution, and the Making of a New Era, New Haven, Yale University Press, 2013.

9- Shehata, Dina : The Fall of the Pharaoh: How Hosni Mubarak's Reign Came to an End, In : The Council on Foreign Relations (edit), The New Arab Revolt, New York, Council on Foreign Relations, 2011.

2- المقالات في مجلات محكّمة

1- Allagui, Ilhem and Kuebler, Johanne : The Arab Spring and the Role of ICTs : Editorial Introduction, International Journal of Communication, Vol. 5, 2011.

2- Hassine, Nadia B : Inequality of Opportunity in Egypt, World Bank Economic Review, Vol.26, n. 2, June 2012.

3- Wolfsfeld, Gadi and all : Social Media and the Arab Spring: Politics Comes First, The International Journal of Press & Politics, Vol.18, n.2, 2013.

3-التقارير

1-Freedom House : freedom in the world, Final Report, 2017.

4- أوراق العمل

1- Hassine, Nadia B : Economic Inequality in the Arab Region, Policy Research Working Paper, n= 6911, June 2014.

5- روابط الأنترنت

1- Alexander, Christopher: Authoritarianism and CivilSociety in Tunisia: Back from the Democratic Brink, Middle East Research Information Project 273(2014), see : http://www.merip.org/mer/mer205/authoritarianism-civil-society-tunisia (accessed 07/03/2018).

2- ASDA'A Burson- Marsteller Arab Youth Survey: 2ndAnnual White Paper, ASDA'A Burson-Marsteller, 2011, see :http://arabyouthsurvey.com/pdf/2010-AYS-White-Paper-EN_09042016132107.pdf(accessed 23/02/2018).

3- ASDA'A Burson- Marsteller Arab Youth Survey: Understanding the aspirations and attitudes of Middle East youth, 2ndAnnual White Paper, ASDA'A Burson-Marsteller, 2009, see :http://arabyouthsurvey.com/pdf/2009-AYS-White-Paper-EN_09042016132152.pdf (accessed 23/02/2018).

4- BBC News World: Arab Uprisings Country by Country: Egypt, see :http://www.bbc.com/news/world-12482291 (accessed 08/03/2018).

5- Buttonwood: Political and Market Turmoil: Contagion Effect, The Economist, February 18, 2011, see : https://www.economist.com/blogs/buttonwood/2011/02/political_and_market_turmoil (accessed 23/02/2018).

6- Goldstone, Jack A: Understanding the Revolutions of 2011: Weakness and Resilience in Middle Eastern Autocracies, Foreign Affairs, May-June 2011, see : https://www.foreignaffairs.com/articles/middle-east/2011-04-14/understanding-revolutions-2011 (accessed 09/03/2018).

7- Hellerstein, Rebecca: The Impact of Inflation, The Federal Reserve of Boston, December 1, 1997, see : https://www.bostonfed.org/publications/regional-review/1997/winter/the-impact-of-inflation.aspx(accessed 09/03/2018).

8- Kramer, David J and Puddington, Arch: The Arab Spring and Freedom's Future, Freedom House, January 19, 2012, see: https://freedomhouse.org/blog/arab-spring-and-freedom%E2%80%99s-future(accessed 22/02/2018).

9- LeVine, Mark : Egypt: The revolution that shame built, 25 Jan 2012, see : http://www.aljazeera.com/indepth/opinion/2012/01/20121231417387655 44.html(accessed 21/02/2018).

10- Parliament of the United Kingdom (Foreign Affairs Committee): The Arab Spring Uprisings: The Causes of the ArabSpring, 19 July 2012, see: https://publications.parliament.uk/pa/cm201213/cmselect/cmfaff/80/8006.htm(accessed 23/02/2018).

11- The Central Intelligence Agency (CIA): The World Fact Book: Egypt, last updated 2018, see:https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/eg.html (accessed 09/03/2018).

12- The Central Intelligence Agency (CIA): The World Fact Book: Tunisia, last updated 2018, see: https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/ts.html (accessed 07/03/2018).

13- The Heritage Foundation: 2014 Economic Freedom Heat Ma, Index of Economic Freedom, The Heritage Foundation, see : https://www.heritage.org/index/heatmap (accessed 22/02/2018).

14- The United Nations: Youth Population and Unemployment in the Middle East and North Africa, July 2011, see : http://www.un.org/esa/population/meetings/egm-adolescents/roudi.pdf (accessed 07/03/2018).

15- The World Bank : World Data Bank: World Development Indicators, see :http://databank.worldbank.org/data/reports.aspx?source=world-development-indicators (accessed 07/03/2018).

16- The World Bank: Data: Unemployment Totals: % of total labor force (modeled ILO estimate), see : https://data.worldbank.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS (accessed 04/03/2018).

17- The World Bank: Poverty and Inequality Database, see : http://povertydata.worldbank.org/poverty/home/ (accessed 04/03/2018).

18- The World Bank: World Data Bank: World Development Indicators: Egypt, see:http://databank.worldbank.org/data/reports.aspx?source=world-development-indicators(accessed 09/03/2018).

19- Transparency International: Corruption Trends in the Middle East and North Africa (2007-2011), The United Nations & CHR Michelin Institute, 2012, see : file:///C:/Users/pc/Desktop/colloque%20tebessa/302.pdf (accessed 07/03/2018).

20- world Bank: Inequality in Focus, Poverty Reduction and Equity Department, Vol.1, N= 1, April 2012, see : http://siteresources.worldbank.org/EXTPOVERTY/Resources/Inequality_in_Focus_April2012.pdf (accessed 24/02/2018).

21- World Fact Book: Country Comparison: GDP Per Capita, The Central Intelligence Agency, see : https://www.cia.gov/library/publications/resources/the-world-factbook/fields/2034.html (accessed 24/02/2018).

22- World Fact Book: Distribution of Family Income: GINI Index: The Central Intelligence Agency, see :https://www.cia.gov/library/publications/resources/the-world-factbook/rankorder/2172rank.html (accessed 24/02/2018).

العلاقات الأوروبية – المغاربية: بين فرض للأجندة الأمنية وتغييب قضايا التنمية وغياب للندّية

European-Maghreb relations: Between the imposition of the security agenda and the absence of development issues and the absence of a close affair

د.فاروق العربي 1

جامعة الجزائر 3، الجزائر، Farouklarbi123@gmail.com

تاريخ الإستلام: 2019./12/03 تاريخ قبول النشر: 2019/12/22 تاريخ النشر: 2019/12/30

الملخص:

تحاول هذه الورقة البحثية فحص العلاقات المغاربية – الأوروبية لا سيما من الزاويتين الأمنية والإقتصادية، إذ يبدو أن ثمة اختلال أو تناظر في التعاطي مع هذه القضايا بين الطرفين، حيث يركز بل يفرض الطرف الأوروبي – المتكتل – أجندته ومصالحه الأمنية، في الوقت الذي تعجز فيه الأطراف المغاربية – المشتتة – عن تمرير أولوياتها أو انشغالاتها التنموية والإقتصادية، الأمر الذي يجعل من علاقة الشراكة بين أوروبا و المنطقة المغاربية توصيفا يبتعد عن الواقع، هذا الأخير الذي يشير إلى فرض الطرف القوي لإرادته ومصالحه وإملاءاته على الطرف الضعيف، الأمر الذي يستدعي مراجعة هذه العلاقة ضمن إطار يضمن تبادل المصالح

الكلمات المفتاحية: الشراكة؛ العلاقات الأورو مغاربية؛ التعاون؛ الأمن؛ التنمية.

Abstract:

This research paper attempts to examine the Maghreb-European relations, especially from the security and economic perspectives, as there appears to be an imbalance or symmetry in dealing with these issues between the two parties, as it focuses on, but imposes, the European party - the bloc - its security agenda and interests, while it is powerless In it, the Maghreb parties - dispersed - from passing their development or economic priorities or concerns, which makes the partnership relationship between Europe and the Maghreb region a description that departs from reality, the latter which indicates the strong party imposing its will, interests and dictates on the weak party, which requires Over Beer This relationship ensures that within the framework of mutual interests

Keywords: partnership; Euro-Maghreb relations; cooperation; security; development.

مقدمة:

تمثل منطقة المغرب العربي حلقة هامة في حوض البحر الأبيض المتوسط والقارة الإفريقية والمنطقة العربية، مما جعلها إقليما حضاريا وجيوإستراتيجيا مميزا، وتتزايد أهمية الإقليم المغاربي أكثر فأكثر مع تعقد العلاقات الدولية وإرهاصات العولمة. وبحكم موقعه الجغرافي، فإن الإقليم المغاربي في اتصال دائم مع دول الجوار لاسيما شمال المتوسط أي الدول الأوروبية، وهذا الاتصال ترتبت عنه جملة من العلاقات والتفاعلات الدولتية والإقليمية.

ويأتي المتغير الأمني في صميم العلاقات المغاربية الأوروبية، بالنظر إلى طبيعة وخصوصية الظواهر الأمنية المشتركة في حوض المتوسط، وبالنظر أيضا إلى طغيان وقوة الموقف التفاوضي الأوروبي الذي استطاع فرض وتنميط العلاقات في المجال الأمني، وتقديمها كأولوية في الأجندة وأطر تفاعلاته مع إقليم المغرب العربي، هذا الأخير الذي يبدو الطرف الأضعف والعاجز عن فرض منظوره في علاقاته مع أوروبا بحكم وضعية التباعد والتفكك الإقليمي التي يعاينها.

وعليه تحاول هذه الورقة البحثية البحث في الإشكالية التالية: لماذا يحتل المتغير الأمني الأولوية في العلاقات المغاربية الأوروبية؟ وكيف يمكن للطرف المغاربي توسعة مجالات وصيغ علاقاته مع الطرف الأوروبي؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية بغض التساؤلات: هل ثمة علاقات أورو مغاربية أم شراكة أورو مغاربية؟ وهل باستطاعة الدول المغاربية تشكيل نوع من الندّية أي طرفا منسجما موحدا في علاقاته بالطرف الأوروبي؟ وكيف يمكن للعلاقات بين الطرفين أن تتجاوز المجال الأمني الخالص نحو المجالات الاقتصادية والثقافية؟

فرضيات الورقة البحثية: للإجابة على الإشكالية نقترح ما يلي:

- بحكم طبيعة المنطقة جيوسياسيا فإن العامل الأمني يفرض نفسه بقوة في علاقات الدول المغاربية بنظرائهم الأوروبيين.
- إن تفكك الاتحاد المغاربي وتفاوض كل دولة على حدى قد عزّز من الموقف التفاوضي الأوروبي الجماعي وجعله يفرض الأجندة الأمنية.

عناصر البحث: تتهيكل هذه الورقة البحثية في الخطة التالية:

1. مدخل مفاهيمي: الأمن، دول البحر المتوسط، المغرب العربي.
2. الأمن: كمتغير ثابت ومفروض في العلاقات الأورو مغاربية.
3. ضرورة توسعة أجندة العلاقات الأورو مغاربية وتكلم المغاربة بصوت واحد.

1 – مدخل مفاهيمي: الأمن، التكامل والإقليمية، دول البحر المتوسط، المغرب العربي

1.1 – الأمن:

الأمن من فعل أَمن أمنا وأمانا، ولغة هو عكس الفزع والخوف، ويعني الطمأنينة أو الاطمئنان إلى عدم وقوع أيمكروه [1].

والأمن يعد حالة نفسية سيكولوجية، وهي الشعور بالسلامة، حيث يعرف الأمن النفسي على أنه: "اتجاه مركب من تملّك النفس بحالة الثقة والسلامة من التهديد الأخطار، والشعور بالانتماء إلى جماعة آمنة، وكذا الإحساس بالقيمة."[2]

والأمن عموما حسب أرنولد والفرز A.Wolfer يبقى اصطلاحا غامضا إن لم نستطع الإجابة عن سؤالين: الأمن لمن؟ والأمن من أجل أي قيم وبالنسبة لأي تهديدات؟[3]

أما المفكر باري بوزان Barry Buzan فيعرفه على أنه: "السعي إلى التحرر من أي تهديد كان قد يواجه الفرد، المجتمع أو الدولة، "(12) ويعرفه نفس الكاتب في مقام آخر على أن الأمن هو: "أن يتعدى الجانب العسكري السياسي ليشمل المسائل البيئية والقضايا الديمغرافية، وقبل كل شيء هو تلبية الحاجات الأساسية (المادية والمعنوية) للسكان.[4]

ويعرفه هنري كيسنجر H. Kissinger: "هو أي تصرف يسعى المجتمع عن طريقه لتحقيق حقه في البقاء." ويعرفه ليبمان Lippman تعد الأمة آمنة إلى حد ما إذا لم تكن في خطر وغير مهددة في قيمها الأساسية."[5]

ويعرفه الروسي بيركوفيتس D.A.Birkovitz: " هو حماية الدولة من الخطر الخارجي، وصيانة السيادة والوحدة الترابية وسلامتها، والتي ينبغي أن تفهم على أنها المتطلبات الأساسية لتحقيق الأمن بالنسبة للدولة الوطنية."[6]

والأمن الوطني يقع ضمن السياسات العليا للدولة High politics، وقد تطور مفهوم الأمن ليخرج عن نطاقه العسكري الضيق، ويشمل مجالات أخرى وحقولا أخرى، ويتعدد استعماله Multidiscplinaire.

كما ظهر مفهوم واسع ودقيق في آن واحد للأمن وهو مصطلح الأمن الإنساني Human Security، ولقد استعمل لأول مرّة من قبل برنامج الأمم المتحدة للتنمية PNUD في تقريره عن التنمية الإنسانية سنة 1994، ويقصد به حسب ذات البرنامج "التمتع بالأمن الإنساني حق لكل فرد أن يكون بمنأى عن الخوف والحاجة والعبارة باللغة الإنجليزية Fear Freedom From Want, Freedom From

"ويفرق هذا التقرير بين سبعة أصناف من الأمن Seven types of secuurity وهي الأمن الاقتصادي، الغذائي، الجسدي، البيئي، الشخصي، الاجتماعي والسياسي.

ويعرف الأمن الإنساني على أنه: "حماية الحياة البشرية من كل التهديدات والأخطار، سواء السياسة الاقتصادية، الصحية أو البيئية وغيرها."[7]

ويتداول أيضا في حقل العلاقات الدولية، وحتى في العلوم الاجتماعية الأخرى مصطلح الأمن المجتمعي، وهو لا يخرج عن نطاق الأمن الإنساني، ويعرف على أنه: "يدرس زيادة على الفواعل الخارجية، الفواعل الداخلية، ومدى إسهامها في تحقيق الحاجات وإشباعها لتحقيق الأمن المجتمعي، من حيث كون عدم إشباع تلك الحاجات مصدرا للعطب الأمني الاجتماعي."[8]

أما الإقليم: فهو عبارة دالة عن التقطيع الإقليمي DemarcationTerritorial وهي منطقة جغرافية لها ما يميزها تاريخيا ثقافيا تضاريسيًا عن غيرها من الأقاليم.

أما المنظمة الإقليمية: هي كيان إقليمي يجمع عدد من الدول التي تتقاطع مصالحها السياسية وتجمعها رابطة التجأو ر الجغرافي والتقارب الثقافي والقيمي، ولديها حد أدنى من التعاون الاقتصادي السياسي والأمني.[9]

أما التكامل الأمني: هي مقاربة تهدف من خلالها مجموعة من الدول تحقيق هدف مزدوج منخ خلال عملية التكامل، وهي ضبط الأمن الوطني، وكذلك درء التهديدات الخارجية، من خلال إدراك أطراف التكامل للتهديد وإرادتها في تجأو زها من خلال العمل المشترك.[10]

1.2 – دول البحر الأبيض المتوسط:

إن الدول المتوسطية هي تلك الدول التي تنتسب للبحر الأبيض المتوسط سواء في مدلولها الجغرافي أو الاستراتيجي كما سنبينه لاحقا، ويحمل البحر الأبيض المتوسط دلالات لغوية وتاريخية، فقد أطلق عليه المصريون القدامى " الأخضر الكبير " " والبحر الكبير " عند الرومان وكذا تسميات " البحر المقدس " و" بحر فلسطين " و" البحر الأبيض " عند الأتراك. [11]

والبحر الأبيض المتوسط يعد فضاءً جيوسياسيا ومفترق طرق بين ثلاث قارات إفريقيا، أوروبا وآسيا، وجاءت تسمية المتوسط كونه يتوسط القارات المذكورة آنفا.

والبحر المتوسط Mediteranean مشتق من كلمتين لاتينيتين وهما: "Medius" وتعني المتوسط و"Terra" بمعنى الأرض، وعلى هذا النحو، فهو البحر الذي يتوسط الأرض واليابسة.[12]

ويعدّ البحر المتوسط واجهة بحرية تطل على عدة واجهات بحرية أخرى كالبحر الأسود وبحر مرمرة عبر البوسفور، وكذا بحر إيجة والأدرياتيكي، كما تصب في البحر المتوسط عشرات الأنهار والأو دية.(13)

تبلغ مساحة المتوسط 2.5 مليون كم^2، ومن المنظور الجغرافي فكل دولة لها منفذ عبر هذا البحر تعد دولة متوسطية، وهناك من يرى بالمنظور الاستراتيجي أن كل دولة لها مصالح وأهداف مشتركة مع مجموعة أخرى من الدول الأخرى المرتبطة بالبحر المتوسط، أي ليس من الضرورة بأن تكون مرتبطة جغرافيا حتى تكون متوسطية.(14)

وعلة الرغم من وصفه بالبحر المغلق، فقد كان ولايزال البحر الأبيض المتوسط بحرًا مفتوحًا على الثقافات والأديان، وملتقى الحضارات والفلسفات كما كان فضاءً للاتصال والوئام أحيانًا، وللصدام والحروب أحيانًا أخرى.

أما المغرب العربي: هي منطقة تشكل الجناح الغربي للوطن العربي تتكون من خمسة أقطار، وهي موريتانيا، المغرب، الجزائر، ليبيا وتونس، وتعرف أيضا بالمغرب الكبير، أو المنطقة المغاربية وحتى بإقليم شمال إفريقيا، ففلكيا تقع منطقة المغرب العربي بين خطي عرض 15° و37° شمالا، وخطي طول 25° شرقا و17° غربا، يحد المغرب العربي شمالا البحر الأبيض المتوسط، وجنوبا مالي، التشاد والنيجر والسنيغال، وشرقًا مصر والسودان، وغربًا المحيط الأطلسي.

وتبلغ مساحة المغرب العربي 5.782 مليون كم^2، وهي تمثل بذلك حوالي 42% من مساحة الوطن العربي، كما يبلغ عدد سكان الإقليم حوالي 90 مليون نسمة، أي حوالي 28.5% من سكان المنطقة العربية.(15)

ولقد شكلت المنطقة المغاربية حيزًا تكامليًا لها أخذ تسمية اتحاد المغرب العربي UMA نواته التاريخية الأو لى كانت سنة 1958 إثر اجتماع الأحزاب المغاربية في مؤتمر طنجة 1958، ثم جاء التأسيس الفعلي في قمة مراكش بتاريخ 17 فيفري 1989 التي جاءت عقب قمة زرالدة الجزائر جوان 1988، لكن سرعان ما تلاشى وتجمد الاتحاد عام 1994.

2 – الأمن كمتغير أساسي في مسار العلاقات الأورومغاربية:

إن نظرة فاحصة في مسار العلاقات المغاربية الأوروبية تُظهر بأن المجال الأمني قد أخذ حيّزًا كبيرًا في هذه العلاقات، بل وصل إلى أن طغى وحجب بقية المجلات الأخرى، الاقتصادية والاجتماعية وغيرها: فمن المؤكد أن هناك تزايدًا في التفاعلات البينية والاعتماد المتبادل في مقابل تراجع قدسية الحدود الوطنية والسيادة

مما أفرز ظواهر حركات جديدة كتصاعد الحركات عبر القومية والتطرف والهجرة وغيرها من الظواهر التي زادت من مستويات التهديدات الأمنية الإقليمية، أي بين الضفة الشمالية والضفة الجنوبية للبحر المتوسط، ولكن هل تبدو مثل هذه المقولات كافية لتبرير طغيان الأجندة الأمنية على العلاقات المغاربية الأوروبية؟

فجولة تاريخية سريعة تُبيّن أن أولى محطات التعاون الأمني كان مع انطلاقة الحوار العربي الأوروبي الحوار العربي الأوروبي سنة 1973، الذي استند على ضرورة إيجاد صيغ للأمن المشترك، كما تعهدت أوروبا بالسعي لإيجاد حلول وسطى أو ما أسمته وثيقة الحوار " بالسلام العادل " في الشرق الأوسط.* لكن هذه المبادرات سرعان ما تلاشت وتوارت.

ودائما في عشرية سبعينايت القرن العشرين، بتشاور بين بعض دول عدم الانحياز ودول أخرى أوروبية برزت فكرة جعل المتوسط بحيرة سلام وأمن، من خلال التقليل من مظاهر التسلح، ومع ذلك ورغم امتداد إلى غاية نهاية عام 1987، إلا أن الأطراف لم تتوصل إلى عقد ندوة دولية، أو إبرام اتفاق نهائي إلى أن جاءت قمة عدم الانحياز في العاصمة اليوغوسلافية بلغراد، أين تم تأكيد مقاربة الامن المتوسطي عام 1989. (16)

وكان الملف الأمني المتوسطي قبل ذلك حاضرًا بقوة في إطار ندوة الأمن والتعاون بأوروبا عام 1971 بهلنسكى، والتي امتدت أربع سنوات إلى غاية إصدار بيانها الختامي عام 1975، وللإشارة حضرت هذه الندوة دول غير متوسطية، كما أكدت فيه دول جنوب المتوسط ضرورة توسيع استراتيجيات تحقيق الأمن الأوروبي من خلال تعاون أوروبا مع دول جنوب المتوسط، وقد شكّلت هذه الندوة عمومًا إطارًا مرجعيا ملائما لقضايا متعددة تتصدرها قضيتا الأمن والتعاون.(17)

كما مثلت الجمعية العامة للأمم المتحدة في التسعينات إطارًا مميزًا لطرح قضايا التعاون الأمني في البحر الأبيض المتوسط من خلال القرار 51/50 المؤرخ في 10 ديسمبر 1996 الذي أكد على دور الدول المتوسطية في تدعيم السلام وتعزيز الأمن، ووضعت الجمعية العامة للأمم المتحدة في اعتباراتها جميع الالتزامات السابقة وكذا جميع المبادرات المتخذة في الشأن الأمني بين الدول المتوسطية سواء مؤتمرات القمة، أو الاجتماعات الوزارية والمنتديات المختلفة، وأقرت ذات الهيئة الأممية بأن الأمن المتوسطي وحدة لا تتجزأ ومن الضروري تعاون الدول لتحقيقه.

على الرغم من أن الاتفاقيات ومشاريع التعاون المختلفة منذ السبعينات من القرن الماضي قد جاءت في صيغ عديدة للتعاون وفي مجالات متنوعة، كالمجال الاقتصادي والتجاري على غرار المفاوضات الأورومغاربية في شقها التعاوني الاقتصادي، إلا أن مجال التعاون يكاد يكون أمني خالص، ويبدو أن الطرف الأوروبي قد فرض نوع من الاملاء لأجندة أمنية على الدول المغاربية. وذلك لعدة اعتبارات من ضمنها أنه يتمتع بتعدد

البدائل والشركاء في الميدان التجاري والاقتصادي، فدائرة العلاقات الاقتصادية لأوروبا واسعة جدًا (إفريقيا آسيا أمريكا، الكاريبي) زيادة على سوقه المشتركة التي تحقق له مزايا الوفرة، لذلك كثرًا ما ركز قوته التفاوضية على الجانب الأمني طبقا لنظرتها البراغماتية والواقعية السياسية التي تنتهجها Real Politik.

فسقوط الاتحاد السوفياتي وتلاشي التهديد الشيوعي، قد دفع أوروبا إلى البحث عن تأمين فضاءها الوحدوي الذي بات يتسع أكثر فأكثر مع معاهدة ما يستريخت، ومن ثم كان من الضروري الاهتمام بالضفة الجنوبية للمتوسط، كونها مصدر متزايد للتهديد الأمني الذي قد يطال أوروبا.(18)

إن ما يعزز التوجه السابق ظهر جليا خلال تسعينات القرن المنصرم أثر تبني الاتحاد الأوروبي عام 1994 المقترحات التي جاءت في الكتاب الأبيض، whitepaper الهادفة إلى اقامة شراكة أو رومتوسطية، وهو ما تم من خلال عقد مؤتمر برشلونة الذي جاء ليتوج الإرادة الأوروبية لأمننه الفضاء الأوروبي، من خلال تامين المناطق المجاورة له وفي مقدمتها الضفة الجنوبية للمتوسط، انعقدت الندوة الأورومتوسطية في برشلونة على مدار يومي27و28نوفمبر 1995 لمناقشة المشروع المتوسطي المقدم من قبل الاتحاد الأوروبي، لتدخل أوروبا عهدا جديدا في علاقتها مع دول جنوب المتوسط، وقد ركزت الندوة على البعد الأمني بعد ان رسمت أهدافا واسعة، ولعل في مقدمتها ما جاء في الوثيقة الختامية للمؤتمر ومن ضمنها: (19)

- انشاء فضاء مشترك للسلم والامن انطلاقا من مبدأ ان امن واستقرار المتوسط هو غاية مشتركة،
- وبالتالي وضع لها اعلان برشلونة الحوار السياسي الشامل والمنتظم كآلية لتحقيقها، زيادة على احترام سيادة كل دولة، وعدم التدخل في الشأن الداخلي للدول.
- ترقية الامن الإقليمي من خلال مجموعة من الإجراءات، كمنع انتشار الأسلحة النووية الكيمياوية والبيولوجية، وجعل منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا منطقة خالية من سلاح الدمار الشامل.
- الالتزام بميثاق الأمم المتحدة واعتماد الطرق السلمية في حل النزاعات.
- مكافحة الإرهاب ومظاهر عدم الاستقرار، والحيلولة دون توسع الجريمة المنظمة، ومكافحة تجارة المخدرات والأسلحة.

إن عدم الاستقرار السياسي لدول الضفة الجنوبية لحوض المتوسط، كان ولايزال هاجسا بالنسبة لدول الضفة الشمالية، فعلى الرغم من تبني مؤتمر برشلونة لبعض الأهداف الاقتصادية والتجارية، الا ان المؤتمر طبعه الانشغال الأمني انطلاقا مما سبق ففي مستوى معين من تحليل العلاقات الأمنية الدولية، فيمكن ان تؤدي الاضطرابات الأمنية داخل مجتمع معين الى خلق الخوف الحاد لدى الدول الأخرى حول إمكانية انتقال النزاع الى أراضيها، واثار سلبية أخرى مثل تدفق الأسلحة وعبور الجماعات المتشددة للحدود واثارة النزاعات أو

الاضطرابات وانتشارها في دول الجوار، فالبيئة الاستراتيجية المحلية غير المستقرة هي التي تخلق المخاوف الأمنية المتزايدة لدى الآخرين [20].

وتذهب نظرية الأمن الإقليمي من جهتها إلى أن التهديدات الأمنية ليست حبيسة حدودها المحلية، وانماتتدفق الى الخارج عند مستوى معين من التصعيد والكثافة، وفقا لمتغيرات التخومية boundaries والاعتماد المتبادل الأمني interdependency security، وكذا مبدأ الاختراق والقوة power and Penetration، وهي المحددة لعبور الاشكال المختلفة للتهديدات الأمنية للمناطق المجاورة، والعكس في حالات الاستقرار.[21]

ففي اعتقادنا ان الاتحاد الأوروبي ينظر الى الضفة الجنوبية من المتوسط كبؤرة لعدم الاستقرار وموطن النزاعات ومصادر لتهديد أمن الضفة الشمالية، ومن ثم نجده يركز كل جهوده التفاوضية على مسائل الامن والهجرة غير الشرعية والإرهاب، بينما أولويات التنمية بالنسبة للضفة الجنوبية وتحديدا الدول المغاربية فتعد ثانوية باالنسبة له، طالما انه يتمتع بسوق كبير (أوروبا[28]) خصوصا بعد التوسعة الأخيرة وانضمام دول شرق أوروبا للاتحاد الأوروبي زيادة على عقده شراكات مهمة مع الدول الاسيوية واللاتينية ودول الكراييبي، وحتى مع الدول الافريقية الفرانكفونية.

وقد يتساءل البعض لماذا تشرك أوروبا دول جنوب المتوسط في ترتيباتها الأمنية، فتفسير ذلك يكمن انه زيادة على انتقال اثر التهديد الأمني، فإن احتواء دول الجنوب في مقاربة امنية مشتركة من شانها ان تعزز من مصداقية الدول الأوروبية القوية في هذه "الشراكة" وحتى تتفادى ما يسمي في الادب التكاملي بالإقليمية المؤذية malignregionalism وانطلاقا مما يعرف بمقاربات داخلي–خارجي approaches in out side and out inside والتي تقدر مستوى العوامل الدخلية والخارجية في تكوين التكتلات والتجارب الإقليمية.

كما ان المقاربة الواقعية الجديدة تذهب الى فكرة ان احتواء بؤر التوتر يتم من خلال القوى المهيمنة في التكتلات أو الدول المركزية corearea، كما تستعمل ما يسمى استراتيجية الخضوع أو اللحاق بالقاطرة Band wagoning، بمعنى إمكانية استخدام الدول الضعيفة في التكامل الإقليمي لكي تصبح مرتبطة ومتصلة بالقوى الكبرى في التكتل وتحت تحكمها ورقابتها.[22]

وعلى هذا النحو فبي تاريخ12و13ديسمبر2003 اتفق رؤساء حكومات الإتحاد الأوروبي في قمة بروكسل، على تبني استراتيجية جديدة للامن الأوروبي والدفاع المشترك، وابرز ما طرحته هذه الاستراتيجية الجديدة لمواجهة التهديدات الأمنية وأن مواجهتها تقتضي ان يكون خط الدفاع الأول خارج حدود القارة الأوروبية، وضرورة أن تكون منطقة جنوب المتوسط هدفا استراتيجيا ثابتا بالنسبة للاتحاد الأوروبي[23].

وزيادة على الترتيبات السابقة، عرفت العلاقات الأورو مغاربية خاصة والأورو متوسطية عامة مبادرات امنية واسعة وحتى خطوات وإجراءات عملية، على غرار الحوار 5+5الذي تاسس في روما عام1990، وهي مبادرة امنية خالصة تجمع ما بين خمس دول من شمال المتوسط وخمس دول من جنوب المتوسط.

كما شهدت العلاقات الأورو متوسطية مبادرة الاتحاد من اجل المتوسط التي بادر بها الرئيس الفرنسي السابق نيكولا سا ركوزي عام 2007، وقدم مشروعه هذا على أساس اندماج البلدان المتوسطية ككل، حيث ابرز في خطاباته ان مستقبل أوروبا مع جنوب المتوسط في ظل انشار التجارب العالمية، ومن ثم ضرورة تشكيل اطار تكاملي استراتيجي بين أوروبا وافريقيا.(24)

إن نظرة فاحصة في مواثيق وعلاقات الضفتين الشمالية والجنوبية، تظهر مدى احتلال الأجندة الأمنية الأولوية بالنسبة لأوروبا خصوصا في غياب تكامل الضفة الجنوبية وعلى راسها الدول المغاربية، وبالتالي غياب شبه تام للندية.

1. توسعة اجندة العلاقات الأورو مغاربية وضرورة التكلم بصوت واحد

ان الإشكالية التي يحاول المحور الثالث الخوض فيها هي مدى إمكانية تجاوز المجال الأمني الى مجالات تعاونية أخرى، اقتصادية تجارية وسياسية، ويتوقف ذلك في اعتقادنا على بناء موقف تفاوضي موحّد من قبل الدول المغاربية، فالعزف الأحادي المنفرد شكّل نشازا في العلاقات البينية، بل ورجّح ثقل كفة الطرف الأوروبي، حتى وأن جاءت أحداث11سبتمبر2001 وهجمات لندن2004 ومدريد2005 ثم مؤخرا احداث باريس2015لتعزز الموقف الأوروبي، ولتبرر هواجسه الأمنية إزاء الضفة الجنوبية للمتوسط أو ما يسميه في ادبياته بالشرق الأوسط وشمال افريقيا، فان ذلك كله لا يعفي الدول المغاربية من ضرورة رفع سقف مفاوضاتها وتوسيع مجالات العلاقات فلها من المورد السياسي والدبلوماسي والاقتصادي ما يؤهلها للضغط على الطرف الاخر، ولكن ذلك يمّر–حسب اعتقادنا–عبر ضرورة توحيد الصّف والتكلم بصوت واحد.

يعود مسار التعاون الأوروبي المغاربي في شقّه الاقتصادي والتجاري الى سنوات السبعينات من القرن المنصرم، وبالتحديد عند عقد الاتفاقيات الثنائية عام1976 بين المجموعة الأوروبية والدول المغاربية، هذه الأخيرة التي استفادت من تخفيضات جمركية على السلع الزراعية وصلت ما بين20بالمئة الى80بالمئة حسب نوع المنتوج الفلاحي، كما أعطت ذات الاتفاقيات جملة من التفضيلات والاعفاءات الجمركية لبعض الصادرات الصناعية المغاربية، واستثنت هذه الاتفاقيات منتجات المحروقات ومشتقاتها وكذا مادة الفلّين، كما منحت الاتفاقية من الناحية المالية–في البروتكول المالي–بعض القروض الميّسرة Prèts bonifiés من قبل البنك الأوروبي للاستثمار(25).

لكن ميدانيا فإن تلك الاتفاقيات لم تطّبق بحذافيرها، بل وتضررت منها الدول المغاربية مع مطلع الثمانينات بعد توسيع المجموعة الأوروبية وانضمام دول"زراعية"على غرار اليونان اسبانيا والبرتغال، فضلا عن العراقيل التي واجهتها الاتفاقية ومن ضمنها نظام التفضيلات الذي كان يمنح لدول السوق الأوروبية وكذلك سياسة الأو لوية للسوق prèfèrences communautaire et priorité au marchè commun وهو ما اثّر على الصادرات الزراعية للدول المغاربية وحتى في القطاع الصناعي خصوصا صادرات النسيج secteur de textile[26].

إن المشكلة الأساسية في رأينا التي افقدت تلك الاتفاقيات انعكاساتها الإيجابية على ارض الواقع أنها انطلقت بناءا على مفاوضات موّحدة أو روبيا ومشّتة مغاربيا، ما أتاح للطرف الاخر سهو لة المنأو رة والتراخي في التطبيق والتحرر من الالتزام لما يرى نفسه متضررا، فالاتفاقيات الثنائية ACCORDS BILATERAUX عندما تجمع بين طرفين غير متوازنين تتيح للطرف الأقوى سبل المنأو رة، بعكس الإتفاقيات المتوازنة الأطراف، أو حتى المتعددة الاطراف MULTILATERAUX ACCORDS وهو المتغير المفقود مغاربيا، أين تفأو ض كل طرف على حدى وبصفة انفرادية.واستمر الوضع كذلك الى غاية اطلاق مشروع الشراكة الأو رومتوسطية في اطار مسار برشلونة عام1995 من قبل الاتحاد الأوروبي اين تم ابرام اتفاقيات شراكة ثنائية، حيث بنيت هذه الشراكة على ثلاثة جوانب: الاجتماعية السياسية والاقتصادية، وقدحددت جملة من الأهداف منها تنمية التجارة بين الضفة الشمالية والجنوبية للمتوسط وجعلت من المجال المالي لاتجاري والاقتصادي كقاعدة لبناء شراكة حقيقية، الأكثر من ذلك فقد وضعت هدفا استراتيجيا وهو الوصول الى انشاء منطقة تبادل حر آفاق عام 2010.[27]

وعلى الرغم من البعد والصدى الكبير لمؤتمر برشلونة على صعيد العلاقات الدولية، فاءن هذه "الشراكة المزعومة" لم تتحقق في شقّها الاقتصادي والمالي، بل لا تزال تركز على الشّق الأمني ومسألة مكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية من الضفة الجنوبية للمتوسط نحوبلدان أوروبا.

ثبت وجود تفاوت كبير بين ما نصّت عليه الشراكة في اطار مسار برشلونة والتعاطي مع القضايا الإقليمية الرئيسية على أرض الواقع، حتى فيما يخص الجوانب الأمنية التي تخص الضفة الجنوبية(الوضع في لبنان، الصراع العربي الإسرائيلي، قضية الصحراء الغربية)زيادة على الجانب الاقتصادي مع استمرار وجود منطق الوطنية داخل العمل الأوروبي، فالمساعدات مثلا تشكو من عدم وجود موقف ثابت أوروبيا، فالمساعدة الأوروبية في إطار برنامج MEDA تحكمها المصالح والنظرة الجزئية، بحيث مثلا توّجه فرنسا مساعداتها إلى دول المغرب، بينما تهتم ألمانيا بتركيا، كما ان هناك ضعفا كبيرا في حجم الاستثمار الأوروبي في شمال إفريقيا خلال السنوات الماضية، حيث لم يتلق المغرب سوى 230 مليون أورو سنة 2010 و805 مليون أورو

للجزائر، باستثناء تونس التي حصلت على قيمة معتبرة 2346 مليون أو رو، وعموما تبقى حصة المغرب العربي ضعيفة مقارنة مثلا مع ما تجلبه تركيا من استثمارات أو روبية.

كما أطلقت أوروبا مشروع السياسة الأوروبية مع دول الجوارPEV، والذي جاء استكمالا للخطوات السابقة، حيث هدف هذا البرنامج إلى تمتين العلاقات الأوروبية مع دول الجوار من الجهة الشرقية لأوروبا أي الوافدين الجدد للاتحاد الاوروبي، كما شمل المشروع أيضا دول جنوب المتوسط، حيث نص المشروع على برامج تمويلية لتطوير المؤسسات المتوسطة ونظم التعليم وبعض المشاريع التنموية، فكان برنامج TACISموجها لدول أوروبا الشرقية، بينما برنامج MEDA فهو موّجه لدول الضفة الجنوبية للمتوسط، حيث خصصت لها قيمة3.5 مليار أو رو.[28]

وعلي صعيد الشراكة واتفاقيات التبادل الحر مع دول المغرب العربي، حيث دخلت حيّز التنفيذ مع تونس عام 1998 ثم المغرب سنة 2000 فالجزائر عام 2005، ويبدو أن اكبر مستفيد هو المملكة المغربية التي عرفت كيف تلج السوق الأوروبي وتستقطب الاستثمارات الأوروبية لا سيما الفرنسية، تليها تونس، بينما الجزائر وليبيا وموريتانيا فهي الدول الأقل استفادة أو لم تستفد بالمرة من فرص الشراكة، فمثلا الجزائر لم تعر هذه الشراكة أهمية كبرى مقارنة بتونس والمغرب، وترجع أسباب ذلك حسب البعض بالنظر إلى تمتع الجزائر بمداخيل معتبرة من الريع النفطي، وكذلك لأسباب سياسية، لأكثر من ذلك اجّلت الجزائر رفع حواجزها الجمركية إلى عام2020عوض عام2017 كما كان مقررا، وإجمالا يمكن القول أن العناصر السلبية للشراكة الأورومغاربية هي اكثر من العناصر الايجابيةخصوصا مع توسعة الاتحاد 2الأوروبي، وانضمام دول أوروبا الشرقية التي أضحت تستقطب أكبر نسبة من إستثماراتها للإتحاد الأوروبي، وعليه فإن هذه التوسعة لم تكن لتخذم البلدان المغاربية.[29]

وحتى بالنسبة لمشروع الاتحاد من أجل المتوسط الذي من المفترض أنه أطلق لتجاوز الإختلالاتDYSFONCTIONNEMENT التي طبعت الشراكة الأورو متوسطية، حتى أنه وُصف بالمشروع التقنوقراطي والعملي والطموح، وأنه أخذ بعين الإعتبار الشراكة المتوازنة ومطالب وإحتياجات دول الضفة الجنوبية، ويمكن القول بأن إنخراط الدول المغاربية لا يعني البتة إستفادتها من امتيازات التبادل الحر، وحتى بالنسبة للدول الأوروبية فهي لا تتقاسم نفس النظرة ولا نفس المصالح مع الدول المغاربية، وللإشارة فإن ليبيا وموريتانيا كانتا تقريبا خارج مسار الشراكة، بقيت إذن ثلاث دول (تونس، الجزائر، المغرب)، وعلى هذا النحوييدو أن أوروبا قد فرضت منطقها في اختزال المنطقة المغاربية في ثلاثة بلدان وبمعايير أو روبية خالصة، وعليه يُطرح التساؤل: هل تمثل منطقة المغرب العربي سوقا أم شريكا أم مصدر تهديد أمني لأوروبا.[30]

إن أولوية أوروبا تبقى في الجانب الأمني، بينما أولوية المغرب العربي فتكمن في تحقيق تنمية في كنف شراكة متوازنة، وفيما يخص الجزائر ترى أن منطقة التبادل الحرZLE التي جاءت في إطار الاتحاد من أجل المتوسط صعبة التحقيق، كونها من جهة تتعارض مع إتفاقية شنغن ومايستريخت، كما أن أوروبا متحصنة وراء سوقها الذي يصعب إختراقه، ومن جهة أخرى فخصوصية الاقتصاد الجزائرى وما يعانيه من تبعية نفطية تجعل من التبادل الحر في غير صالح الاقتصاد الجزائري، وبالنسبة للمغرب وتونس فكثيرا ما نددتا بالحمائية المفرطة PROTECTIONNISME التي تطبقها الدول الأوروبية اتجاه السلع المغاربية.(31)

ويرى مدير المعهد الأورو مغاربي للدراسات الاستشرافية كميل الساري، أن الدول المغاربية الخمس تكاد تصل نواتجها القومية مجتمعة الناتج القومي لليونان، كما أن أوروبا تصمم على ملفات مكافحة الهجرة السرية والإرهاب وتجارة المخدّرات، وتغفل بالمقابل الجوانب التنموية ومتطلبات الدول المغاربية، وما يزيد في إختلال الموازين بين الطرفين هو الشتات الذي يعيشه الإقليم المغاربي، وهو ما تستغله القوى الأوروبية لصالحها، وبالتالي ما يبقى على الدول المغاربية إلا توحيد صفوفها وبالمرة تنويع شركائها الاقتصاديين سواء في العمق الافريقي أو العربي وكذا مع الدول الاسيوية، حتى تتفادى" الشراكة العرجاء "مع الاتحاد الأوروبي، وقبل كل شيء تفعيل سوق مغاربية، فالمبادلات المغاربية البينية لا تتجاوز نسبة 2 بالمائة.(32)

وإذا كان المغرب العربي من ضمن الأقاليم الأقل إندماجا في العالم، فإن عدم وجوده أصلا سيُضعفُ إمكانية التنمية على الصعيد المغاربي، كما أن إنضمام دول شرق أوروبا إلى الاتحاد الأوروبي كان في غير صالح المغاربة، حيث تقلص الاهتمام الأوروبي بالمنطقة المغاربية، الأكثر من ذلك تجد البلدان المغاربية نفسها اليوم في وضع صعب في ظل العولمة، فبعد أن كانت تسهم بحوالي 2بالمائة في التجارة العالمية سنوات الثمانينات تقلص حجم إسهامها إلى حد0، 60بالمائة حاليا.(33)

وبالمقابل من الضروري الإشارة إلى أن الدول الأوروبية لديها متسع من الفرص الشراكات الإستراتيجية مما يجعلها تنأو ر بكل أريحية فتلعب تارة على الورقة الأمنية، وأحيانا أخرى على الورقةالاقتصادية، وهي نظرة واقعيه براغماتية – ليست سلبية – طالما أن صُنّاع القرار في هذه المنتظمات يُدركون المصلحة القومية ويعملون على جلبها، عكس ما يجري في الضفة الجنوبية للمتوسط.

فمثلا تحتل المصلحة الاقتصادية الفرنسية مرتبة مهمة وقد تأتي حتى على حساب المبادئ والقيم، فهي محدد هام في السياسة الخارجية الفرنسية، حيث لا يتردد صناع القرار إذ ما رأوا أن هناك مصلحة إقتصادية لفرنسا في التضحية إذا إقتضى الامر بالقيم والشروط المعيارية التي يضعونها لعلاقة فرنسا بمختلف دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ويأتي ذلك في سياق التداعيات السلبية للأزمة الاقتصادية وسياسة التقشف المفروضة

من قبل لجنة بروكسل، فبمجرد أن تصبح هذه الدولة أو تلك متعاملا مع أحد منتجاتها الصناعية حتى تتخلى فرنسا–وإن مؤقتا–عن إنتقاذ سياسة تلك الدولة، كما جرى مع كل من السعودية، إيران ومصر بمجرد إبرام صفقات إقتصادية معها.(34)

وهذا هو دأب الدول الأوروبية والغربية عموما، ولكن علينا أن ندرك أنها مقتضيات الواقعية السياسية Real politik، فلماذا اللوم والانتقاذ حيال دول ونخب تعمل على تجسيد مصالحها العامة، وفي المقابل نتهم غيرنا ونحتكم إلي محكمة التاريخ أحيانا وإلىً نظرية المؤامرةً أحيانا أخرى ونختلق الأعذار لدولنا المشّتة والمتراخية في الإستفاقة وتوحيد جهودها وفي تفعيل إمكاناتها الكامنة والدفاع عن مصالحها.

الخاتمة:

نافلة القول أن العلاقات الأورو مغاربية تبقى علاقات تفتقد فيها الضفة الجنوبية للندية، كما أن ما يسمى بالشراكة لا تعدو أن تكون تسويغا وإملاءات تؤكد على هو اجس أوروبا الأمنية وتتدحرج فيها القضايا التنموية التي من المفترض أنها أو لى أولويات المنطقة المغاربية إلى أسفل أو أدنى ترتيب في الأجندة الأورو مغاربية، ويبد والأمر طبيعيا ومنطقيا في كنف بيت أو روبي موحد ويتكلم بصوت واحد، وبالمقابل شتات مغاربي تكتنفه الفردانية وضعف الموقف التفاوضي، ما يجعل من مستقبل هذه العلاقات تسير بإتجاه خطي يفرضه الطرف القوي المدرك تمام الإدراك لمصلحته القومية.

قائمة الهوامش:

(1) عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، 2005، ص 13.

(2) ساندرين ليفانس "البعد الصحيح حيال التعامل مع العنف " (ترجمة: حمدي الزيات) مجلة العلوم الاجتماعية الصادرة عن منظمة اليونيسكو، العدد 174، ديسمبر 2002، ص، 45.

(3)David charlesphilippe ،La Guerre et La Paix ،2 end t ،paris: presses de science po ،2006.

(4) Barry Buzan ،peaple ،state ،and Fear: an Agenda for International Security Studies in The Post Cold War ،lynner publishers 1991 ،p 17.

(5) J.A.Tickner "Revisioning Security " In Ken Booth and Steve Smith (eds) International Relation Theory Today ،Cambridge polity press, 1995 ،p ،183.

(6) Mohamed Ayub ،"The Security problematic of third world " world politics N2 ،january 1991 ،p ،86.

(7) Abdul MoonemAlmachat National Security calorado: West view, Replica Editions ،1985 ،p ،20.

(8) Taylor Owen ،Human Security: conflicts critic and consensus, Security dialogue ،vol 35 ،N 3 ،2004 ،p ،381.

(9) عامر مصباح، الأمن المجتمعي في تشكيل العلاقات الدولية الجديدة، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2015، ص ص 14 – 15.

(10) فاروق العربي، محاضرات تحليل التكامل الإقليمي لطلبة السنة الثالثة ليسانس دراسات إقليمية، كلية العلوم السياسية جامعة الجزائر 3، السنة الدراسية 2015 -2016.

(11) نفس المرجع.

(12) Andrew Linklater « Neo –Realism in Theory and Practice « International Relations Theory Today ،edt ،keen Booth and Steve Smith (Cambridge polity press ،1995) pp ،243 – 247.

(13) حمدأو ي جميل " البحر الأبيض المتوسط "على الرابط http: // www. droob.com

(14) مخيمر أسامة فاروق، تعريف الدولة، السياسة الدولية، مركز الدراسات الاستراتيجية للأهرام، القاهرة، العدد 129، جويلية 1997، ص ص، 41- 42.

(15) voir le lien: http: // www.Khayma.com / Rachidgeo/ Motawassit. Htm.

(16) Gabriel Jandot ،Liepoque contemporaine: Mediterranée les constants stratégiques ،France ،Toulon: publisud ،1996 ،p ،177.

(17) الموسوعة المعرفية الالكترونية ويكيبيديا باللغة العربية Wekipidia

* على اعتبار أن سنة 1973 كانت قد شهدت نهاية الحرب العربية الإسرائيلية الثالثة، وعلى اعتبار أيضا أن القضية الفلسطينية وقضايا احتلال بعض أجزاء من المنطقة العربية كانت تمثل قضايا اهتمام كلا من المشرق العربي والمغرب العربي على حد سواء.

(18) أنظر: محمد نعمان جلال، حركة عدم الانحياز في عالم متغير، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1989، ص ص 162 – 164.

(19) عز الدين قطوش، الناتووالجزائر: من العداء إلى الشراكة، الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2015، ص، 159.

(20) نفس المرجع ص ص، 160 – 161.

(21) Pascale Boniface ،comprendre le monde ،paris: Armand colin ،1999 ،pp ،199 – 202.

(22) رتيبة برد "استراتيجية الاتحاد الأوروبي على ضوء برشلونة " مجال مستقبل العربي الالكترونية 14 – 10 – 1013 على الرابط: http: // www. Almustaqbal – a.com / articles / 24869.rss

(23) عامر مصباح، الأمن المجتمعي في تشكيل العلاقات الدولية الجديدة، القاهرة، دار الكتاب الحديث، 2015 ص 35.

(24) Barry Buzan and de waever Regions and powers: The structure of security cambridge university press ،pp ،21 – 25.

(25) هنري والد، " البنائي والبنائية " (ترجمة: فؤاد كامل) مصباح الفكر، العدد 11، ماي 1980، ص ص29 – 31.

(26) أحمد فتحي سرور، "الأبعاد الاستراتيجية للعلاقات الأو رومتوسطية "، الأهرام، الأبعاد 24 صفر 1425 /14 أفريل 2014، السنة، 128، العدد 42863.

(27) سامية بيبرس " الاتحاد من أجل المتوسط ومستقبل الشراكة الأو رومتوسطية " السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، العدد 174، 2008 ص ص 132 – 133.

(28) Abdelmadjid Bouzidi ،Panorama des Economie Maghrebines contemporaines ، Algen: C ENEAP ،1992 ،p ،143.

Voir aussi: Robert bistalf ،les Relations entre la CEE et les pays du Maghreb ،paris: Economica ،1989.

(29) Sid Ahmed GHozali « Maghreb – CEE: Enjeux et perspectives « In: Revue Algérienne des Relation Internationales N 2 ،Alger: opu 1986 ،p 57.

(30) أمينة حلال، التهديدات الأمنية في حوض البحر الأبيض المتوسط، مجلة فكر ومجتمع العدد 20، أفريل 2014، ص، 229.

(30) djawad kerderoui relations maghreb-union europèenne ;quelles perspectives ?institut marocain des relations intrnationales،les cahiers de LIMRI

(31) VOIR: AomarBaghzouz ،Du processus de barcelone à l'union pour la Méditerranée: Regards croisés sur les Relation Eruo- Maghribines ،Revu. L'année du Maghreb ،paris: CNRS ،2009 ،pp ،517 – 536.

(32) Journal la tribune 24 – 12- 2001 ،Interview accorder par: Azouz Kerdoun ، directeur de laboratoir de recherches sur le Maghreb ،université de constantine.

(33) شبكة الجزيرة الإعلامية، برنامج الواقع العربي: الشراكة الأورومغاربية: الميزان المختل، حوار مع الخبير الاقتصادي محمد كرين يوم 30 /2016/6.

(34) Abdelwahab Biad ،la construction du Maghreb au defi du partenariat Euro – Méditerranéen del'union Européenne: Dossier le Maghreb avec ou sans l' Europe ? N 4 paris: Editions CNRS ،2013 ،pp ،103 – 124.

(35) سلوى بن جديد، السياسة الفرنسية اتجاه الإرهاب بين إفريقيا والشرق الأو سط، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد 204، فبراير 2017.

تهديد إنتشار وتهريب السلاح على الأمن الوطني الجزائري في ظل التوترات الأمنية بليبيا

The threat of spread and smuggling of weapons on the Algerian national security under the security tensions in Libya

محمد الأمين بن عودة

المركز الجامعي بتمنراست، الجزائر، royaamine2@gmail.com

تاريخ الإستلام: 2019/11/20 تاريخ قبول النشر: 2019/12/21 تاريخ النشر: 2019/12/30

ملخص:

لقد شهدت المنطقة العربية منذ مطلع سنة 2011 تغيرات وتطورات سياسية متسارعة وبالغة التأثير، تمثّلت بالأساس بتحركات وتجاذبات شعبية عفوية وأخرى منظمة، إستهدفت بدرجةٍ أولى إسقاط أنظمة الحكم وإحداث تغييرات جذرية في بنيتها، وهي التحولات التي تم تسميتها بـ "الربيع العربي"، وفي هذا الإطار مثّلت التطورات التي شهدتها الساحة السياسية الليبية جرّاء إسقاط نظام حكم القذافي، وغياب الأمن والإستقرار بالبلاد، مثّلت تهديداً متعدد الأبعاد بالنسبة للمنطقة ودول الجوار.

ومن هذا المنطلق تطرح هذه الورقة البحثية إشكالية رئيسية حول أبعاد تأثير ظاهرة إنتشار وتهريب السلاح على الأمن الوطني الجزائري في ظل تصاعد النزاع الدائر بليبيا، وقد تأسست الورقة البحثية على فرضية إعتبار وضعية الإقتتال الداخل الليبي أبرز تهديد أمني للمنطقة ما استدعى إجراءات إستباقية على الحدود الجنوبية–الجنوبية الشرقية للبلاد، وقد توصلت الورقة لمجموعة من النتائج أهمها: أنه و انطلاقاً من المعطيات الحالية لمجريات الوضع الأمني بليبيا تبقى مستويات التهديد الأمني للأمن القومي الجزائري مرتفعة وعالية نسبياً، وذلك بالنظر إلى إستمرار حالة عدم التوافق والإستقرار السياسيين بين الفرقاء الليبيين.

الكلمات المفتاحية:

الأمن الوطني؛ تهريب السلاح؛ ليبيا؛ الجزائر؛ النزاع الليبي.

Abstract:

Since the beginning of 2011 the Arabic region witnessed a significant political changes, basically exemplified in popular spontaneous movements called "Arabic spring", aimed at overthrow regimes and making radical changes in their structure, in this framework and after the overthrow of the Kaddafi regime, Libya was experienced several political security events effected on its stability, and also threats the rest of neighboring states.

This paper poses a principle question about the impact of Libyan weapons circulation and smuggling on the Algerian national security, and also assumed that the internal libyan fighting push to the Algerian authorities to set proactive measures along the east-south borders, finally the paper found that the threats levels on the Algerian national security will continued high given to consensus absence between the parties to the conflict in Libya.

Keywords:

national security; weapon smuggling; Libya; Algeria; Libyan conflict.

مقدمة :

لقد شهدت المنطقة العربية إبتداءاً من أواخر سنة 2010 حراكا مجتمعيا شعبيا إجتاح عديد الدول، بدأ في بادئ الأمر بجمهورية تونس وامتد ليشمل أقطار عربية على الضفة الشرقية من الوطن العربي، وقد إنتهت في مجملها بإسقاط الأنظمة السياسية الحاكمة آنذاك، بتسجيل إستثناء محدد متمثل في الحالة السورية، وقد إختلف الباحثين والمتتبعين للشؤون السياسية العربية في تسمية تلك الأحداث وتوضيح أبعادها ومسبباتها، وفي هذا الإطار كانت ليبيا أحد أبرز تلك الدول التي شهدت حالة الحراك والثورة على نظام الرئيس السابق معمر القذافي، بحيث تطورت المطالبات السلمية الشعبية في بادئ الأمر إلى أحداث إقتتال عسكري بين قوات النظام وفصائل المعارضة المسلحة، إنتهت بدورها بإنهاء فترة تاريخية من حكم القذافي تجاوزت الثلاثة عقود من الزمن.

ومع إسقاط نظام حكم القذافي، دخلت البلاد في موجة جديدة من العنف والإقتتال بين مختلف الفصائل المسلحة، أدت بوقوع البلاد في أزمة وحالة من النزاع الدموي المستمر إلى يومنا هذا، ومن بين أهم مظاهر الإنعكاسات السلبية لهذا النزاع تسيّد ظاهرة إنتشار السلاح، الظاهرة التي أثرت على أمن واستقرار البلاد ومنطقة المغرب العربي وشمال إفريقيا بشكلٍ عام، وعليه ستحاول هذه الورقة البحثية دراسة أوجه التأثير والتأثر مابين إحتدام النزاع الليبي واستفحال ظاهرة إنتشار وتهريب السلاح على الأمن القومي الجزائري منذ سنة 2011، وذلك بطرح تساؤل رئيسي هو كالتالي: مامدى تأثر الأمن القومي الجزائري بتداعيات النزاع الليبي منذ سنة 2011 واستفحال ظاهرة تهريب وانتشار السلاح بالمنطقة ؟

وللإجابة على هذه الإشكالية نتطرق إلى مجموعة من المحاور البحثية هي كالتالي:

- أسباب إندلا ع النزاع الليبي وأهم القوى والأطراف الفاعلة فيه.
- واقع ظاهرة إنتشار وتهريب السلاح في ليبيا منذ سنة 2011.
- أوجه تأثر الأمن القومي الجزائري بانتشار وتهريب السلاح الليبي منذ 2011.

1 – أسباب إندلا ع النزاع الليبي وأهم القوى والأطراف الفاعلة فيه:

1.1 – أسباب النزاع في ليبيا منذ سنة 2011

منذ أواخر سنة 2010 إجتاحت العديد من الدول العربية تحركات شعبية عفوية وغير منظمة في بادئ الأمر، إنطلقت في البداية بتونس وتوالت بعد ذلك لتمس بقية الدول في المشرق العربي أهمها مصر، اليمن وسوريا، وفي منطقة المغرب العربي وبالتحديد في ليبيا بدأت الانتفاضات الجماهيرية في 15 فيفري 2011 بمدينة بنغازي، حيث ركزت مجموع المطالب في البدء على انتهاكات حقوق الإنسان وسوء إدارة مختلف البرامج الاجتماعية والفساد السياسي، إلى أن تطورت في نهاية المطاف إلى درجة المطالبة بإسقاط نظام حكم معمر القذافي[1].

وفي الـ 27 فيفري 2011 تشكل ما عُرف في ذلك الوقت بالمجلس الوطني الإنتقالي The National Transitional Council، وهو هيئة ائتلافية تأسست من مجموع القوات والفصائل المناهضة لحكم الرئيس معمر القذافي، و سعت إلى توطيد جهود المقاومة على مستوى الأمة، وعندما عزز المجلس قدراته العسكرية، تطورت الاحتجاجات السلمية إلى إقتتالٍ دموي انتهى رسمياً باغتيال الرئيس معمر القذافي في 20 أكتوبر 2011 وأعلن على إثرها المجلس الوطني الإنتقالي إنتصار "الحراك/ الثورة" على قوات النظام السابق[2].

وبالمقارنة بين الوضع الليبي واليمني مع بقية الدول العربية التي شهدت أعمال "الحراك/الثورة" الشعبي، خاصة فيما تعلّق الأمر بحالتي تونس وجمهورية مصر العربية، نجد أن الحالة الليبية إستغرقت وقتاً طويلاً منذ إنطلاق الأحداث إلى غاية سقوط أجهزة وأركان النظام، دامت حوالي الثمانية (08) أشهر إلى غاية 20 أكتوبر 2011 تاريخ إغتيال الرئيس معمر القذافي، وذلك على الرغم من حملات القصف المكثف لقوى حلف شمال الأطلسي NATO وكذا هجمات الفصائل المسلحة من "الثوار"[3]، وتُرجع دراسة قام بها الباحث Kamal Eldin Osman Salih بعنوان: "The Roots And Causes Of The 2011 Arab Uprisings" هذا الإختلاف إلى أسبابٍ عديدةٍ منها التالي[4]:

- التفوق العسكري للقوات والكتائب التابعة والمؤيدة للرئيس معمر القذافي من حيث العُدّة ومستوى التسليح، مقارنة بما كانت تتمتع به الفصائل المسلحة المكونة لصف المعارضة الليبية، وقد ساد هذا التفوق طيلة الفترة التي سبقت دخول قوات الناتو في خط المواجهة ضد قوات النظام الليبي.
- أما العامل الثاني فيتعلق بالحرب النفسية التي خاضها النظام ضد معارضيه من جهة، وقدرته على التغلغل في صفوفهم وتشتيت توجهاتهم وأهدافهم المسطرة من الحراك الذي كان قائماً.
- ويتمثل العامل الثالث وفق ذات الدراسة في إستخدام وتجنيد النظام الليبي السابق لقوات مسلحة مشكّلة من المرتزقة الذي ينحدر غالبيتهم من دولٍ إفريقية عديدة، والذين حسب العديد من التقارير ساهموا في إحداث عديد الأعمال والمجازر الوحشية في حق المواطنين الليبيين.

بعد إسقاط نظام القذافي بدا جلياً سعي مختلف الفصائل المسلحة التي شاركت في الحراك للإستيلاء على العاصمة الليبية طرابلس وبسط السيطرة فيها، وقد مثلت الفترة منذ أوت 2011 بداية التصادمات بين مختلف الميليشيات المسلحة الليبية بالعاصمة طرابلس، والتي قدِمت من مختلف مناطق البلاد على غرار مصراته وجبال الأنفوسة ... ومع إزدياد حدة الإستقطاب بات من الواضح عدم قدرة أي من الفصائل والميليشيات المسلحة على فرض سيطرتها على كافة إقليم العاصمة، الأمر الذي إضطر الحكومة الإنتقالية فيما بعد إلى سعيها لضم كافة الفصائل في الأجهزة والمؤسسات الحكومية الرسمية، فانتقل بذلك الصراع منذ ماي 2014 للهيمنة على دوائر القرار والحكم بالبلاد[5]، وبالنظر إلى تطور النزاع في ليبيا يمكننا أن نميز بين أربعة مراحل أساسية منذ 2011 كما هي موضحة في (الجدول رقم 01).

جدول رقم 01 يبين أهم مراحل تطور النزاع في ليبيا منذ 2011

جانفي 2011–أوت 2012	نزاع مابين القوات النظامية الموالية للقذافي والفصائل الثائرة
سبتمبر 2012–فيفري 2014	نزاع مابين القوى المحسوبة على العلمانيين والتيار الإسلامي (مثل حزب العدالة والبناء)
ماي 2014– ديسمبر 2015	دار النزاع مابين قوى الكرامة والفجر أي القوى المؤيدة للبرلمان الشرعي المعترف به دولياً والبرلمان الجديد
جانفي 2016	النزاع مابين أنصار حكومة الوفاق الوطني بقيادة فايز السراج والجيش بقيادة اللواء المتقاعد خليفة حفتر، وهي أعنف مراحل النزاع وأكثرها دموية.

Source: table by the researcher*

وفي تقرير Clingendael Report الصادر في جويلية 2017 بعنوان Challenging the assumptions of the Libyan conflict فإن الصراع في ليبيا جد معقد من حيث الأسباب والدوافع التي ساهمت في نشوبه منذ 2011 إلى يومنا هذا، وكذا من حيث الأطراف المؤثرين في سير الأحداث والتطورات الحاصلة، وقد أوضح هذا التعقيد في مجموعة من النقاط منها[6]:

- أنّ ليبيا تعاني من أربعة أزمات متداخلة: صراع شامل بكافة أو أغلب الأقاليم، صراع منفصل للسيطرة على العاصمة طرابلس، صراع طائفي في الجنوب الشرقي ونزاع جهادي منتشر في جميع أنحاء البلاد، وبالرغم من أنّها ترتبط ببعضها البعض، إلا أن لها دوافع منفصلة.
- بالرغم من إختلاف مستويات الصراع المذكورة آنفاً، إلا أن حدّة هذه الصراعات تبقى متساوية إلى أبعد الحدود وعلى وتيرة تكاد تكون مستمرة ومتوازية.

شكل رقم 01 يبين أهم أسباب إندلاع النزاع في ليبيا منذ 2011

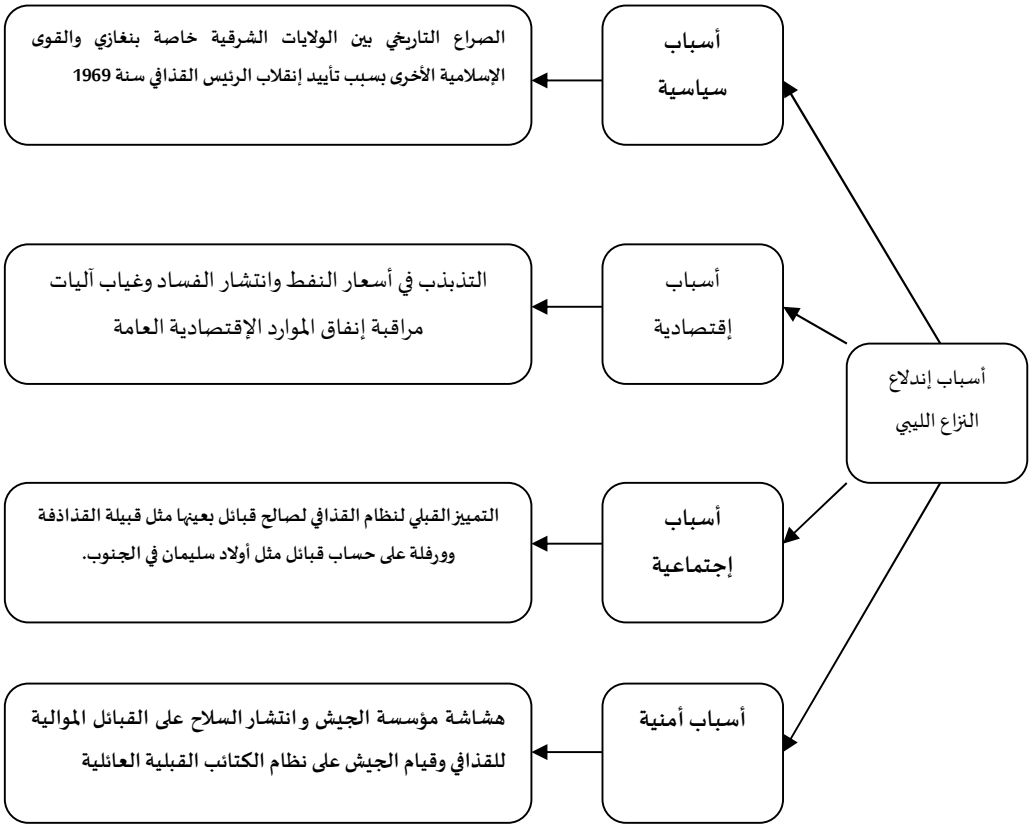

المصدر: الشكل من إعداد الباحث*

1.2 – أهم أطراف النزاع في ليبيا منذ سنة 2011

لقد شهدت الساحة الليبية منذ سنة 2011 عقب بداية الحراك الشعبي ضد حكم القذافي، ثم إندلاع الإقتتال الداخلي، شهدت بروز عدة أطراف ساهمت في تغذية النزاع، ويمكن التمييز هنا بين أطراف داخلية وأخرى خارجية كالتالي:

قبل البدء في توضيح معالم أطراف النزاع الليبي نشير إلى ما تقدم به تقرير Helpdesk Research Report على أن أطراف الأزمة والنزاع الليبي يمكن أن يقسموا إلى قسمين، قسم تنضوي تحته جميع القوى التي تدعي النضال المسلح ضد نظام القذافي، والتي سعت إلى تغيير الطابع العام للنظام ككل وللنخب السياسية العسكرية والإقتصادية التقليدية الحاكمة، وقسم ثاني صنفه الباحث على أنهم الخاسرين من حدوث "الثورة"، وهم القوى الموالية للقذافي أو الذين كانوا يستفيدون من مكاسب معينة من نظامه، ويضم في صفوفه

القوى المعادية للراديكالية الإسلامية الذين يطمحون في إعادة الإستقرار للبلاد من جهة، والقبائل المساندة والموالية لحكم معمر القذافي من جهةٍ أخرى[7].

يعتبر المجلس الوطني الإنتقالي أول أطراف النزاع في ليبيا منذ إنطلاقه سنة 2011، وقد تأسس المجلس بـ فيفري 2011 من قبل مجموعة من المعارضين السياسيين والعسكريين وحتى بعض المنفيين من قبل نظام حكم القذافي، وقد مثل المجلس آنذاك الهيئة والجهة المعبرة عن قوى المعارضة المنتفضة ضد حكم الرئيس السابق، وفي الوقت الذي حظي فيه المجلس قبولاً دولياً في بداية الأزمة الليبية إلا أنه لم يتمكن من السيطرة على المجموعات والفصائل المسلحة التي انضوت تحت لوائه في فترة الإنتفاضة، وحتى عند إعادة هيكلة المجلس وانتخاب المجلس الوطني العام General National Council في أوت من سنة 2012، فشل هذا الأخير بجميع حكوماته المشكلة في إحتواء الفصائل المسلحة التي وصل تعدادها في بداية سنة 2014 إلى حوالي 200.000 مقاتل[8].

ومن جانبٍ آخر يعتبر الفريق والطرف التابع للواء المتقاعد "خليفة حفتر" أحد أهم الأطراف الفاعلة والمؤثرة في النزاع الليبي منذ 2011، وهو قائد عسكري تمّ نفيه من قبل القذافي بعد تمرده إبّان الحرب الليبية التشادية، وعاد مع إنطلاق الحراك سنة 2011، ويضم جيشه مجموعة من الضباط السابقين في الجيش الليبي، وبعض الكتائب مثل كتيبة "حسن الجوفي" في برقة الحمراء، بالإضافة إلى "كتيبة الدم"[9].

يمتلك اللواء خليفة حفتر سيطرة عسكرية قوية جداً على كل من حكومة البيضا ومجلس النواب في طبرق، كذلك وبسبب الدعم الشعبي الذي يحظى به حفتر في شرق ليبيا، فإن القليل جداً مما يمرر في مجلس النواب يجري دون موافقته المسبقة، ومما زاد في شعبية وتأييد قواته في الآونة الأخيرة تحقيقه لهزيمة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، وكذا التقدم في مواجهة مجلس الشورى الثوري بنغازي الذي يهيمن عليه الإسلاميون[10].

ومن جهةٍ أخرى تعتبر كتائب دفاع بنغازي Benghazi Defense Brigades أحد أهم الأطراف المساهمة في تفاقم النزاع الليبي، ففي الوقت الذي بدت فيه صعوبة إمتصاص درجة التوتر بين كل من قوات اللواء المتقاعد خليفة حفتر من جهة، والفصائل الموالية للمجلس الوطني الإنتقالي والحكومة الليبية بقيادة فايز السراج، ظهرت الكتائب كطرف ثالث متحالف مع رئيس الوزراء الأسبق خليفة الغويل الذي حاول عدة مرات الإطاحة برئاسة السيد فايز السراج من على رئاسة الوزراء[11].

وفي هذا الإطار أيضاً تبقى كتائب دفاع بنغازي على قدرٍ عالٍ من الأهمية في النزاع الليبي، لما لها من تحالفات وقدرة على المناورة مع الخصوم، ففي الوقت الذي تتحالف فيه الكتائب مع المفتي الغرياني المعروف والمصنف مع التيار الراديكالي، تبقى مساعيهم متداخلة نوعاً ما مع المجلس الرئاسي بقيادة فايز السراج فيما يخص الصراع ضد قوات خليفة حفتر، وقد تجلى ذلك في مارس 2017 عندما باشرت الكتائب بعملية

واسعة إستهدفت إسترجاع منشآت نفطية من قوى مناصرة للواء حفتر، وعلى العموم فإن ساحة النزاع الليبي بها العديد من الفواعل والأطراف نوضح بعضهم في (الجدول رقم02).

وعند الحديث عن أهم الأطراف الخارجية التي ساهمت في إندلاع وتفاقم أو إدارة النزاع بليبيا، نجد عديد الأطراف مثل قوات الناتو، جمهورية مصر العربية ودولة الإمارات العربية المتحدة وغيرها.. وهنا أيضاً لابد من توضيح فكرة في غاية الأهمية وهي الفراغ الذي تركته مجموعة من القوى الإقليمية والقارية في الساحة الليبية، الأمر الذي جعل أطراف الأزمة والنزاع تتداخل وتتشابك أكثر فأكثر، وفي دراسة لـ Alex De Waal تحت عنوان "African roles in the Libyan conflict of 2011" تحدث فيها عن دور القوى الإفريقية اتجاه الأزمة الليبية منذ 2011، أوضح بشكلٍ جلي خطورة موقف الحياد الذي إنتهجه الإتحاد الإفريقي اتجاه النزاع، وذلك بالنظر إلى دور الزعيم الليبي السابق معمر القذافي في التأثير على الإتحاد طيلة سنوات حكمه، الأمر الذي جعل موقف الكتلة الإفريقية جد سلبي منذ بداية الإقتتال سنة 2011 ضد القوات النظامية الليبية[12].

جدول رقم 02 يبين بعض أهم الكتائب الليبية المسلحة

المجلس العسكري للزنتان	كتائب مصراتة	كتائب 17 فيفري
–من بين أقوى الجماعات وأكثرها تنظيماً. **– تضم حوالي 4000 مقاتل.** **– تحت قيادة أسامة الجويلي.** **–متحالفين مع كتائب القعقاع بغرب طرابلس.**	– أقوى الكتائب العسكرية بغرب ليبيا. – متحالفين مع التيارت التي تنتمي إلى الإخوان على رأسهم حزب العدالة والتعاون.	– تصنف ضمن الكتائب الإسلامية المسلحة. –ثاني أكبر قوة عسكرية في شرق ليبيا. – تضم حوالي 1500–3000 مقاتل. – قائدها فوزي بوكتف. –ممولة من وزارة الدفاع الليبية.

Source: Christopher s. Chivvis, jeffrey martini, "libya after qaddafi Lessons and implications for the future". Cambridge, uk: national security research division, 2014, P 32-33

2 – تفاقم ظاهرة إنتشار السلاح في ليبيا منذ 2011

قبل التطرق لمسألة إنتشار السلاح في القارة الإفريقية العالم بشكل عام وفي ليبيا بشكلٍ خاص، لابد أولاً أن نميز بين أنواعٍ عدة من السلاح وهي أسلحة حربية عسكرية Military Weapons، وأسلحة

صغيرة خفيفة Small And Light Arms، وهذه الأخيرة هي الأكثر إنتشارا في الحروب والصراعات الأهلية بالدول التي تشهد إقتتال داخلي عنيف، وفي هذا الإطار، ووفقاً لدراسة صادرة سنة 2017، أوضحت أن غالبية الأسلحة الصغيرة المنتجة سنويا هي أسلحة غير عسكرية، بما في ذلك أسلحة الصيد والرماية الرياضية أنظر (الجدول رقم 03)، وأن حجم الإنتاج السنوي من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يزداد مابين15- 20 في المائة أي من حوالي 6.3 مليون قطعة سلاح صغيرة في الفترة (1980-1999)، إلى 7.5-8 مليون قطعة في عام 2012 [13].

جدول رقم 03 يبين التوزيع العالمي للأسلحة النارية الخفيفة سنة 2007 (الوحدة مليون قطعة)

قوات عسكرية	مدنيين	قوات أمنية لحفظ النظام
200	650	26

Source: Lina grip, "small arms control in africa P 20

بالنظر إلى المعطيات الموضحة في الجدول أعلاه ندرك مدى الإنتشار الواسع للأسلحة الخفيفة الصغيرة بين المدنيين، بحيث تتصدر الولايات المتحدة الأمريكية قائمة الدول بنسبة 98 بندقية لحوالي 100 شخص[14]، وتعتبر الأولى أيضاً من حيث الدول المصدرة لهذا النوع من الأسلحة إلى جانب أستراليا والبرازيل.. ووفق ذات الدراسة فإن هذا النوع من الأسلحة هوالأكثر إستخداماً في الصراعات الداخلية بدول إفريقيا وغيرها من مناطق النزاعات المسلحة الأخرى.

تعتبر ظاهرة إنتشار وتهريب السلاح أيضاً أحد أكثر الظواهر خطورة على أمن واستقرار البلدان، وفي هذا الإطار فإن القارة الإفريقية تعتبر من بين أكثر المناطق والأقاليم التي تتصف بتواجد واستفحال هذه الظاهرة على أكثر نطاق، الأمر الذي أدى في كثير من الأحيان إلى وقوع الأحداث والنزاعات البينية قبلية كانت أو إثنية أهلية في معظم بلدان القارة، وفي هذا الإطار يشير الباحث Mikael Eriksson في دراسته المعنونة بـ Illicit Flows Andafrican Security عند حديثه عن الخلفية التاريخية لظاهرة إنتشار السلاح بإفريقيا مركزاً على مسألتين أساسيتين هما :

- إنتشار ظاهرة الميليشيات القبلية المختلفة في الدولة الواحدة وتعمل الحكومة الوطنية على دعم فريق على حساب فريق أو مجموعة أخرى، وهنا يمكن أن نلمس الحالة الليبية في تعامل الحكومة مع الكتائب.
- دعم دول الجوار لمختلف القوى المسلحة المتمردة في دولة إفريقية معينة، فحسبه فإن طبيعة وقوة التنظيمات والمليشيات المسلحة بإفريقيا إختلفت عن تسعينيات القرن الماضي، بحيث أصبح التمويل المالي جد صعب بالنسبة لها، وأصبحت تعتمد بشكل كبير على دعم ومساندة دول الجوار، على

غرار ظاهرة إنتشار السلاح في غرب إفريقيا، فغالبية الأسلحة قادمة ومهربة من بوركينافاسو وساحل العاج، كذلك دعم كل من أوغندا وكينيا لفصائل جنوب السودان قبل 2011، ودعم الخرطوم لمعارضي SPLM في جنوب السودان بعد 2011[15]، وفي سياقٍ متصل أثبت تقرير صادر عن خبراء بمكتب هيئة الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة United Nations Office on Drugs and Crime في ماي 2017 أنّ معظم الأسلحة التي تستخدمها جماعة بوكو حرام الإرهابي إما أنها سُرقت من مخزوناتها العسكرية في نيجيريا، أوتم شراؤها في السوق السوداء المزدهرة للأسلحة في أفريقيا الوسطى [16].

وفي تقرير للإتحاد الإفريقي سنة 2011 بأديس أبابا، رسم معالم إستراتيجية الإتحاد فيما يخص مكافحة الإتجار غير المشروع وتهريب وانتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة بالقارة African Union Strategy On The Control Of Illicit Proliferation, Circulation And Trafficking Of Small Arms And Light، وقد أكد التقرير على مجموعة من التوصيات أهمها [17]:

- في السياق المؤسسي أوصى التقرير بضرورة أن يقوم الإتحاد الإفريقي بشكلٍ مؤقت بإنشاء لجنة معنية بالأسلحة الصغيرة والخفيفة، على أن تصبح اللجنة دائمة تسمى لاحقاً باللجنة الإقليمية المختصة بشؤون الأسلحة الصغيرة والخفيفة.
- وفي سياق التعاون والتنسيق الإقليمي بالقارة، أوصى التقرير بضرورة أن تعمل التكتلات والتجمعات الإقتصادية بالقارة على تأسيس إتفاقيات إقليمية تهدف إلى تنظيم قطاع صناعة وضبط الأسلحة الصغيرة والخفيفة بالقارة.
- وفي نفس السياق أكد على ضرورة أن تعمل هذه التكتلات الإقليمية على تبادل الخبرات والمعلومات فيما يخص مراقبة وضبط مجال الأسلحة الصغيرة والخفيفة بأقاليم القارة الإفريقية.

لقد أضحت ليبيا منذ إسقاط النظام وبداية الإقتتال الداخلي واستفحال الأزمة فيها، أضحت أحد أبرز مناطق إنتشار السلاح بالقارة الإفريقية أنظر (**الشكل رقم02**)، ونقطة إنطلاق لشبكة واسعة من التهريب والإتجار غير المشروع بالأسلحة في المنطقة، فوفق عديد التقارير الدولية المهتمة بقضايا تهريب وانتشار السلاح، نلحظ التركيز على منطقة تيبيستي الكبيرة بالقرب من الحدود التشادية الليبية، التي تمثل موقعًا استراتيجيًا على طول طرق التهريب الرئيسية التي تعبر منطقة الساحل بالقرب من ليبيا.

شكل رقم 02 يبيّن النسبة المئوية لإمتلاك المدنيين للسلاح بليبيا مقارنة ببعض الدول الإفريقية (ماي 2016)

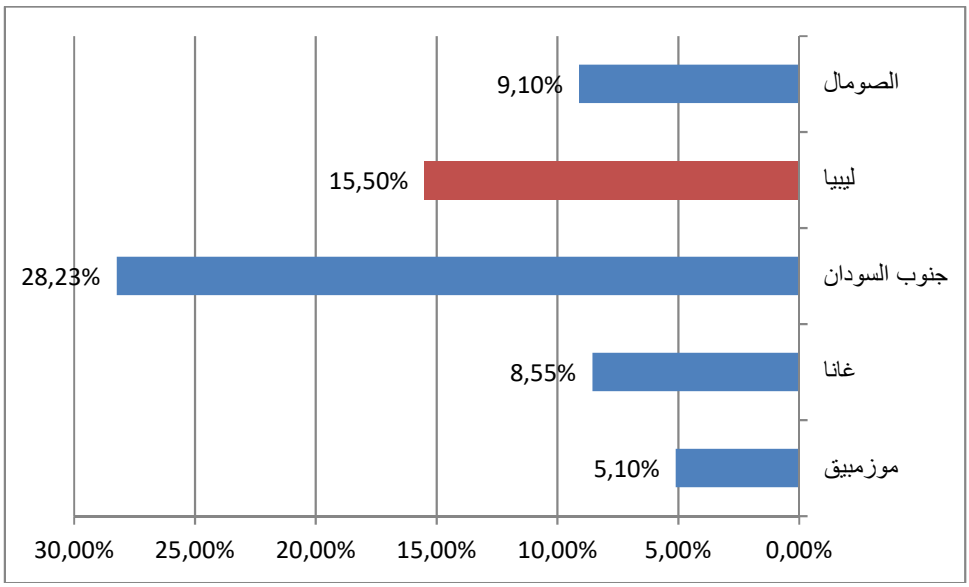

SOURCE: Adesoji adeniyi ,"the human cost of uncontrolled arms in africa". Oxfam research reports, oxford-uk, march 2017, P 11

وتجمع هذه المنطقة بين قواسم مشتركة عرقية وتاريخية مع جنوب ليبيا وشمال النيجر وتشاد (مجموعات التبو)، وتلعب دوراً رئيسياً في التجارة عبر الحدود، سواء كانت قانونية أو غير مشروعة بين تشاد وليبيا والنيجر، التي تدعمها شبكات "التبو" التجارية في المقام الأول، ومنذ منتصف سنة 2011 مع بدايات إنهيار النظام في ليبيا، برز للوجود ثلاث طرق رئيسية لتهريب الأسلحة هي **كالتالي** [18]:

- الشريط الشرقي الغربي إنطلاقاً من ليبيا على طول الحدود الشمالية للنيجر مروراً بجنوب الجزائر وشمال مالي.
- المعبر أو الطريق الثاني يتمركز في الجنوب/الجنوب الشرقي بمحاذاة الحدود مع جمهورية السودان، والتي تعتبر منطقة ينشط فيها أنصار حركة العدل والمساواة بإقليم دارفور ومقاتلو جيش تحرير السودان "ميني ميناوي".
- الطريق الثالث يسود منطقة جنوب غرب ليبيا مروراً بالحدود مع التشاد بمنطقة حوض بحيرة تشاد.

وفي ذات السياق، رصدت عديد المراكز البحثية المختصة في شؤون تهريب وانتشار السلاح، وكذا بعض المنظمات الدولية الإنسانية على غرار منظمة مراقبة حقوق الإنسان Human Rights Watch، رصد نشاطاً غير مسبوق لإنتشار وتهريب السلاح إنطلاقاً من ليبيا بداية من سنة 2012، وقد تمّ حصر عديد الوجهات والحركات المستفيدة من هذه الظاهرة نذكر منها مايلي[19]:

- جماعة "بوكو حرام" النيجيرية والتي تعتبر من أكثر التنظيمات زعزعةً للإستقرار السياسي والأمني بنيجيريا، بحيث يعود أصل هذه الجماعة إلى حركة "أهل السنة للدعوة والجهاد"، التي أسسها قائدها الكاريزمي "محمد يوسف" سنة 2002 في مدينة "مايدوغوري" عاصمة ولاية "بورني" [20] ، وقد بدأت هذه الحركة نشاطها الفعلي سنة 2009، وذلك عندما بادرت بهجمات عديدة مستهدفةً أطراف بعينها مثل مراكز الشرطة، قصف المؤسسات الحكومية الرسمية، أماكن العبادة باختلافها، وحتى الأبرياء من المواطنين[21]، وفي مارس من سنة 2015 أعلن زعيم التنظيم آنذاك ولاءه لتنظيم الدولة الإسلامية "داعش" وإعادة تسمية المجموعة باسم "تنظيم الدولة الإسلامية في غرب إفريقيا"[22].

ففي أوت من سنة 2012 أقرّت وزيرة الدفاع النيجيرية Olusola Obada بضبط كميّات كبيرة من الأسلحة المهربة من ليبيا لفائدة جماعة "بوكو حرام"، وقد تضمنت هذه الأسلحة عدّة معدات ثقيلة أهمها: الصواريخ المضادة للأدرع والطائرات، وأسلحة أخرى تمّ ضبطها لمخازن غير مشروعة تابعة لنفس الجماعة في الجنوب[23].

- أما بالنسبة للجهة الثانية المصنفة ضمن الجماعات المستفيدة من ظاهرة إنتشار وتهريب الأسلحة من ليبيا منذ سنة 2011، فتتمثل في الجماعات النشطة بالقرصنة بالقرن الإفريقي وخليج عدن، بحيث وفق مقال للباحثة Judith van der Merwe الصادرة عن المركز الإفريقي للدراسات والأبحاث المختصة بالإرهاب The African Centre For The Study And Research On Terrorism، فإن غالبية الأسلحة المستخدمة من طرف القراصنة الصوماليين منذ سنة 2011، تم جلبها والحصول عليها من الأسواق السوداء بسيراليون وليبيريا المختصة لبيع الأسلحة المهربة من ليبيا، وغالباً ما تهتم هذه الجماعات بالصومال بجلب منصات الصواريخ والصواريخ المتطورة المحمولة باليد التي تستخدم لإستهداف السفن العابرة من الخليج.
- ومن جانبٍ آخر مثل الحراك وحالة الصراع والإقتتال بسوريا مناخاً وبيئةً جاذبة للسلاح الليبي المهرّب، فوفق التقرير فإنه في شهر أفريل من سنة 2012 تمّ ضبط سفينة بميناء طرابلس الشرق(لبنان) قادمة من الموانئ الليبية، كان الهدف منها إيصال تلك الشحنات إلى "المقاتلين" الذين ثاروا ضد نظام الرئيس بشار الأسد، وفي سبتمبر من ذات السنة تمّ ضبط سفينة أخرى على أحد موانئ تركيا قادمة من ليبيا كانت موجهة لمقاتلي الجيش الحر السوري[24].

3 – تأثر الأمن القومي الجزائري بظاهرة إنتشار السلاح منذ 2011:

وفق تقرير صادر عن Nato strategic direction south وبالتركيز على الحالة الليبية ومدى تأثيرها على الأمن القومي الجزائري، باعتبارها أحد فواعل القارة الإفريقية ووحدة الدراسة، فإنها –ليبيا– لطالما مثلت نقطة محورية في مسألة (عبور/إتجار/ تهريب/ إنتشار) الأسلحة بشتى أنواعها (صغير، خفيفة أوثقيلة).

فحتى قبل سقوط نظام حكم معمر القذافي، كان طريق العبور وتهريب وانتشار الرئيسي للأسلحة والجماعات المسلحة بين ليبيا وشمال مالي يمر عبر منطقة مرور سلفادور، على طول الحدود الجزائرية والنيجرية، ثم يعبر هذا الطريق منطقتي "تاوا وتيلابيري" في غرب النيجر ويدخلان مالي حول المنطقة الحدودية بين النيجر ومالي وبوركينا فاسو[25]، وذلك للربط بين مختلف الجماعات الإرهابية المتطرفة النشطة بالمنطقة، وكانت ليبيا حسب التقرير المصدر الأساسي لهذه لظاهرة إنتشار الأسلحة بالمنطقة وفق ما هو موضح في (الخريطة رقم 01)، التي تبين الإرتباط بين الجماعات المتطرفة المهددة للأمن القومي الجزائري مثلاً وليبيا كمصدرٍ رئيسي لجلب السلاح.

الخريطة رقم 01 توضح الحركة غير المشروعة للأسلحة بشمال إفريقيا ومنطقة الساحل

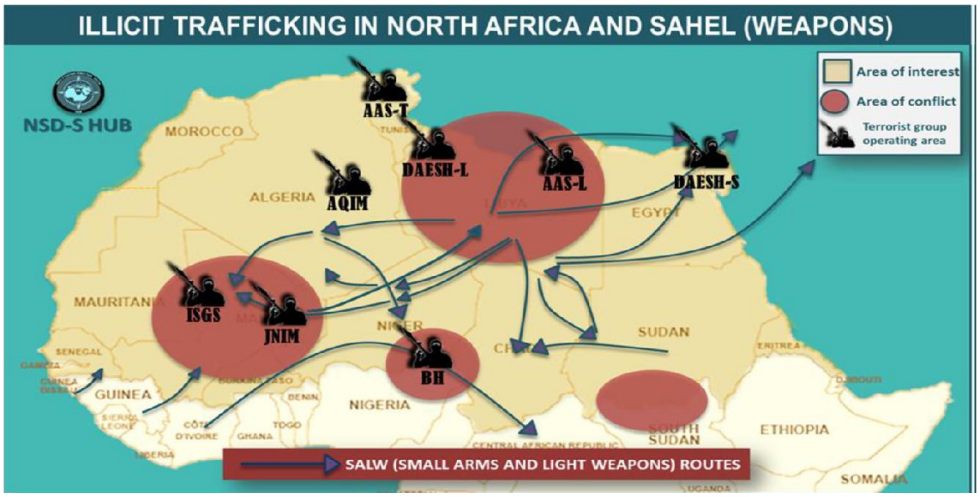

Source: Nato strategic direction south," illicit trafficking in north africa and sahel (quick overview)", p05

وحسب ذات التقرير فإنه غالباً ما استخدم مقاتلو الطوارق والمدنيون على وجه الخصوص هذا الطريق للانتقال من جنوب ليبيا إلى شمال مالي (بين أوباري وسبها إلى منطقة كيدال)،وذلك عبر صورٍ وأشكال مختلفة من التواصل أهمها التحرك من خلال مزيج من الولاءات المجتمعية والتجارية[26]، الأمر الذي يؤثر على الأمن الذي قد يمس أحد أهم مكونات مناطق وأقاليم الدولة الجزائرية بأقصى الجنوب الكبير.

وفي دراسةٍ للباحثة Eray basar معنونة بـ : "الأسلحة الليبية غير الآمنة..التأثير الإقليمي والتهديدات المحتملة" Unsecured Libyan Weapons.. Regional Impact and Possible Threats والصادرة في نوفمبر 2012، بيّنت بعض جوانب تأثر الأمن القومي الجزائري من إستفحال ظاهرة إنتشار الأسلحة الليبية، أهمها تلك المتعلقة بالجماعات المتطرفة الناشطة بدول جوار إقليم الدولة الجزائرية على غرار الجماعات والحركات التالية[27]:

- تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، فوفق المبعوث الأممي الخاص للنيجر Robert Fowler، فإن التنظيم كان يعمل منذ سنة 2008 على بناء قدرات عسكرية قوية لإستخدامها في التحرك بالمنطقة خاصة ضد الأهداف الجزائرية، وازداد حجم التسليح للنظام بعد سنة 2011 أين إستفاد من إنتشار الأسلحة الليبية المهربة والمتواجدة بالأسواق السوداء، وقد حصر المبعوث في تقريره نوعية الأسلحة بحوالي 20.000 من الصواريخ المحمولة على الأكتاف المتطورة، منظومة صواريخ من نوع SA-24، مدافع الهاون الثقيلة وآلاف الألغام المضادة للدبابات.

  وفي أكتوبر من سنة 2011 ووفق تقرير لـ Peter Bouckaert أصدرته المنظمة الدولية لحقوق الإنسان، وفي حديثه عن مهددات الحدود الجزائرية النيجرية، أوضح بتهريب كميات كبيرة من منظومة صواريخ (SAM) من ليبيا باتجاه مخازن أسلحة تنظيم الدولة في بلاد المغرب الإسلامي الإرهابية منذ البدايات الأولى لفقدان النظام الليبي سيطرته على جزء كبير من إقليم الدولة.
- بالإضافة إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، إستفادت جماعة أخرى من حالة الفوضى والإنتشار الواسع للسلاح الليبي منذ سنة 2011، تمثلت هذه الجماعة في مقاتلي الطوارق الذين شاركوا في بداية النزاع الليبي إلى جانب قوات معمر القذافي ضد فصائل وكتائب المعارضة الليبية، ولقد إنضم غالبيتهم فيما بعد إلى ما يُرف بـ الحركة الوطنية لتحرير أزواد بشمال مالي سنة 2012، وقد مثل الصراع الدائر في مالي ودعم كفة الأزواد فيها بالسلاح الثقيل المتطور مثّل تهديداً صارخاً للأمن القومي الجزائري منذ أواخر سنة 2011 [28].

ولقد أثبت التقارير الصادرة من الهيئات الرّسمية الحكومية، وكذا من المراكز البحثية المختلفة على غرار الدراسة المقدمة من الباحثين francesca zampagni, Francesco strazzari أنّ هناك إزدياد في حجم مضبوطات السلطات الجزائرية من الأسلحة المهربة من الأقاليم الليبية باتجاه الجزائر، خاصة الجنوب الكبير مثل ولايات تمنراست، إليزي أنظر (الجدول رقم04) [29].

جدول رقم 04 يبيّن أهم الأسلحة المهربة من ليبيا تمّ ضبطها لدى السلطات الجزائرية بالجنوب الكبير سنة 2016

نوعية السلاح	الكمية
بنادق كلاشنيكوف الأوتوماتيكية	668
المدافع الرشاشة FMPK	48
قذائف الهاون	37
مسدسات أوتوماتيكية من أنواع مختلفة	35
قنابل	792
صواريخ مضادة للطائرات	06
RPG-7 rocket propelled grenade	18

Source: Francesco strazzari ,francesca zampagni," illicit firearms circulation and The politics of upheaval In north africa "

الخاتمة:

إنّ الوضع الليبي المعقد منذ إسقاط نظام القذافي سنة 2011، ألقى بظلاله ليست فقط على الأوضاع الداخلية للبلاد، بل على محيطه الإقليمي والقاري، وانطلاقاً من المعطيات الحالية لمجريات الوضع الأمني بليبيا تبقى مستويات التهديد الأمني للأمن القومي الجزائري مرتفعة وعالية نسبياً، وذلك بالنظر إلى إستمرار حالة عدم التوافق والإستقرار السياسيين بين الفرقاء الليبيين من جهة، وكذا بقاء سيطرة وهيمنة الفصائل والكتائب المحلية المسلحة على مجمل الحياة السياسية واليومية للدولة الليبية، الأمر الذي يفرض على السلطات الجزائرية إتخاذ مزيد من التدابير الأمنية الوقائية لمجابهة كافة المخاطر والتهديدات المحتملة.

الهوامش:

[1]- Zenko; “Popular Protest in North Africa and the Middle East: Making Sense of Libya.” International Crisis Group. Middle East/North Africa Report N°107, 6 June 2011,p 13

[2] - Zenko; ICG, “Libya,” Alessi, Christopher. “Challenges Ahead for Libya.” Council on Foreign Relations. 21 October 2011; Lynch, Marc. “What the Libyan intervention achieved.” Foreign Policy, October 27 2011,p 06

[3] - "Middle East protests: Country by country," http://www.bbc.co.uk/news/world_l 248229 l?print=true

[4]- Kamal Eldin Osman Salih, "The Roots And Causes Of The 2011 Arab Uprisings", In Internet Document: Plutojournals.Co;/Asq/November 2018 .p 36

[5] - Wolfram lacher and alaa al-idrissi, "capital of militias Tripoli’s armed groups capture the libyan state". Briefing paper report, uk: small arms survey, june 2018, p 03

* table by the researcher based on the data in the following reference
Kars de Bruijne.Floor El Kamouni-Janssen, Fransje Molenaar. "CrisesAlert 1: Challenging the assumptions of the Libyan conflict",p03

[6] - Kars de Bruijne.Floor El Kamouni-Janssen, Fransje Molenaar. "CrisesAlert 1: Challenging the assumptions of the Libyan conflict". Clingendael Report, Netherlands: Netherlands Institute of International Relations, July 2017, P02

* الشكل من إعداد الباحث بالإعتماد على البيانات الواردة في المرجع التالي:

خالد شمباع، سيدي محمد داوداوة،"دور السياسة الخارجية الجزائرية في حل الأزمة المالية 2011-2018".مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص علاقات دولية وتعاون، المركز الجامعي تمنراست، معهد الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2018/2017، ص 40-43

[7] - emilie combaz, Key actors, dynamics and issues of libyan political economy.
helpdesk research report, uk: applied knozledge services, april 2014, P 03

[8] - Geneva academy ," libya: a short guide on the conflict". The war report 2017, geneva, june 2017, p 02

[9] – خالد شمباع، سيدي محمد داوداوة، مرجع سابق، ص 47

[10] - Mary Fitzgerald, Mattia Toaldo Mapping Libya's Factions, Brussel: European Council On Foreign Relations, 2016, P 05

[11] - Karim mezran, arturo varvelli (eds), foreign actors in libya's crisis. Atlantic council, milano: ledizioni ledipublishing, july2017, p16

[12] - Alex De Waal,"African roles in the Libyan conflict
of 2011". International Affairs , vol **89,** Blackwell Publishing Ltd, 2013, p 365

[13] - Lina grip, "small arms control in africa". Helsinki:helsinki university,department of political and economic studies, may 2017, P 20

[14] - Karp Aaron, 'Stockpiles', in Controlling small arms: Consolidation, innovation and relevance in research and policy, (eds) Peter Batchelor and Kai Michael Kenkel, Routeldge: New York, 2012 p. 64

[15] - Mikael eriksson,emy lindberg, mats utas(eds),illicit flows andafrican security, Occasional paper, swidden: the nordic africa institute,2013, p23

[16] - United Nations Office e on Drugs and Crime,"Countering Illicit Arms Trafficking and its Links to Terrorism and Other Serious Crime's Global Firearms Programme".report: Preventing Terrorists from Acquiring Weapons, new York, may 17th 2017, p 04

[17] - Executive council of the african union , "african union strategy on the control of Illicit proliferation, circulation and Trafficking of small arms and light Weapons". Addis Ababa: 2011, p03.

[18] - Nato strategic direction south," illicit trafficking in north africa and sahel (quick overview)". March 2018, P05

[19] - Eray basar ,"report update: unsecured libyan weapons – Regional impact and possible threats". Uk: civil-military fusion centre presents , november 2012, P 2-3

[20] - Adesoji o. Adelaja, abdullahi labo , eva penar, "public opinion on the root causes of terrorism and objectives of Terrorists: a boko haram case study". Perspectives on terrorism, volume 12, issue 3, june 2018,p35

[21] - Ibid; p 35

[22] - United states department of state," country reports on Terrorism 2016, Washington:united states department of state publication, july 2017, P 48

[23] - Eray basar, Op.Cit, P 02

[24] - Ibid, p 03

[25] - Nato strategic direction south,op.cit, p 04

[26] - Ibid, p 05
27 - Eray basar,op.cit, p 2-3
[28] - Eray basar,op.cit, p03
[29] - Francesco strazzari ,francesca zampagni," illicit firearms circulation and The politics of upheaval In north africa ".north africa studies,uk 2016, p446

قائمة المراجع :

1. شمباع خالد، داوداوة سيدي محمد ،"دور السياسة الخارجية الجزائرية في حل الأزمة المالية 2011-2018".مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص علاقات دولية وتعاون، المركز الجامعي تمنراست، معهد الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2018/2017.
2. Adesoji o. Adelaja, abdullahi labo , eva penar, "public opinion on the root causes of terrorism and objectives of Terrorists: a boko haram case study". Perspectives on terrorism, volume 12, issue 3, june 2018.
3. Alex De Waal,"African roles in the Libyan conflict of 2011". International Affairs , vol 89, Blackwell Publishing Ltd, 2013.
4. Christopher s. Chivvis, jeffrey martini, "libya after qaddafi Lessons and implications for the future". Cambridge, uk: national security research division, 2014.
5. emilie combaz, Key actors, dynamics and issues of libyan political economy. helpdesk research report, uk: applied knozledge services, april 2014.
6. Eray basar ,"report update: unsecured libyan weapons – Regional impact and possible threats". Uk: civil-military fusion centre presents , november 2012.
7. Executive council of the african union , "african union strategy on the control of Illicit proliferation, circulation and Trafficking of small arms and light Weapons". Addis Ababa: 2011.
8. Francesco strazzari ,francesca zampagni," illicit firearms circulation and The politics of upheaval In north africa ".north africa studies,uk 2016.
9. Geneva academy ," libya: a short guide on the conflict". The war report 2017, geneva, june 2017.
10. Kamal Eldin Osman Salih, "The Roots And Causes Of The 2011 Arab Uprisings", In Internet Document: Plutojournals.Co;/Asq/November2018 .
11. Karim mezran, arturo varvelli (eds), foreign actors in libya's crisis. Atlantic council, milano: ledizioni ledipublishing, july 2017.
12. Karp Aaron, 'Stockpiles', in Controlling small arms: Consolidation, innovation and relevance in research and policy, (eds) Peter Batchelor and Kai Michael Kenkel, Routeldge: New York, 2012.
13. Kars de Bruijne.Floor El Kamouni-Janssen, Fransje Molenaar. "CrisesAlert 1: Challenging the assumptions of the Libyan conflict". Clingendael Report, Netherlands: Netherlands Institute of International Relations, July 2017.
14. Lina grip, "small arms control in africa". Helsinki:helsinki university,department of political and economic studies, may 2017.
15. Mary Fitzgerald, Mattia Toaldo Mapping Libya's Factions, Brussel: European Council On Foreign Relations, 2016.
16. "Middle East protests: Country by country," http://www.bbc.co.uk/news/world_l 248229 l?print=true.
17. Adesoji adeniyi ,"the human cost of uncontrolled arms in africa". Oxfam research reports, oxford-uk, march 2017.

18. Mikael eriksson,emy lindberg, mats utas(eds),illicit flows andafrican security, Occasional paper, swidden: the nordic africa institute,2013.
19. Nato strategic direction south," illicit trafficking in north africa and sahel (quick overview)". March 2018.
20. United Nations Office e on Drugs and Crime,"Countering Illicit Arms Trafficking and its Links to Terrorism and Other Serious Crime's Global Firearms Programme".report: Preventing Terrorists from Acquiring Weapons, new York, may 17th 2017.
21. United states department of state," country reports on Terrorism 2016, Washington:united states department of state publication, july 2017.
22. Wolfram lacher and alaa al-idrissi, "capital of militias Tripoli's armed groups capture the libyan state". Briefing paper report, uk: small arms survey, june 2018.
23. Zenko; "Popular Protest in North Africa and the Middle East: Making Sense of Libya." International Crisis Group. Middle East/North Africa Report N°107, 6 June 2011.
24. Zenko; ICG, "Libya," Alessi, Christopher. "Challenges Ahead for Libya." Council on Foreign Relations. 21 October 2011; Lynch, Marc. "What the Libyan intervention achieved." Foreign Policy, October 27 2011.

الامتدادات الجيوسياسية الناشئة لتنظيم داعش خارج حدود العراق وسوريا

Emerging geopolitical extensions of ISIS outside Iraq's and Syria's frontiers

د. شريفة كلاع
كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، الجزائر
cherifaklaa@gmail.com

تاريخ الإستلام: 2019/10/11 تاريخ قبول النشر: 2019/12/17 تاريخ النشر: 2019/12/30

ملخص:

لقد خلق تنظيم داعش تهديدات أمنية في منطقة سوريا والعراق، امتدت آثارها إلى خارج حدود هذه المنطقة، وعليه سيتم في هذه الدراسة معالجة موضوع "الامتدادات الجيوسياسية الناشئة لتنظيم داعش خارج حدود العراق وسوريا"، وذلك من خلال تبيان الخريطة الجيوسياسية لتمدد تنظيم داعش خارج سوريا والعراق، وكذا التحديات التي يخلقها عودة المقاتلين في صفوفه إلى دولهم خاصة دول شمال إفريقيا، وهو ما يجعل من الضروري أن يكون هناك تنسيق أمني إقليمي لتعزيز الأمن الوطني بين دول هذه المنطقة إثر عودة المقاتلين من داعش إليها.

الكلمات المفتاحية: امتدادات – الجماعات الإرهابية – تنظيم داعش – الجيوسياسة.

Abstract:

ISIS has created security threats in the region of Syria and Iraq, the effects of which have extended beyond the borders of this region, and therefore the topic of "the emerging geopolitical extensions of ISIS outside the borders of Iraq and Syria" will be addressed in this study, by showing the geopolitical map of the expansion of ISIS outside Syria and Iraq And the challenges posed by the return of fighters in its ranks to their countries, especially North African countries, which makes it necessary for there to be regional security coordination to enhance national security between the countries of this region after the return of the fighters from ISIS.

Keywords: extensions - terrorist groups - ISIS - geopolitics.

مقدمة:

كان للصراع القائم في الشرق الأوسط بين القوى الدولية الكبرى أن أحدث تحولات سياسية في تلك المنطقة، مما أدى إلى بروز مد جهادي عابر للحدود عرف بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام المسمى اختصارا بتنظيم "داعش"، خاصة بعد سيطرته على أجزاء من العراق وسوريا، متخذا إستراتيجية التمدد لجذب المقاتلين من جنسيات مختلفة، مما جعل العديد من الدول تواجه مختلف التحديات التي خلقها ذلك التنظيم، وجعل الأمن في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا غير قابل للتجزئة نظرا للامتدادات الإرهابية لتنظيم "داعش" وفروعه، والذي سعى إلى إقامة إمارة تابعة له في شمال إفريقيا، خاصة بعدما وضع قدما في سرت الليبية وجبال الشعانبي في الوسط الغربي لتونس، إضافة إلى سعيه بشتى السبل لتشكيل خلايا في الجزائر والمغرب بعدما نجح في التسلل إلى صحراء سيناء بمصر، حيث يتولى بعضها تجنيد الشباب للعمليات الإرهابية ونشر الفكر المتطرف وكذا إرسالهم للقتال في سوريا، فيما يخطط بعضها الآخر لتنفيذ عمليات إرهابية، وما زاد من الهواجس الأمنية هو عودة المقاتلين الأجانب في صفوفه إلى بلدانهم وما خلفه ويخلفه ذلك من نشرهم للفكر المتطرف وأفكار التطرف العنيف، والذي صاحبه تفجيرات إرهابية وتمركزات في جبال المناطق الحدودية ونخص بالذكر الجبال الواقعة بين الحدود الغربية التونسية مع الحدود الجزائرية الشرقية، وصاحبه أيضا رفض عودة هؤلاء الشباب المقاتلين في صفوف تنظيم "داعش" من قبل شعوب المنطقة، حيث خرج الآلاف من الشعب التونسي في مظاهرات عدة تظاهرا برفض قانون المصالحة ودمج هؤلاء بعد عودتهم من القتال في المجتمع، خوفا من أن يعودوا للقيام بأفعال إرهابية تهدد الأمن في تونس مرة أخرى، وهو ما من شأنه أن يثير إمكانية لدى هؤلاء العائدين ضغينة في الثأر وإعادة إحياء تنظيم "داعش"، وعليه سنحاول من خلال هذه المشاركة البحثية معالجة موضوع **"الامتدادات الجيوسياسية الناشئة لتنظيم داعش خارج حدود العراق وسوريا"**، من خلال تحليل وقراءة جيوسياسية.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في الإجابة على مجموعة التساؤلات المتعلقة أساسا بموضوع الجماعات الإرهابية وامتداداتها الجيوسياسية إلى خارج الإقليم من خلال تناول تنظيم "داعش"، وانعكاس تمدد هذا التنظيم إلى مناطق أخرى في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وكذا تبيان مستوجبات التنسيق الأمني الإقليمي في ظل عودة المقاتلين في صفوف التنظيم من بؤر التوتر إلى بلدانهم بما يسهم في نشرهم للتطرف العنيف وتمدد التنظيم فيها.

أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى الإحاطة بموضوع تنظيم "داعش" وامتداداته الجيوسياسية خارج حدود العراق وسوريا، وانعكاس عودة المقاتلين الأجانب منه إلى دولهم، من خلال نشرهم للتطرف العنيف، والذي ينعكس سلبا على أمنها واستقرارها.

إشكالية البحث: سنحاول في هذه المشاركة البحثية معالجة موضوع **"الامتدادات الجيوسياسية الناشئة لتنظيم داعش خارج حدود العراق وسوريا"** من خلال محاولة الإجابة على الإشكالية التالية: إلى أي مدى استطاع تنظيم "داعش" أن يمتد ويكون له تأثير جيو- سياسي خارج حدود العراق وسوريا؟

هيكل وعناصر البحث: سنعتمد في هذا البحث على العناصر والمحاور التالية:

1– مفاهيم كل من: الجماعات الإرهابية، تجنيد الشباب، تنظيم داعش.

2– الخريطة الجيوسياسية لتمدد تنظيم داعش خارج سوريا والعراق.

3– التحديات التي يخلقها عودة القاتلين في تنظيم "داعش" في دولهم.

4– مستوجبات التنسيق الأمني الإقليمي في ظل عودة المقاتلين من تنظيم "داعش".

1 – مفاهيم كل من: الجماعات الإرهابية، تجنيد الشباب، التطرف، تنظيم داعش

1.1 – الجماعات الإرهابية:

وجب علينا أولا تقديم تعريف للإرهاب؛ فالإرهاب لغة كلمة مشتقة من كلمة "رَهَب" بمعنى خاف، وكلمة إرهاب هي مصدر الفعل "أرهبَ"، وأرهبه بمعنى خوفه، وأرهب بمعنى ركب الرهب أي ما يستعمل في السفر من الإبل[1]، وقد خلت المعاجم العربية القديمة من كلمة الإرهاب أو الإرهابي لأن تلك الكلمات حديثة الاستعمال ولم تكن شائعة قديما.

لقد تعددت وتباينت تعريفات الإرهاب وفقا للجهات التي عرفته، فقد عرفته اتفاقية جنيف اقمع ومعاقبة الإرهاب لسنة 1937 بأنه "الأعمال الإجرامية الموجهة ضد دولة ما، وتستهدف أو يقصد بها خلق حالة من الرعب في أذهان أشخاص معينين، أو مجموعة من الأشخاص أو عامة الجمهور"، والملاحظ أن معظم التعاريف التي صدرت عن دول أو تجمعات إقليمية قد راعت في هذا التعريف مصالحها، أو مصالح أعضائها في حالة التجمعات، فمثلا لم تقدم الاتفاقية الأوروبية لسنة 1977 تعريفا محدد للإرهاب، فقد عددت مجموعة من الأفعال منها ما كان قد جُرِّم سابقا، وأضيف إليها كل الأفعال الخطرة التي تهدد حياة الأشخاص أو أموالهم، وعندما لم تحقق هذه الاتفاقية مصالح الدول الأطراف فيها، كانت النتيجة عدم تصديق أية دولة على هذه الاتفاقية[2].

كما جاء تعريف الإرهاب الذي قدمته لجنة الإرهاب الدولي التابعة للأمم المتحدة سنة 1980 بأنه "إستراتيجية عنف محرم دوليا، تحفزها بواعث عقائدية، تتوخى إحداث عنف داخلي مرعب داخل شريحة من الأفراد للقيام بدعاية لمطلب معين، بغض النظر عما إذا كان مقترفو هذا العنف يعملون من أجل أنفسهم أم

بالنيابة عن دولة من الدول"، وإن كانت هذه اللجنة قد أسقطت من حسابها في تعريفها للإرهاب، إمكانية القيام بأعمال عنف من أجل جذب أنظار العالم إلى مطالب من يقومون بهذه الأعمال، وسواء اتخذت هذه الأعمال صورة خطف طائرات، أو الهجوم على الأشخاص أو الممتلكات أو حتى أخذ الرهائن، أو أي شكل آخر من أشكال العنف[3].

كما قدم الاتحاد الأوروبي تعريفا للإرهاب، حيث عرفه في قراره الصادر في شهر جوان 2002، بأنه "كل فعل أو تهديد بفعل يهدف لتحقيق هدفين اثنين هما: الدفاع عن قضية سياسية أو دينية، أو إيديولوجية وترويع العامة أو قطاع مهم منهم، على أن يتسبب هذا الفعل أو التهديد في واحد من الأضرار التالية، والتي تتراوح بين القتل أو الأذى الجسدي الخطير، أو تهديد حياة شخص، أو الإضرار بالنظم الإلكترونية، أو الإضرار الخطير بصحة أو حياة قطاع من العامة"[4].

وتجدر الإشارة إلى أن مصطلح الإرهاب لا وجود تعريف موحد له لحد الآن، إلا أنه يمكن تقديم تعريف له بشكل عام على النحو التالي: "هو كل فعل من أفعال العنف أو التهديد أيا كانت بواعثه وأغراضه، ويقع الإرهاب تنفيذا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس وتعريض حياتهم أو أمنهم للخطر، كما يقوم الإرهاب بإلحاق الضرر بالبيئة أو أحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة أو اختلاسها أو الاستيلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر"[5].

وأما عن الجماعات الإرهابية فتعرف على أنها: "جماعات مسلحة متطرفة، ترفع شعارات دينية أو طائفية أو مذهبية أو عرقية تحرض على العنف والتطرف والإرهاب"[6]، ولقد تبنى الاتحاد الأوروبي تعريف الجماعة الإرهابية سنة 2002 في إطار الجهود التي يبذلها لمحاربة ما يسمى "أوربا بلا إرهاب" في أعقاب هجمات 11 سبتمبر 2001 ضد الولايات المتحدة، مفاده أن: "الجماعة الإرهابية هي جماعة ذات هيكل يضم أكثر من شخصين، تأسست عبر فترة من الزمن، وتتحرك بشكل منسق لارتكاب جرائم إرهابية"[7].

كما ورد تعريف الجماعة الإرهابية في نص قانون مكافحة الإرهاب المصري، بعد أن صادق عليه الرئيس المصري "عبد الفتاح السيسي" يوم 16 أوت 2015 ونشر في الجريدة الرسمية المصرية؛ بأن الجماعة الإرهابية هي "كل جماعة أو جمعية أو هيئة أو جهة أو منظمة أو عصابة مؤلفة من ثلاثة أشخاص على الأقل أو غيرها أو كيان تثبت له هذه الصفة أيا كان شكلها القانوني أو الواقعي، سواء كانت داخل البلاد أو خارجها وأيا كان جنسيتها أو جنسية من ينتسب إليها تهدف إلى ارتكاب واحدة أو أكثر من جرائم الإرهاب أو كان الإرهاب من الوسائل التي تستخدمها لتحقيق أو تنفيذ أغراضها الإجرامية"[8].

1.2 – تجنيد الشباب:

يشتق لفظ تجنيد لغة من الفعل "جنَّد" أي حشد جُنْدا، أو أدخل في الجندية، أي جمع الجنود وحشدها وجهزها بالعتاد والسلاح، وقد أوردت كل من الباحثتين "رئيسة قاسم كاشاليا" و"أويو ساليفو وايرين

ندونغو"، في دراسة لهما بعنوان: "ديناميكيات التحول الراديكالي عند الشباب في إفريقيا"، منشورة في معهد الدراسات الأمنية وهو منظمة إفريقية في شهر أوت 2016، تعريفا لمصطلح التجنيد فحسب الباحثتان يشير التجنيد إلى: "العملية التي يتم من خلالها حشد الأفراد للمشاركة الفعالة داخل الجماعات المتطرفة وممارسة وظائف مختلفة"[9].

كما يوجد مفهوما أوسع لمصطلح "التجنيد" يستمد إطاره ومصداقيته من الواقع العملي في كثير من بلدان العالم، التي تعاني من هذه الظاهرة، ويتمثل هذا المفهوم في أنه يعني: "جمع الأشخاص واستقطابهم أو بالأحرى استخدامهم ترغيبا أو ترهيبا للانضمام إلى العناصر والجماعات الإجرامية المحلية والدولية في مختلف المجالات، وإعدادهم ماديا ومعنويا للعمل في خدمة هذه العناصر والجماعات، والانخراط في أنشطتها غير المشروعة وتكليفهم بالقيام في مختلف الأعمال التي تخدم مصالحها وتحقق أهدافها[10].

وقد تأثرت فئة الشباب بشكل خاص من الإرهاب والتطرف سواء كضحايا أو كجُناة (مرتكبي الجرائم)، إذ عبرت الكثير من الدول والمنظمات عن قلقهم إزاء تجنيد أعداد كبيرة من الشباب لخدمة قضايا التطرف في السنوات الأخيرة، إذ تعتمد الجماعات الإرهابية المتطرفة على مستوى العالم على الشباب لزيادة أعداد العناصر التي تدعم قضاياها، ولذلك فهم يركزون بشكل خاص على استقطاب وتجنيد الشباب، مما يجعل من فئة الشباب الفئة الأكثر عرضة من بين جميع الفئات، كما أن التزايد الهائل في عدد الشباب في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط إضافة إلى مختلف التحديات الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن ذلك داخل تلك المجتمعات يزيد من احتمالات تعرض ولجوء الشباب للتطرف[11].

1.3 – تنظيم داعش "ISIS":

تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا المسمى اختصارا بـ "داعش" أو ISIS، والمعروف أيضا باسم "الدولة الإسلامية في العراق والشام" ISIL، هو مجموعة جهادية تتبنى إيديولوجية عنيفة حيث تطلق على نفسها اسم الخلافة وتدعي السلطة الدينية على كل المسلمين، وقد حلل خبراء الإرهاب في مؤسسة RAND كيفية تمويل، وإدارة، وتنظيم هذه المجموعة، إضافة لدراسة حالة عدم الاستقرار التي أدت لظهورها كمشكلة إقليمية في منطقة الشرق الأوسط، ودراسة الاستراتيجيات الإقليمية والعالمية اللازمة لمواجهتها[12].

كما تم تعريف تنظيم داعش "ISIS" بأنه منظمة متشددة ظهرت على أنها فرع من تنظيم القاعدة في عام 2014، وسرعان ما سيطرت على أجزاء كبيرة من العراق وسوريا، ورفعت علمها الأسود في النصر وأعلنت إنشاء الخلافة وفرض نظام صارم إسلامي متشدد[13]، ومنذ بروز تنظيم "داعش" في جوان 2014، تبلور ما يمكن تسميته بالتنافس الإرهابي بينه وبين تنظيم القاعدة، خاصة أن القاعة كانت صاحبة النفوذ التقليدي في المنطقة منذ احتلال العراق سنة 2003، فقد جاء تنظيم "داعش" في كل من العراق وسوريا على حساب نفوذ وتمدد الفصائل المرتبطة بتنظيم القاعدة، كما زاد إعلان "داعش" لما أسماه "دولة الخلافة

الإسلامية" في ظل نجاحات عسكرية حققها من جاذبيته ونجاحه في احتواء مجموعات وفصائل وقيادات عسكرية وشرعية مرتبطة بتنظيم القاعدة[14]، وقد وصفته أيضا إدارة الرئيس الأمريكي السابق "أوباما" بأنه يشير اختصارا إلى الدولة الإسلامية في بلاد الشام، وهذا يعني أن الموقع الجغرافي لهذا التنظيم يشمل كامل بلاد الشام بما في ذلك الأردن ولبنان وفلسطين[15]، وحسب تنظيم "داعش ISIS" فإنه ا يجب أن يمتد جيوسياسيا خارج حدود سوريا والعراق، وقد قسم العالم الذي يجب أن تشمله الدولة الإسلامية التي تكون تحت سيطرته كما هو موضح في الخريطة أدناه.

خريطة رقم 01: تقسيم العالم الذي يجب أن يمتد إليه جيوسياسيا وفق وجهة نظر تنظيم "داعش"

المصدر:

Luna Shamieh & Szenes Zoltán, "The Rise of Islamic State of Iraq and Syria (ISIS)" ,AARMS, Vol. 14, N. 04, (2015), p. 268.

2 – الخريطة الجيوسياسية لتمدد تنظيم داعش خارج سوريا والعراق

كان لتنظيم "داعش" القدرة الدعائية على استقطاب وتجنيد الأفراد إلى صفوفه حتى من خارج حدود سوريا والعراق، حيث استندت جاذبيته الأيديولوجية إلى شرعية الإنجاز، وتوافره على إيديولوجية دينية تتعلق بتمثيل الإسلام السني، وحرصه على بناء دولة تقوم على مفهوم الخلافة وتطبيق الشريعة، وتقديم نفسه كمدافع عن الهوية السنية، وكقوة مقاومة لمواجهة الهيمنة الغربية، فكانت لسهولة السفر عن طريق تركيا كونها وجهة سياحية مفضلة للأجانب لأن تسهل في الإنضمام إليه، خاص في ظل وجود شبكات دعم وإسناد محلية لديها خبرات واسعة، وسهولة التجنيد عبر وسائل التواصل الاجتماعي، حيث استفاد من الصدع والانقسام السني الشيعي والتعاطف والتلاحم الهوياتي الديني، وعامل الجذب الديني- التاريخي[16]، وهو ما سهل عمل تنظيم "داعش" من أجل الإمتداد خارج حدود سوريا والعراق، فأصبح يشكل تهديدا خطيرا في

دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، خاصة من خلال تمكن تنظيم "داعش" من استقطاب وتجنيد العديد من شباب دول تلك المنطقة، في ظل امتداداته التوسعية إلى أراضي شمال إفريقيا، وهو ما أسهم في انتقال أعمال التطرف العنيف والأفكار المتطرفة، خاصة بعودة المقاتلين من "داعش" الذين كانوا في التنظيم بمنطقة العراق والشام، وهو ما ألقى بضلاله على الأمن الوطني في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فحسب تقرير "الصوفان" لسنة 2015؛ فإنه اعتبارا من أكتوبر 2015 هناك ما يقدر بنحو 6000 مقاتل سافروا إلى سوريا من تونس وبالنسبة للسلطات التونسية فقد سافرت حوالي 700 امرأة تونسية للانضمام إلى "داعش" في سوريا، وفي شهر ماي 2015 قدرت الحكومة المغربية الرسمية وفق إحصائيات قدمت على الأمم المتحدة 1200 شخص قد غادروا المغرب إلى "داعش"، وإن كان من المرجح أن يكون العدد الحقيقي أعلى، في حين أن التقديرات من ليبيا والجزائر محدودة نوعا ما ولكن اعتبارا من جانفي 2015 يعتقد أن حوالي 600 شخص ليبي قد سافروا إلى سوريا، وفي شهر ماي 2015 يعتقد أيضا أن هناك حوالي 170 شخص قد انضموا على تنظيم "داعش" في سوريا والعراق من الجزائر[17]، وحسب دراسة من معهد بروكينز "Brookings Institution" لشهر أوت 2015، فإن عدد المقاتلين في صفوف داعش في سوريا والعراق قد بلغ حوالي 2500 شخص من السعودية ونحو 2200 من الأردن، ومن لبنان 900 شخص، أما تركيا فحوالي 1300 شخص.

جدول رقم 01: عدد المقاتلون الأجانب في سوريا والعراق من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

الدول Countries	العد الرسمي Official Count	آخر تحديث Last Update	غير رسمي Non-Official
الجزائر	170	May 2015	200 – 250
تونس	6000	Oct 2015	7000
المغرب	1200	Oct 2015	1500
ليبيا	-	Jan 2015	600
مصر	+ 600	Jan 2015	1000
السعودية	2500	August 2015	-
الأردن	2200	August 2015	-
لبنان	900	August 2015	-
تركيا	1300	August 2015	-

المصدر: من إعداد وتجميع الباحثة بالإعتماد على كل من:

- Report: An Updated Assessment of the Flow of Foreign Fighters into Syria and Iraq, The Soufan Group, New York, December 2015, pp. 7 -9.
- Charles Lister, Returning Foreign Fighters: Criminalization or Reintegration?, Brookings Institution, August 2015, p. 2.

ومن أهم إمتدادات تنظيم "داعش" الاسم المختصر لتنظيم الدولة الإسلامية بالعراق والشام، هو البحث له عن موطن وتوطين جديد خارج حدود سوريا والعراق[18]، بيد أن العامل الحاسم في بحث تنظيم "داعش" للتمدد في منطقة شمال إفريقيا تحديدا، هو الصراع السياسي والعسكري في ليبيا، الذي قوَّض ما تبقى من أجهزة الدولة، مُحدِثًا فراغا استثمره التنظيم لترسيخ وجوده في البلد، وفيما انشغلت الحكومتان المتنافستان في طرابلس وطبرق بالصراع على من ستكون له الغلبة في تشكيل حكومة الوفاق، وجه تنظيم "داعش" تمدد نحو مناطق النفط في خليج سرت، في حركة تشير إلى احتمال تكرار السيناريو السوري والعراقي لبيع النفط في السوق الموازية، من أجل تحصيل إيرادات تمكِّنه من المضي في مشروعه لإقامة إمارة في ليبيا[19].

حيث أصبحت ليبيا جاذبة وحاضنة لعناصر ذلك تنظيم مستغلا بذلك هذا التنظيم الفوضى والانفلات الأمني في أرجاء ليبيا بعد تفاقم الصراعات المسلحة التي أعقبت انطلاق عملية الكرامة العسكرية بقيادة اللواء المتقاعد "خليفة حفتر" سنة 2014، وفي نهاية سنة 2014 أصبحت مدينة "سرت" أهم معاقل التنظيم ليس في ليبيا فحسب بل في كل شمال إفريقيا[20].

كما كان للقرب الجغرافي والتداخل بين طرفي الحدود البينية التي تربط كل من ليبيا وتونس والجزائر، أن ساهم في نقل الأسلحة وعناصر من تنظيم "داعش" من ليبيا؛ عبر المناطق الحدودية الليبية –التونسية – الجزائرية، مستفيدا من شبكات تهريب كثيرة وواسعة النفوذ[21] في تلك المناطق الحدودية، وهو ما ساهم في ما بعد من إحداث تفجيرات وتهديدات في هذه الدول أثرت بشكل كبير على أمنها وإقتصادها.

خريطة رقم 02: اتجاه التدفقات الرئيسية للمقاتلين الأجانب من تنظيم "داعش" من سوريا نحو وداخل منطقة شمال إفريقيا في سنوات 2012 و2013 و2014

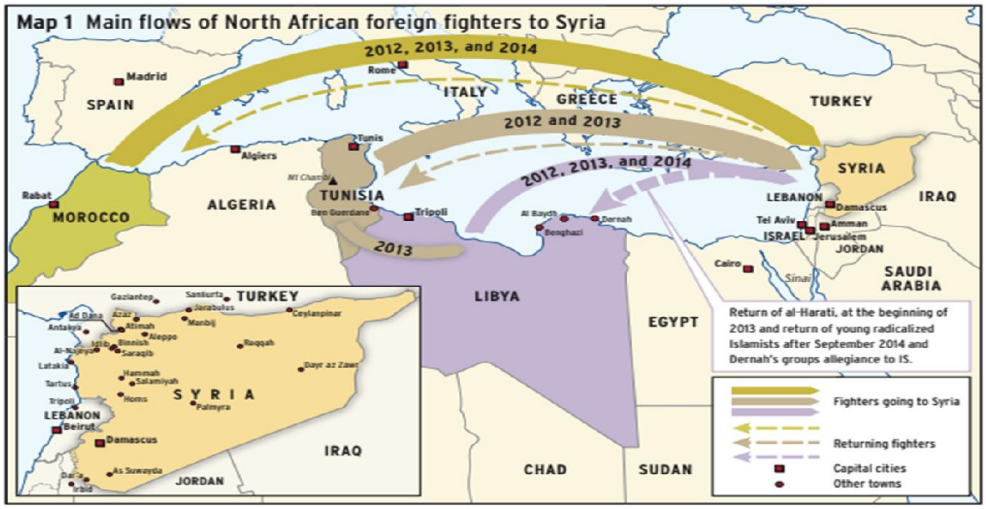

المصدر:

Hasnaa El Jamali and Laurent Vinatier, "Trajectories of North African Foreign Fighters in Syria", Security Assessment in North Africa Issue Brief, N.3, July 2015, p.2.

3 – التحديات التي يخلقها عودة القاتلين في تنظيم "داعش" في دولهم

مع عودة المقاتلين الأجانب إلى بلادهم، ينتقل عبء المسؤولية إلى حكومة البلد الذي يعودون إليه لتحديد الإستجابات الأكثر فعالية لهذه المسألة[22]، حيث تخلق عودة المقاتلين في تنظيم "داعش" تحديات وتهديدات أمنية كبيرة في دولهم، ومن ثمة نحاول في ما يلي تبيان مختلف التحديات والآثار التي انعكست على عودة المقاتلين في تنظيم "داعش" إلى دولهم مع التركيز على منطقة شمال إفريقيا:

لقد اشتدت عودة التنظيم بعد انضمام المقاتلين الأجانب والذين من أغلبهم من تونس والمغرب والجزائر ومصر واليمن والعراق والسودان ودول إفريقية أخرى، حيث وجهت قيادات التنظيم في ليبيا دعوة لأتباعه الأجانب للتوجه إلى ليبيا عملا بشعار "باقية وتتمدد"، مستغلين الفراغ الأمني على الحدود وعمليات التهريب عبر الصحراء والشواطئ الليبية، ويتضح ذلك جليا من خلال تصريحات مصورة كتصريح "أبي محمد الأنصاري" وهو من قيادات التنظيم في ليبيا الذي يدعو من يصفهم بت "المجاهدين" إلى الهجرة إلى ليبيا والانضمام إلى صفوف الدولة الإسلامية، ويتراوح عدد أفراح التنظيم في ليبيا بين 2000 إلى 3000 شخص حسبما ذكر تقرير أمني صادر عن مجلس الأمن بالأمم المتحدة في التاسع عشر من نوفمبر 2015، بعد انضمام مئات المقاتلين الأجانب الذي ثبّتوا أقدامهم في ليبيا، خاصة بعد تكثيف التحالف الدولي وبريطانيا وفرنسا وروسيا ضرباتهم الجوية ضد معاقله في مدينة "الرّقة" ومناطق أخرى داخل الأراضي السورية[23].

وقد شهدت تونس سنة 2015 ثلاث هجمات رئيسية في سنة 2015، جرى اثنان منها على وجهتين سياحيتين هما "متحف باردو" في تونس العاصمة ومنتج شاطئي سياحي في مدينة سوسة[24]، فقد تم الهجوم على "متحف باردو" بتاريخ 18 مارس 2015 من طرف جماعات إرهابية متطرفة، وقد أسفرت العملية على سقوط 22 ضحية أغلبهم من السياح الأجانب وحوالي 50 جريح، إذ أعلنت إذاعة البيان الناطقة باسم "داعش" عن مسؤوليتها في العملية واعتبار "أبو زكرياء التونسي" أو "أبو أنس التونسي" المسؤول المباشر عن تنفيذ هذه العملية، والتي اعتبرها الكثير عملية استعراضية إعلامية بامتياز من أجل الترويج لفكر "داعش" المتطرف وانتصاراته في دول الربيع العربي[25]، أما الهجوم الإرهابي على مدينة سوسة الساحلية فكان بتاريخ 26 جوان 2015 والذي جاء بعد عملية "باردو" بثلاثة أشهر مخلفا 38 قتيلا أغلبهم أجانب، وهو أدى بالبرلمان التونسي على المصادقة على قانون مكافحة الإرهاب الجديد في 25 جويلية 2015، في إطار السعي نحو تأسيس الإستراتيجية التونسية لمكافحة الإرهاب[26].

كما كانت هناك حالات الاختراق للتراب التونسي تمثلت في هجومات مدينة "بنقردان" التونسية في سنة 2016، حيث تعتبر الحدود التونسية الليبية وتحديدا منطقة "بنقردان" أحد أذرع الدولة الإسلامية "داعش" في المنطقة، حيث تم تخزين الأسلحة ليصل إلى الحزام الناري المتاخم للجزائر عبر بؤرة مركزية في جبال تونس الممتدة في المنطقة الغربية إلى الجزائر والمتمثلة في جبل "الشعانبي" التي شهدت تفجيرات إرهابية لتنظيم

"داعش" وجبال "سمامة" و"ورغة" وبؤر أخرى في مدن مثل القصرين، وباجة وجندوبة بتونس، وقد اختص هذا الدرع في الإرهاب الانتقامي أي القتل من أجل القتل والتنكيل وقطع الرؤوس والحرق والاغتيال المفاجئ بشكل سريع وخاطف، في حين أن الدرع الأخطر كان يندس داخل المدن بهدف تنفيذ عمليات إرهابية نوعية ولعل العمليات الإرهابية على "متحف باردو" ومدينة "سوسة" سنة 2015 تدخل في هذا السياق[27].

فاختيار جبل "الشعانبي" والمناطق ذات التضاريس الجبلية الوعرة في تونس، جاء كقاعدة خلفية للجماعات الإرهابية لتخطيط ودعم وتنفيذ لمختلف العمليات الإرهابية على مختلف المدن والمصالح في التراب التونسي، كما كان على أساس أن الجبال والغابات والأحراش تعيق حركة الجيوش النظامية، كما يضمن التوسع والتمدد الذي تنتهجه أغلب الجماعات الإسلامية من جهة، وضمان استمرارية الإمارة الإسلامية أو الدولة الإسلامية في بلاد الشام والعراق "تنظيم داعش"، بعد الضربات العسكرية التي وجهت لها في سوريا والعراق وبلاد الشام من قبل قوى التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب، ناهيك عن رغبة أمراء التنظيم في الاستفادة من رغبة شباب تونس في الانخراط فيه، ولعل هذا ما يفسر لنا أن غالبية الشباب المجندين فيه هم من جنسية تونسية[28]. فاعتبارا من شهر فيفري 2016 كان يقدر نحو 6000 – 7000 تونسي يقاتلون أو يتدربون مع الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش"، في سوريا والعراق وليبيا وأماكن أخرى عبر المنطقة، وقد شكل العائدون تهديدا غير مسبوق، تعين على الأجهزة التونسية المرهقة مواجهته[29]، كما أن عدد الذين منعوا من اللحاق بسوريا تضاعف ليصل إلى 15000 شخص حسب تصريحات الوزير الأول التونسي السابق "الحبيب الصيد"، إذ أن هذا التصاعد الملفت للانتباه لعدد المقاتلين التونسيين في سوريا والعراق وليبيا، قد كبد الدولة التونسية خسائر بشرية ومادية، محاولا ضرب عمق الاستقرار السياسي والاقتصادي للدولة[30]، ويتضح حسب تقرير مجموعة الصوفان لسنة 2015، أن المقاتلين التونسيين يمكن أن يكون عددهم 7000 شخص قد سافروا من تونس إلى سوريا والعراق، إذ أن هناك عدد كبير منهم جاءوا من مدينة بنزرت ومدينة بنقردان في الجنوب وهي محور للتهريب والتحدي للقوات الأمنية الفاصلة بين الحدود التونسية – الليبية[31].

وقد تتالت العمليات الإرهابية المسلحة في تونس وتصاعدت، إذ جاء هجوم "بنقردان" ليكون منعرجا آخر في نشاط الجماعات المسلحة التابعة لتنظيم "داعش"، والتي خططت من خلال هذه العملية لإنشاء كيان مستقر بهذه المدينة الحدودية كمقدمة للتوسع في مناطق أخرى تحت اسم "إمارة بنقردان"، وقد وقعت "غزوة بنقردان" كما يسميها تنظيم "داعش" في 7 مارس 2016، ضمن سياق سياسي وعسكري تميز بتطورات وضع ذلك التنظيم في ليبيا، حيث تميزت "بن قردان" بترشحها في أن تكون هدفا لتنظيم "داعش" بليبيا، فهي إحدى نقاط الإمداد المهمة له بالمقاتلين والتواصل مع شبكاته داخل تونس للاستعانة بهم في ضمان تواصله مع العالم الخارجي، وهي مدينة حدودية تعيش على التهريب مما يعني أن ارتباطها بمنظومة

الدولة التونسية ضعيف وأن قبضة السلطة عليها مرتخية، وقد تضررت اقتصاديا من الساتر الترابي الذي أقامته السلطات التونسية مع ليبيا[32].

ويتضح من الذين قاموا بهجمة "بنقردان" الإرهابية أن أغلب المهاجمين الإرهابيين المتطرفين لا تتجاوز أعمارهم 35 عاما، أما العناصر الأكبر سنا فكانت مهمتها التنسيق بين المجموعات المقاتلة المسؤولة عن التنفيذ والقتال، كما اتضح أيضا أن أغلبية هؤلاء هم من مدينة "بنقردان" أو ممن استقروا فيها فترات طويلة، إذ كانوا على معرفة بشوارعها والأماكن والأشخاص، لذلك قصدوا بيوت بعض ضباط الأمن وقاموا باغتيال رئيس فرقة مكافحة الإرهاب أمام بيته، كما تمت الاستعانة ببعض الخلايا النائمة التي تتواجد في الجنوب التونسي، كما هو الشأن في مناطق أخرى من تونس[33]، ويتضح أيضا مدى نجاح محاولة تنظيم "داعش" لاستقطاب وتجنيد الشباب حتى يتمكن من نشر التطرف العنيف.

ورغم أنه لا يزال هناك الكثير من هؤلاء المقاتلين التونسيين في الخارج، إلا أن عدد كبير منهم قد عاد إلى وطنه الأم تونس، وفي هذا الإطار أشارت تقديرات رسمية تونسية شهر أفريل 2017 إلى أن عدد التونسيين العائدين من بؤر التوتر وخاصة من النزاعات الدائرة في العراق وسوريا وليبيا قد وصل إلى 800 شخص، ومع احتمال عودة آلاف المقاتلين الإضافيين، تواجه تونس التحدي الصعب والمتمثل في وضع مقاربة واسعة النطاق للحيلولة دون انتشار العنف والتطرف في الداخل التونسي[34].

وفي الوقت الراهن، لا تزال الاستراتيجية الإجمالية للحكومة التونسية غير واضحة المعالم بالنسبة إلى عدد كبير من الفرقاء في المجتمع المدني، كما أنها لا تولي الاعتبار الكافي لأهمية التنسيق مع المجتمعات المحلية التي يعود إليها الأفراد، إذ يشكل إنشاء منظومة دعم محلية لتلبية احتياجات العائدين الاجتماعية أو الاقتصادية أو النفسية مكونا أساسيا للحيلولة دون انخراطهم من جديد في النشاط القتالي، وعلى النقيض من ذلك فإن العائدين الذين يصطدمون بالكراهية والعزلة الاجتماعية قد يكونون عرضة إلى حد كبير للعودة إلى المجتمع المتشدد الذي سبق له أن تقبلهم[35].

وفي الجزائر اشتدت المخاوف من عودة المقاتلين الأجانب من تنظيم "داعش" ومن تسلل الجماعات الإرهابية المتطرفة عبر حدود الصحراء على الشريط الحدودي بينها وبين ليبيا، خاصة بعد قيام المجموعات الإرهابية التابعة لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وتنظيم الدولة الإسلامية المسمى اختصارا "داعش" بشن غارات قوية عبر الحدود الوطنية، منها هجمات على منشأة الغاز في منطقة "عين أميناس" بالجنوب الشرقي الجزائري سنة 2013[36]، فضلا عن محاولة بعض الجماعات الإرهابية كجند الخلافة الموالية لتنظيم "داعش" اختراق جنوب شرق الجزائر المجاورة حدوديا لليبيا، على الرغم من المكافحة الأمنية الصارمة، كما تكرر الأمر من خلال حالات الاختراق وهجومات مدينة "بنقردان" التونسية في سنة 2016[37].

وبالرغم من ضعف انتشار تنظيم "داعش" في الجزائر، إلا قوات الجيش تقوم بتدريبات ومناورات كبيرة لا سيما للقوات الجوية والقوات الخاصة، وهو مال من شأنها أن يزيد من استنزاف القدرات العسكرية الجزائرية، حيث اضطرت الأوضاع الأمنية المتدهورة في كل من ليبيا وتونس إلى الدفع بعشرات الآلاف من الجنود إلى حدودها الشرقية والجنوبية الشرقية مع تونس وليبيا، لمحاربة تهريب السلاح وتسلله الجماعات الإرهابية وعناصر تنظيم "داعش"، ومع ذلك فإنه لا يمكن اعتبار الجزائر بمنأى عن الضربات الإرهابية، ففي نتصف شهر أوت 2014 أحبطت قوات الجيش محاولة لاستهداف مطاري "حاسي مسعود" و"جانت" في عملية حاول تنفيذها مسلحون اخترقوا الحدود من جهة ليبيا، في محاولة لتكرار سيناريو الاعتداء على القاعدة الغازية في "عين أميناس" سنة 2013[38].

ولذلك فالتخوف الأمني الجزائري والهواجس لا يمكن إنكارها، ولذلك فالمؤسسات العسكرية الجزائرية ترى في استفحال وتمدد الجماعات الإرهابية المتطرفة المسلحة وعودة مقاتلي شمال إفريقيا من بؤر التوتر خطرا لا يمكن تجاهله، خصوصا مع تدهور الأوضاع في ليبيا وتغوُّل الجماعات المسلحة والمليشيات العسكرية على النظام السياسي في ليبيا ومالي، ويزداد هذا التخوف في ظل هشاشة النظم الأمنية لدول الجوار ومنها تونس التي تعيش قلقا قابلا للتفجر في أي لحظة، ولعل إبرام اتفاقيات الشراكة الاستراتيجية بين الجزائر وتونس وليبيا يأتي ضمن مسعى يهدف إلى تأمين الجوار، وكذا أمننة العلاقات الدبلوماسية الإقليمية[39].

وفي المغرب فقد شهدت تنفيذ هجمات إرهابية داخلها ففي الفترة ما بين 2013 – 2016 تم تفكيك حوالي 32 خلية إرهابية، حيث تفيد معطيات أن تجنيد الشباب المغاربة للتخطيط للهجمات الإرهابية قد تمدد في المدن المغربية الساحلية كافة من مثل مدينة طنجة ومدينة تطوان وجهة الحدود في مدينة وجدة ووسط المغرب في منطقة بني ملال، إذ ارتفع العدد الإجمالي للشباب المقاتلين المغاربة في تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام المسمى "داعش"، حيث وصل عددهم خلال سنة 2014 إلى 1122 من الذين توجهوا أساسا عبر تركيا إلى سوريا والعراق، فيما بلغ العدد الكلي للمغاربة الحاملين للجنسيات الأخرى؛ الأوروبية خصوصا ما بين 1500 و2000 شخص[40].

وفي مطلع سنة 2015 مكنت حملة أمنية مشتركة بين أجهزة الأمن المغربية والإسبانية من الكشف عن شبكة متخصصة في تسفير الجهاديات (حصرا) من مدن شمال المغرب ومدينتي سبتة ومليلية المحتلتين إلى سوريا، حيث أظهرا التحقيقات أن الشبكة المؤلفة من اثني عشر فردا قد قامت بتسفير عشرين فتاة، وإجمالا غادر من المغرب إلى سوريا والعراق أكثر من 1350 متطوعا للجهاد في تنظيم "داعش" بينهم 220 سجينا سابقا، إذ تبوَّأ بعضهم مواقع قيادية في ذلك التنظيم، فيما قتل 300 مقاتل في المعارك والغارات الجوية، وعاد 156 شخصا إلى المغرب، فيما تم الكشف عن خلية مؤلفة من 13 مغربيا بالإضافة إلى عنصر آخر مقيم في مدريد الإسبانية، أن شغلهم الأساسي يتمثل في ترويج فكر تنظيم "داعش" عبر مواقع التواصل الاجتماعي،

وقد بلغ العدد الإجمالي للشبكات التي تم ضبطها في المغرب 27 شبكة إرهابية من بينها 14 شبكة كانت تنشط سنة 2014، وثماني شبكات في الأشهر الخمسة الأولى من سنة 2015[41].

ولقد بلغ عدد المقاتلين المغاربة إلى جانب تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" حسب إفادة التقرير الإستراتيجي الصادر شهر أكتوبر 2016 عن مركز برق للاستشارات والدراسات المستقبلية، حوالي 1354 انطلقوا من المغرب، دون احتساب من انطلقوا من أوروبا، ومن بين هؤلاء المقاتلين المغاربة 220 معتقلا سابقا في قضايا الإرهاب، قضى منهم 246 شخص في القتال في سوريا وأربعون في العراق، كما توجد 185 امرأة ضمن المقاتلين و135 طفلا يتم تدريبهم في معسكرات تنظيم "داعش"، في حين اعتقلت السلطات المغربية وحققت مع 135 من العائدين[42]، ويعتقد أن المقاتلين العائدين والذين هم قيد التحقيق لدى السلطات المغربية، يوجد من بينهم حوالي 18% فقط أصحاب السوابق والقضايا الجنائية، فمن الصعب تتبعه كل تحركاتهم أو أماكنهم في وقت معين، وهو ما جعل هذه القضية من أكثر القضايا المثيرة للقلق بالنسبة للحكومة المغربية[43].

كما نشأت في مصر مشاكل أمنية رئيسية عن التهديد المتنامي الذي تطرحه الجماعات الجهادية، بما فيها المجموعات التابعة للدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش" في شبه جزيرة سيناء في سنة 2014، حيث قامت مجموعة تعرف بـ "أنصار بيت المقدس" بإعادة تسمية نفسها على أنها مجموعة تابعة للدولة الإسلامية في العراق والشام بـ "ولاية سيناء"، حيث كانت "أنصار بيت المقدس" مجموعة مستوحاة من تنظيم القاعدة وعازمة على تدمير "إسرائيل"، وقد شنت هجمات في سيناء وعبر الحدود مع "إسرائيل" اعتبارا من سنة 2011، ويقدر إلى غاية سنة 2017 أن "ولاية سيناء" تضم على الأقل بضعة المئات وربما عدد أكبر من المقاتلين الرئيسيين، ويعتقد على نطاق واسع أنها المسؤولة عن إسقاط طائرة "ميتروجت" الروسية[44]، فحسب دراسة مقدمة في "مركز إفريقيا للدراسات الإستراتيجية the Africa Center for Strategic Studies" بتاريخ 25 جانفي 2019، فإن نشاط "داعش" في شمال إفريقيا قد ظل مساويا تقريبا لعام 2017، إلا أن الوفيات المبلغ عنها والمرتبطة به قد انخفضت من 1.478 شخص إلى 1.170 شخص في عام 2018، وقد شكلت الدولة الإسلامية في سيناء المصرية 82% من جميع أحداث العنف المبلغ عنها المرتبطة بـ "داعش" في إفريقيا[45].

ومن جهة أخرى وما يمكن تسجيله في ما يخص الامتدادات الإرهابية وعودة المقاتلين من "داعش" إلى دول شمال إفريقيا، هو تمدد تهديدات دول شمال إفريقيا نحو دول أوروبا عبر البحر المتوسط، كجزء من انعكاسات انحصار تنظيم "داعش" شرق أوسطيا، وتجلى ذلك في ضلوع مهاجرين من شمال إفريقيا في عمليات إرهابية، مثل تفجيرات باريس في شهر نوفمبر 2015 وتفجيرات بروكسل في شهر مارس 2016، وكذا الهجمات التي شهدتها ألمانيا وكان أبرزها حالة الدهس التي تورط فيها تونسي يدعى "أنيس العامري" في

شهر ديسمبر 2016، وقد مثلت تلك الحالات مؤشرا على اختلاط محفزات الإرهاب، بتدفقات الهجرة واللاجئين باتجاه أوروبا[46].

4 – مستوجبات التنسيق الأمني الإقليمي في ظل عودة المقاتلين من تنظيم "داعش"

لقد أحدث تنظيم "داعش" تهديدات كبيرة أثرت بشكل كبيرة على الدول التي تمدد إليها خاصة بعد عودة المنظمين إليه إلى دولهم وقيامهم بأعمال إرهابية فيها، مما جعل من الضروري العمل على القضاء على امتداداته خارج حدود سوريا والعراق، خاصة بعد تأثر دول كمصر وليبيا وتونس والجزائر جراء ما حصل لها بسببه والذي هدد أمنها الداخلي ومنشآتها الإقتصادية، وجعل من الضروري أن تكون هناك ضرورة القيام بمستوجبات التنسيق الأمني الوطني والإقليمي لمواجهة الإمتدادات الجيوسياسية لتنظيم "داعش"، وفي ما يلي نورد أهمها:

1 – هناك حاجة للمزيد من الأبحاث حول الوسائل المستخدمة لنشر الراديكالية والتطرف العنيف، بالإضافة للأماكن التي يتم توظيفها لبث الراديكالية واستقطاب الشباب، كما أن تقنية المعلومات والاتصالات وأماكن الاحتجاز أو السجون مهمة للغاية في هذا السياق[47].

2 – إن الظروف في كل من مصر وتونس وليبيا متداخلة، حيث تدعو الحاجة الملحة إلى مقاربة منسقة بين تلك الدول الثلاثة لتجفيف والقضاء على الامتدادات الإرهابية لتنظيم "داعش" في المنطقة.

3 – تكثيف التنسيق والتعاون الإستخباراتي مع السلطات الأمنية بين كل من تونس والجزائر، خاصة على المستوى العملياتي، وذلك كنتيجة فرضتها أحداث جبال "الشعانبي" بين الجزائر وتونس، من خلال تبادل المعلومات بهدف السيطرة على الحدود بين البلدين، خاصة وأن الجزائر لها خبرة طويلة في مكافحة الإرهاب.

4 – الاعتماد على المقاربة الإستخباراتية، والقائمة على ضرورة تطوير أجهزة الاستعلامات وتشديد الرقابة الأمنية، من أجل تتبع الخلايا النائمة والحية للجماعات الإرهابية المتطرفة، خاصة وأن تونس تسجل أعلى نسبة منخرطين في تنظيم "داعش" حيث شهدت في الآونة الأخيرة عودة المئات منهم من بؤر الصراع كسوريا والعراق واليمن، وهو ما قد يشكل تهديدا للأمن التونسي.

5 – العمل على خلق وتفعيل التنمية المحلية والشاملة والمتوازنة في كل دول شمال إفريقيا وخاصة في المناطق العميقة والداخلية التي تعاني التهميش، بتبني ميكانيزمات التوزيع العادل للثروة والذي يسهم في توفير مناصب عمل وامتصاص البطالة التي تعتبر الهاجس الأكبر، منطق أنها توفر مناخا خصبا لتكاثر الجماعات الإرهابية التي تهدد الاستقرار السياسي لتلك الدول[48].

6 – إن الشباب هم الفئة الأكثر استهدافا من قبل التنظيمات الإرهابية، وهذا يحتاج إلى رؤية سوسيولوجية تكشف المزيد من العوامل النفسية والاجتماعية التي تجعل التطرف العنيف ينشط في مجال هذه الفئة الحساسة،

كما أن محاربة التطرف تحتاج إلى سياسة أمنية ذات فعالية على أرض الواقع، تستطيع عزل الجماعات الإرهابية المتطرفة وتمنع تمددها الإقليمي والمحلي.

7 – ترقية التعاون المهيكل على المستوى الإقليمي القائم على حسن النية، إضافة إلى المستوى الدولي بالتركيز على ضرورة المشاركة الفاعلة في الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب.

8 – تحسين الظروف المعيشية لسكان المناطق الحدودية إلى جانب المساهمة في بناء مشاريع التشييد الجهوية والإقليمية الكبرى، خاصة في ما يخص الجوانب ذات الأهمية القصوى في دول شمال إفريقيا.

9 – الانخراط الفعال في بناء السلم والاستقرار في الأزمات الإقليمية المحيطة جيوسياسيا بمنطقة شمال إفريقيا، إذ تشكل الأزمة الليبية محور التعاون والتنسيق لدعم مسار الأمم المتحدة لاستكمال الانتقال الديمقراطي وبناء الدولة، خصوصا في الإطار المتعلق بإعادة تشكيل الجيش الوطني الليبي والقوات الأمنية التي تضطلع بمهامها الدستورية بعد تفكيك الجماعات والمليشيات المسلحة[49].

10 – ضرورة إبرام اتفاقيات الشراكة الاستراتيجية بين دول شمال إفريقيا جميعا، وخاصة تلك المتعلقة بمنطقة الجزائر وتونس وليبيا، والسعي إلى تأمين الجوار الإقليمي، وتحسين العلاقات الدبلوماسية الإقليمية[50].

11 – تعزيز التعاون الإقليمي؛ حيث يتطلب تقوية التعاون الإقليمي من خلال تحقيق أهدافا أخرى إضافية معززة للأمن، وتشمل هذه المسائل التركيز على مسائل أمنية محددة مثل تبادل المعلومات الإستخباراتية عن المخدرات والأسلحة ومهربي البشر، وكذلك المقاتلين من دول شمال إفريقيا في سوريا وليبيا، حيث يعكس التعاون الأمني بين الحدود التونسية الجزائرية هذا النوع من النهج التعاوني[51].

الخاتمة:

لقد عمل تنظيم "داعش" بعد أن ألحق ضررا كبيرا في سوريا والعراق، على أن تكون له إمتدادات خارجها، وذلك من خلال التمدد إلى دول في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وقيامه بتهديد أمنها الوطني، وهو ما خلق تحديات كبيرة خاصة في ظل عودة المقاتلين في صفوفه إلى دولهم الأم، وإقامتهم خلايا موالية له على غرار إمتداده إلى ليبيا ومحاولتها إقامة إمارة له فيها، وهو ما أثار إستنفار دول كمصر وتونس ولبيبيا والجزائر لمواجهته، وعليه فإن إن خيار إبعاد التهديد الإرهابي لتنظيم "داعش" خاصة في المناطق التي حاول التمدد فيها على غرار منطقة شمال إفريقيا يبقى مشروطا بعدة عوامل تحدد مدى فاعليتها من عدمها؛ أولها أن ذلك الخيار يعتمد في إنفاذه خاصة في بعده التدخلي، على مدى قدرة الفواعل المحلية على التعاون وتنفيذ أهداف الدولة الراغبة في إبعاد التهديد عنها، وتجفيف منابع وخلايا ذلك التنظيم، ومن ثمة لا بد من اعتماد مقاربة تنسيقية بين الدول المعنية والتي عانت من الإمتدادات الجيو سياسية لذلك التنظيم.

الهوامش:

1 – محمد حمزة، "مكافحة الإرهاب والتطرف وأسلوب المراجعة الفكرية"، وزارة الداخلية، جمهورية مصر العربية، 2012، ص. 8.

2 – أبو بكر الدسوقي، "الإرهاب الدولي بين المبادئ والمصالح"، مجلة السياسة الدولية، م. 51، ع. 204، أفريل 2016، ص. 108.

3 – أحمد الرشيدي، إشكاليات تطور الجدل الدولي حول مفهوم الإرهاب"، مجلة السياسة الدولية، م. 51، ع. 204، أفريل 2016، ص. 110.

4 – أحمد الرشيدي، مرجع سابق، ص. 111.

5 – لطيفة الشملان، "تدابير منع تجنيد الشباب من قبل الجماعات الإرهابية العالمية"، تقرير اللجنة الإقليمية الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، 27 – 30 جانفي 2016، قطر، ص.1، نقلا عن الرابط التالي:
http://qatar.thimun.org/images/3._SRCMENA_recruitmentinternationalterrorist_Arabic.pdf

6 – نفس المرجع، ص. 1.

7 – "الإرهاب والجماعات الإرهابية: تعريف الاتحاد الأوروبي"، (2018/09/19)، نقلا عن الرابط التالي:
http://articles.islamweb.net/media/index.php?page=article&lang=A&id=14392

8 – "مفهوم الجريمة الإرهابية"، (2018/09/19)، نقلا عن الرابط التالي:
http://terrorisme.kazeo.com/-c28969950

9 – رئيسة قاسم كاشاليا وأويو ساليفو وايرين ندونغو، "ديناميكيات التحول الراديكالي عند الشباب في إفريقيا"، ورقة بحثية رقم 296، معهد الدراسات الأمنية، (أوت 2016)، ص. 2.

10 – نورا بنداري عبد الحميد فايد، "دور وسائل التواصل الاجتماعي في تجنيد أعضاء التنظيمات الإرهابية: دراسة حالة داعش 2013 – 2016"، (2017/05/15)، نقلا عن المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية ببرلين، ألمانيا، على الرابط التالي: http://democraticac.de/?p=34268

11 – رئيسة قاسم كاشاليا وأويو ساليفو وايرين ندونغو، ص. 1.

12 – "الدولة الإسلامية في العراق وسوريا"، (2019/01/14)، نقلا عن موقع مؤسسة راند RAND على الرابط التالي:
https://www.rand.org/ar/publications/isis.html

13 - Rachel Elbaum, "What is ISIS? What you need to know about Islamic State in Iraq and Syria", (14/01/2019), see the link:
https://www.nbcnews.com/storyline/smart-facts/what-isis-what-you-need-know-about-islamic-state-iraq-n859996

14 – عبد الغفار عفيفي الدويك، "رؤية إستراتيجية لتحقيق الأمن الفكري في مرحلة ما بعد هزيمة داعش"، سلسلة دراسات سياسية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ع. 25، (نوفمبر 2017)، ص. 8.

15 - Luna Shamieh & Szenes Zoltán, "The Rise of Islamic State of Iraq and Syria (ISIS)", AARMS, Vol. 14, N. 04, (2015), p. 367.

16 –حسن أبو هنية، "المقاتلون الأجانب في الشرق الأوسط: جدل الإستقطاب والتوظيف"، (2018/02/19)، نقلا عن موقع العالم للدراسات، على الرابط التالي: http://alaalam.org/ar/politics-ar/syria-ar/item/631-562190118

17 – Report: An Updated Assessment of the Flow of Foreign Fighters into Syria and Iraq ,Op.cit, p. 15

18 – محمود عبد الواحد، "تنظيم الدولة على الشواطئ الليبية يحفز التدخل الدول"، سلسلة تقارير مركز الجزيرة للدراسات، (10 فيفري 2016)، ص. 4.

19 – رشيد خشانة، "تمدد داعش في شمال إفريقيا: الاحتمالات والتحديات"، سلسلة تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، (سبتمبر 2015)، ص ص. 2 – 3.

20 – محمود عبد الواحد، مرجع سابق، ص. 4.

21 – رشيد خشانة، مرجع سابق، ص. 6.

22 – Charles Lister, Returning Foreign Fighters: Criminalization or Reintegration?, Brookings Institution, August 2015, p. 3.

23 – محمود عبد الواحد، مرجع سابق، ص. 4.

24 – كريستوفر س. تشيفيس وبينجامين فيشمان، "ديناميكيات السياسات الخارجية الإقليمية وتداعياتها على منطقة البحر الأبيض المتوسط"، منشورات مؤسسة راند، 2017، ص. 7.

25 – عمراني كربوسة، "الظاهرة الإرهابية في تونس وإستراتيجية مكافحتها بعد ثورة 14 جانفي 2011: العملية الإرهابية على متحف باردو 2015 نموذجا"، مجلة اتجاهات سياسية، م.1، ع.2، (جانفي 2018)، ص. 190.

26 – نفس المرجع، مرجع سابق، ص. 196.

27 – نفس المرجع، ص. 189.

28 – نفس المرجع، ص. 190.

29 –كريستوفر س. تشيفيس وبينجامين فيشمان، مرجع سابق، ص. 7.

30 – مصطفى صايج، "التحديات الأمنية والإستراتيجية الجديدة في غرب المتوسط"، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، م.2، ع. 5، (جانفي 2017)، ص. 370.

31 – Report: An Updated Assessment of the Flow of Foreign Fighters into Syria and Iraq, The Soufan Group, New York, December 2015, p. 11.

32 – "هجوم بن قردان: المكاسب التكتيكية والثغرات الاستراتيجية"، سلسلة تقدير موقف، مركز الجزيرة للدراسات، (17 مارس 2016)، ص. 2.

33 – "بن قردان تضع تونس في مواجهة شاملة ضد داعش"، سلسلة تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (مارس 2016)، ص ص. 4 – 5.

34 – 3 – أندرو مكدونيل، "مقاربة مجتمعية لإعادة تأهيل الجهاديين في تونس"، (2018/09/27)، نقلا عن موقع مركز كارينجي، على الرابط التالي:

http://carnegieendowment.org/sada/77359?lang=ar&mkt_tok=eyJpIjoiTWpFMVpqYzFOVFV3TkdFMCIsInQiOiJkUDRIQzgzMDNkcWw5TCtlQlpFNEhVVDF5U3dRS2JqTVdmNXVi

QkZxYjVLU2dCTnBFdHZzeWJlYnRBVTA5bHJTT3p2Q0dhTTZYbE1FaXJkc1wvY3Z4VndJUFwvXC9BdFFYKzJVdUdJMDlTcnVmcWhTZldhK1ZmbHh4OVFVcndTZmhNTyJ9

35 – نفس المرجع.

36 – Max Gallien &Matt Herbert, "The Risks of Hardened Borders in North Africa", (16/08/2018), See the link: https://carnegieendowment.org/sada/77053

37 – Max Gallien &Matt Herbert, Op.cit.

38 – رشيد خشانة، "تمدد "داعش" في شمال إفريقيا: الاحتمالات والتحديات"، سلسلة تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، (10 سبتمبر 2015)، ص. 7.

39 – قوي بوحنية، "الجزائر والهواجس الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي: المخاوف من استنساخ داعش في الساحل الأزماتي"، سلسلة تقارير، مركز الجزيرة للأبحاث والدراسات، (11 ديسمبر 2014)، ص. 3.

40 – "مسار تفكيك الخلايا الإرهابية بالمغرب"، تقرير استراتيجي، (2016/10/18)، مركز برق للاستشارات والدراسات المستقبلية، نقلا عن الرباط التالي:

https://barq-rs.com/%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%B1-%D8%AA%D9%81%D9%83%D9%8A%D9%83-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B1%D9%87%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8/

41 – رشيد خشانة، تمدد "داعش" في شمال إفريقيا: الاحتمالات والتحديات"، مرجع سابق، ص. 8.

42 – "مسار تفكيك الخلايا الإرهابية بالمغرب"، مرجع سابق.

43 – Hasnaa El Jamali and Laurent Vinatier, "Trajectories of North African Foreign Fighters in Syria", Security Assessment in North Africa Issue Brief, N.3, July 2015, p.2.

44 – كريستوفر س. تشيفيس وبينجامين فيشمان، مرجع سابق، ص. 11.

45 – Progress and Setbacks in the Fight against African Militant Islamist Groups in 2018, the Africa Center for Strategic Studies, Washington, January 25, 2019, (02/02/2019), see the link : https://africacenter.org/spotlight/progress-and-setbacks-in-the-fight-against-african-militant-islamist-groups-in-2018/?fbclid=IwAR2BMwGbUSXm_LklB8Q1EI6YX4XG-xRO217oDbsBrK-eLCBcOzMsyB2OLU

46 – خالد حنفي علي، إبعاد التهديدات: العوامل الدافعة لـ "سياسة الإزاحة للخارج" في شمال إفريقيا"، مجلة اتجاهات الأحداث، ع. 20، (مارس/أفريل 2017)، ص. 35.

47 – شريفة كلاع، "انعكاس عودة المقاتلين من بؤر التوتر على انتشار التطرف العنيف: دراسة حالة منطقة شمال إفريقيا"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، م.10، ع.2، (سبتمبر 2019)، ص. 550.

48 – نفس المرجع، ص. 550.

49 – نفس المرجع، ص. 550.

50 – نفس المرجع، ص. 551.

51 – Anouar Boukhars, "The Maghreb's Fragile Edges", (12/09/2019), see the link: https://africacenter.org/publication/maghreb-fragile-edges/

قائمة المراجع:

1.باللغة العربية:

1 – الدسوقي، أبو بكر، "الإرهاب الدولي بين المبادئ والمصالح"، مجلة السياسة الدولية، م. 51، ع. 204، أفريل 2016.

2 – الدويك، عبد الغفار عفيفي، "رؤية إستراتيجية لتحقيق الأمن الفكري في مرحلة ما بعد هزيمة داعش"، سلسلة دراسات سياسية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ع. 25، (نوفمبر 2017).

3 – الرشيدي، أحمد، إشكاليات تطور الجدل الدولي حول مفهوم الإرهاب"، مجلة السياسة الدولية، م. 51، ع. 204، أفريل 2016.

4 – الشملان، لطيفة، "تدابير منع تجنيد الشباب من قبل الجماعات الإرهابية العالمية"، تقرير اللجنة الإقليمية الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، 27 – 30 جانفي 2016، قطر، نقلا عن الرابط التالي: http://qatar.thimun.org/images/3._SRCMENA_recruitmentinternationalterrorist_Arabic.pdf

5 – أبو هنية، حسن، "المقاتلون الأجانب في الشرق الأوسط: جدل الإستقطاب والتوظيف"، (2018/02/19)، نقلا عن موقع العالم للدراسات، على الرابط التالي: http://alaalam.org/ar/politics-ar/syria-ar/item/631-562190118

6 – بوحنية، قوي، "الجزائر والهواجس الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي: المخاوف من استنساخ داعش في الساحل الأزماتي"، سلسلة تقارير، مركز الجزيرة للأبحاث والدراسات، (11 ديسمبر 2014).

7 – حمزة، محمد، "مكافحة الإرهاب والتطرف وأسلوب المراجعة الفكرية"، وزارة الداخلية، جمهورية مصر العربية، 2012.

8 – خشانة، رشيد، "تمدد "داعش" في شمال إفريقيا: الاحتمالات والتحديات"، سلسلة تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، (10 سبتمبر 2015).

9 – ـــــ، ـــــ، "تمدد داعش في شمال إفريقيا: الاحتمالات والتحديات"، سلسلة تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، (سبتمبر 2015).

10 – س. تشيفيس، كريستوفر وفيشمان، بينجامين، "ديناميكيات السياسات الخارجية الإقليمية وتداعياتها على منطقة البحر الأبيض المتوسط"، منشورات مؤسسة راند، 2017.

11 – صايج، مصطفى، "التحديات الأمنية والإستراتيجية الجديدة في غرب المتوسط"، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، م.2، ع. 5، (جانفي 2017).

12 – عبد الواحد، محمود، "تنظيم الدولة على الشواطئ الليبية يحفز التدخل الدول"، سلسلة تقارير مركز الجزيرة للدراسات، (10 فيفري 2016).

13 – علي، خالد حنفي، "إبعاد التهديدات: العوامل الدافعة لـ "سياسة الإزاحة للخارج" في شمال إفريقيا"، مجلة اتجاهات الأحداث، ع. 20، (مارس/أفريل 2017).

14 – فايد، نورا بنداري عبد الحميد، "دور وسائل التواصل الاجتماعي في تجنيد أعضاء التنظيمات الإرهابية: دراسة حالة داعش 2013 – 2016"، (2017/05/15)، نقلا عن المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية ببرلين، ألمانيا، على الرابط التالي: http://democraticac.de/?p=34268

15 – كاشاليا، رئيسة قاسم وندونغو، أويو ساليفو وايرين، "ديناميكيات التحول الراديكالي عند الشباب في إفريقيا"، ورقة بحثية رقم 296، معهد الدراسات الأمنية، (أوت 2016).

16 – كربوسة، عمراني، "الظاهرة الإرهابية في تونس وإستراتيجية مكافحتها بعد ثورة 14 جانفي 2011: العملية الإرهابية على متحف باردو 2015 نموذجا"، مجلة اتجاهات سياسية، م.1، ع.2، (جانفي 2018).

17 – كلاع، شريفة، "انعكاس عودة المقاتلين من بؤر التوتر على انتشار التطرف العنيف: دراسة حالة منطقة شمال إفريقيا"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، م.10، ع.2، (سبتمبر 2019).

18 – مكدونيل، أندرو، "مقاربة مجتمعية لإعادة تأهيل الجهاديين في تونس"، (2018/09/27)، نقلا عن موقع مركز كارينجي، على الرابط التالي:

http://carnegieendowment.org/sada/77359?lang=ar&mkt_tok=eyJpIjoiTWpFMVpqYzFOVFV3TkdFMCIsInQiOiJkUDRIQzgzMDNkcWw5TCtlQlpFNEhVVDF5U3dRS2JqTVdmNXViQkZxYjVLU2dCTnBFdHZzeWJlYnRBVTA5bHJTT3p2Q0dhTTZYbE1FaXJkc1wvY3Z4VndJUFwvXC9BdFFYKzJVdUdJMDlTcnVmcWhTZldhK1ZmbHh4OVFVcndTZmhNTyJ9

19 – "الدولة الإسلامية في العراق وسوريا"، (2019/01/14)، نقلا عن موقع مؤسسة راند RAND على الرابط التالي: https://www.rand.org/ar/publications/isis.html

20 – "الإرهاب والجماعات الإرهابية: تعريف الاتحاد الأوروبي"، (2018/09/19)، نقلا عن الرابط التالي: http://articles.islamweb.net/media/index.php?page=article&lang=A&id=14392

21 – "مفهوم الجريمة الإرهابية"، (2018/09/19)، نقلا عن الرابط التالي: http://terrorisme.kazeo.com/-c28969950

22 – "هجوم بن قردان: المكاسب التكتيكية والثغرات الاستراتيجية"، سلسلة تقدير موقف، مركز الجزيرة للدراسات، (17 مارس 2016).

23 – "بن قردان تضع تونس في مواجهة شاملة ضد داعش"، سلسلة تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (مارس 2016).

24 – "مسار تفكيك الخلايا الإرهابية بالمغرب"، تقرير استراتيجي، (2016/10/18)، مركز برق للاستشارات والدراسات المستقبلية، نقلا عن الرباط التالي:

https://barq-rs.com/%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%B1-%D8%AA%D9%81%D9%83%D9%8A%D9%83-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B1%D9%87%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8/

2.باللغة الأجنبية:

25 – Boukhars, Anouar, "The Maghreb's Fragile Edges", (12/09/2019), see the link: https://africacenter.org/publication/maghreb-fragile-edges/

26 – Elbaum, Rachel, "What is ISIS? What you need to know about Islamic State in Iraq and Syria",(14/01/2019), see the link: https://www.nbcnews.com/storyline/smart-facts/what-isis-what-you-need-know-about-islamic-state-iraq-n859996

27 – El Jamali, Hasnaa and Vinatier, Laurent, "Trajectories of North African Foreign Fighters in Syria", Security Assessment in North Africa Issue Brief, N.3, July 2015.

28 – Gallien, Max & Herbert, Matt, "The Risks of Hardened Borders in North Africa", (16/08/2018), See the link: https://carnegieendowment.org/sada/77053

29 – Lister, Charles, Returning Foreign Fighters: Criminalization or Reintegration?, Brookings Institution, August 2015.

30 – Shamieh Luna & Zoltán, Szenes, "The Rise of Islamic State of Iraq and Syria (ISIS)", AARMS, Vol. 14, N. 04, (2015).

31 – Progress and Setbacks in the Fight against African Militant Islamist Groups in 2018, the Africa Center for Strategic Studies, Washington, January 25, 2019, (02/02/2019), see the link: https://africacenter.org/spotlight/progress-and-setbacks-in-the-fight-against-african-militant-islamist-groups-in-2018/?fbclid=IwAR2BMwGbUSXm_LklB8Q1EI6YX4XG-xRO217oDbsBrK-eLCBcOzMsyB2OLU

32 – Report: An Updated Assessment of the Flow of Foreign Fighters into Syria and Iraq, The Soufan Group, New York, December 2015.

33 – Report: An Updated Assessment of the Flow of Foreign Fighters into Syria and Iraq, The Soufan Group, New York, December 2015.

The Rise of Violent Non-State Actors in the Sahel: The Case of Al-Qaeda in the Islamic Maghreb (AQIM)

صعود الفواعل المسلحة من غير الدول في منطقة الساحل الافريقي: دراسة حالة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي

Mohamed Amine Souyad

University of Algiers 3, Algeria

Souyad.amine@univ-alger3.dz

تاريخ الإستلام: 2019/11/12 تاريخ قبول النشر: 2019/12/18 تاريخ النشر: 2019/12/30

Abstract:

Since the end of the cold war, the Sahel region has witnessed a rise of various violent non-state actors (VNSAs), including insurgent groups, terrorist groups, militias, and criminal organizations, which have been affecting the security and stability of every state in the region, and the Sahel region as whole.

This paper attempts to highlight the emergence of violent non-state actors (VNSAs) in the Sahel region, it investigates the causes that enabled these armed groups to grow up and thrive, and it also examines the national and regional security implications of the growing presence of those armed groups. In addition, this paper relies on the case of AL-Qaeda in the Islamic Maghreb (AQIM) as a prominent violent non-state actor in the Sahel region through highlighting its origins, ideology, objectives, tactics, and its security impact.

Key words: Violent-non State Actors, Sahel, Al-Qaeda in the Islamic Maghreb, Armed groups, Terrorism.

الملخص:

تحاول هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على مختلف أشكال الجماعات المسلحة التي برزت في منطقة الساحل الافريقي منذ نهاية الحرب الباردة، على غرار الميليشيات، والحركات التمردية، والجماعات الإرهابية، والتنظيمات الإجرامية، والتي أثرت على أمن واستقرار كل دولة في الإقليم نظرا لطبيعتها عبر الوطنية، كما تحاول تقصي مختلف الأسباب والعوامل التي أدت لتنامي دور هذه الفواعل في العقود الأخيرة، وما ترتب على ذلك من آثار أمنية محلية وإقليمية. وقد استندت الدراسة إلى منهج دراسة الحالة من خلال التركيز على تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، محاولة إظهار جذورها، أهدافها، وأيديولوجيتها، وتأثيراتها الأمنية.

الكلمات المفتاحية: الجماعات المسلحة، القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، الإرهاب، الساحل الافريقي.

Introduction:

Violent Non-State Actors (VNSAs) are an important aspect of the contemporary security environment. Since the end of the Second World War in 1945, intrastate wars became prevalent on the world stage. These intrastate wars have been fueled by VNSAs that played significant and determinant roles.

VNSAs are coherent, autonomous groups that use violence to achieve their objectives. Thus, they are national and international security threat, particularly since they acquired and developed enough capabilities to carry out strategic attacks even against the most powerful states in the world, and the September 11 attacks against the United States is a prominent example.

Since the end of the cold war, the Sahel region has witnessed a rise of various violent non-state actors (VNSAs), including insurgent groups, terrorist groups, militias, and criminal organizations, which have been affecting the security and stability of every state in the region, and the Sahel region as whole.

For instance, Al-Qaeda in the Islamic Maghreb (AQIM), as a key terrorist group operating in the Sahel region, was responsible for many terrorist attacks in the Sahel and North Africa. Attacks that led to the death of thousands of innocent civilians, including the Radisson Blue Hotel attack in Bamako (November 2015), UN office bombing in Algiers (April 2007), the Splendid Hotel and cappuccino café in Ouagadougou (January 2016) and many other violent attacks.

This study attempts to answer the following question: ***What are the main factors that have driven the emergence and proliferation of VNSAs in the Sahel region since the cold war? And to what extent has that rise affected the security of local states in the region?***

This paper is based on the assumption that the phenomenon of violent non-state actors grew up and flourished in a precarious situation shaped by political authoritarianism, vulnerable economies, poverty, social unrest and a security vacuum in many uninhabited areas, which presented safe havens for numerous armed groups to set up bases for recruit, training and conducting operations. This situation has been deteriorated by external military interventions of the various western powers.

A theoretical framework of VNSAs phenomenon initiates this Study. It tries to define the term, and gives a taxonomy of these important actors in

the international security environment. Then, it deals with the different types of VNSAs operating in the Sahel. Next, it explores the evolution of Al-Qaeda in the Islamic Maghreb (AQIM) as a key terrorist group operating in the security landscape of the Sahel. It also inquires its origins, objectives, leadership, source of revenue, and the different tactics and strategies that this militant group has used to achieve its objective and expand its activities in the Sahel and beyond. In the end, the different factors that enabled VNSAs to grow up and expand their operations will be outlined.

1. Violent Non-State Actors : Theoretical Framework

This part presents a theoretical framework for the term of violent non-State Actors (VNSAs), which has been a subject of an extreme debates about scholars and analysts in the field of security and strategic studies. It attempts to introduce a comprehensive definition for the term, examines the different types of these actors, and investigates the actors that may explain the growing role of these actors globally in recent decades.

1.1. Definition of Violent Non-State Actors

Armed Groups, Non-State Armed Actors, Violent non-state actors, and Non-State military Actors are common terms often used to refer to a number of non-state actors that use violence to achieve their political, economic or ideological objectives.

There are varied definitions that have been suggested by Scholars and International organizations to VNSAs. This diversity is mainly attributed to the variation of VNSAs' goals, motivations, strategies, ideologies and their relationship with the nation-state. The Federation of American Scientist (FAS) defined VNSA, as "***Organizations that contest the state's legitimate monopoly on the use of violence within a specified geographical territory through direct action.''***[1]

The United Nation Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA) uses the term non-state armed groups to refer to: "***Groups that have the potential to employ arms in the use of force to achieve political, ideological or economic objectives. They are not within the formal military***

[1] - John Pike, ''Para- States***,'' Federation of American Scientist***. Available from: https://fas.org/irp/world/para/scope.html . Retrieved: March 18, 2018.

structures of States, State-alliances or intergovernmental organizations; and are not under the control of the State(s) in which they operate."[1]

The International Council on human rights define Armed Groups as: "***groups that are armed and use force to achieve their objectives and are not under State control."***[2]

What it can be drawn from these definitions is that VNSAs are groups of individuals; which have shared interests, objectives, or identity, under a military command, operating independently from the state and its security apparatus, and using violence to achieve their political, ideological, or economic objectives.

1.2. Taxonomy of Violent Non-State Actors :

VNSAs is a comprehensive term that includes a variety of groups that differ in their objectives, strategies, organizational structures, and their relationship with the state and the broader society within which they operate. Based on the criteria of objectives and motivations, VNSAs can be divided into four categories, including Insurgent groups, Terrorist groups, militias, and transnational criminal organizations (TCOs). Each category covers various sub-groups.

1.2.1. Insurgent groups:

This category covers all armed groups and movements that are hostile to the existing political status quo, and pursuit to change it and replace it with a "new political reality" that serves their interests, goals, or identity. Violence- which may take different forms such as guerrillas, irregular warfare, and protracted popular wars-, is deemed to be the sole means to achieve such change, as other peaceful political options have proven to be ineffective in conducting that aspired political change.

Three types of armed groups exist within this category, including National liberation movements, rebel groups (or armed opposition groups), and secessionist movements.

---

[1] - Gerard M. Hugh and Manuel Bessler, ***Humanitarian Negotiation with Armed Groups***, New York: United Nation Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (January 2006), p. 6.

[2] -International Council on Human Rights Policy, ***Ends and Means: Human Rights Approaches to Armed Groups (***Versoix: ICHRP, 2006), p. 5.

a. **National liberation movements:** which are organizations that seek to end up a foreign occupation or overthrow an existing colonial political regime.[1]
b. **Armed opposition groups (Rebel groups):** which are groups that seek to overthrow a constituted government, or oppressive regime, or at least gain major political concessions from the existing governments, over critical issues, often pertain identity or language matters.[2]
c. **Secessionist movements:** which seek a separation from the State and becoming an independent or at least an autonomy in a federal State.

1.2.2. Terrorist groups:

Generally, a Terrorist group is defined as a non-State organization that engages in violence against non-combatants in order to accomplish a political or ideological goal or amplify a particular message.[3]
Jessica stern- a terrorism expert- has defined terrorism as: ***"an act or a threat of violence against non-combatant with the objective of exacting a revenge, intimidating, or otherwise influencing an audience."***[4]
Two main characteristics can be drawn from this definition of terrorism: First, terrorism aims at non-combatants, a characteristic that distinguish them from a legitimate war fighting. Second, terrorist groups use violence for dramatic purpose, due to the fact that spreading fear among audience is more important for them than the physical destruction.

1.2.3. Militias:

Corinna Jentzsch -an assistant professor of International Relations at the Institute of Political Science at Leiden University- refers to militias as: ***"armed groups that operate alongside regular security forces or work independently of the state to shield the local population from insurgents."***[5]

---

[1] - Robbie Sabel, ''Weapons to Non-State Armed Groups : Back to Westphalia ?'' in ***Engaging Non-State Armed Groups***, Geneza: United Nation Institute for Disarmament Research (2008), p. 7.
[2] - Phil Williams, ''Violent Non-State Actors and National and International Security,'' ***International Relations and Security Network***, ETH Zurich, 2008, p. 12.
[3] - Peter Thompson***, Armed Groups : the 21st Century Threat*** (New York: Rowman and Littlefield, 2014), p. 81.
[4] - Jessica Stern and J. M. Berger, ***ISIS: The State of Terror*** (New York: Harper Collins Publisher, 2015), p. 10.
[5] -Corinna Jentzsch, Stathis N. Kalyvas and Livia Isabella Schubiger, ''Militias in Civil Wars,'' Journal of Conflict Resolution, vol. 59, no. 5 (April 2017), pp. 755-769

There are two types of militias, which can be drawn from this definition, which are Pro-government militias and informal militias.

a. **Pro-government militias (or Para-military forces)**: They are military groups created by the state or by its inducement for defensive missions during emergency situations, armed conflicts, or civil wars. Although, these military groups are supported, funded, and equipped by the government, they are not under the military control of the State. Nevertheless, these violent actors are parts of the government's counter-insurgency campaign.[1]
b. **Informal Militias (some refer to them as local self-defense forces):** The formation of this type of militias is a response to the State weakness or inability to provide security to its entire population and safeguard its entire territory. Therefore, they are created by local initiatives of local political entrepreneurs, for security and defensive roles in a hostile environment.[2]

1.2.4. Transnational Criminal Organizations (TCOs):

Professor Peter Thompson has defined TCOs as: ***"groups that engage in criminal activities by using illegal means such as corruption and violence to further their objectives and protect their operations."*** [3]

For TCOs, crime is the continuation of business by other means, due to the fact that these violent actors seek to maximize their profits by using violence and corruption. Indeed, economic benefits are the primary objective of these groups, in contrast to terrorist or insurgent groups that use violence to achieve exclusively political objectives, such as a political change, a regime change, national liberation, or a separation of a geographical region.

Finally, it is clear that this categorization of VNSAs that while some types of armed groups pursue political objectives like a national independence, a separation of a geographic region, or a political change; other groups' primary objectives are confined to economic benefits (Money and resources).[4] Nevertheless, it should be noted that some politically-driven armed groups may also engage in criminal activities like drug and arms trafficking and smuggling to achieve economic benefits, but their criminal engagement to obtain resources are not their ultimate goal, but to fund their military campaigns. Thus, they are only means to achieve their aspired political objectives.

[1] -Chris Alden, Monika Thakur and Matthew Arnold, **Militias and the Challenges of Post-Conflict Peace: Silencing the Guns (**New York: Zedbooks), 2011, p. 3.
[2] - Jentzsch and Thakur, ***op. cit.***
[3] -Thompson***, op. cit***., p. 85.
[4] - ***Ibid***., pp. 133-34.

Similarly, Criminal Organizations may look for political influence through making ties with political officials or competing in legislative elections, not as their ultimate aim, but as a method to maximize their economic benefits.

1.3. What is behind the Rise of Violent Non-State Actors at the World Stage?

Literatures about VNSA and conflicts have identified numerous factors that led to the emergence and proliferation of various types of armed groups around the world, including the proliferation of weak, failing and failed states, and Globalization.

1.3.1. The proliferation of weak, failing and failed states:

Since the end of the Cold War, the world has witnessed a rise of a number of weak, failing or failed states, mostly in Africa and Asia. In addition, more and more states are at risk, exhibiting acute signs of weakness and/or the likelihood of outright failure.

It is Stated in a report entitled "A More Secure World: Our Shared Responsibility" authored by the former UN Secretary General Kofi Annan that : *"We cannot counter the various threats that face the International peace and security, without tackling the chronic problem of fragile statehood."*[1]

This statement implies that the issue of fragile statehood is deeply related to the international security policy. In the same context, Professor Shultz argues that: *"the sources of instability in the 21st century will largely result from a proliferation in the number of weak and failing states."*[2]

There is a correlation between State weakness and the emergence of one or another type of VNSAs. This is because VNSAs thrive and grow up in a precarious environment characterized by social unrest, security deterioration, and political authoritarianism, internal fragmentation alongside ideological, ethnic or sectarian lines. All these variables are characteristics of States that suffer from weakness or a sort of failure.

Moreover, the inability of States to provide basic political goods for their populations, including security, justice and welfare constitute a

[1] - UN Secretary General's High-Level Panel on Threats***, A More Secure World: Our Shared Responsibility*** (New York: United Nation, 2004), p. 1.

[2] - Richard Shultz and all, ''The Sources of Instability in the Twenty-First Century Weak States, Armed Groups, and Irregular Conflict, '' ***Strategic Studies Quarterly (***Summer 2011), pp. 73-94.

momentum for armed groups to emerge and fill the gaps left by State's dysfunction and inability. Professor Chest Crocker has summarized this situation as follow : *" Self-interested rulers…progressively corrupt the central organs of government. And they ally themselves with criminal networks to divide the spoils. The authority of the state is undermined… paving the way for illegal operations. In conjunction with these developments, State security services lose their monopoly on the instruments of violence, leading to a downward spiral of lawlessness. Finally, When State failure sets in the balance of power shifts…in favor of armed entities outside the law who find space in the vacuums left by declining or transitional States*."[1]

1.3.2. Globalization:

Globalization is another important factor that may explain the rise of VNSAs globally. It has provided facilitators for VNSAs. It became possible for different VNSAs to reach the necessary means to ensure their survival, enhance their capabilities, and perpetrate their activities, such as illegal markets of arms and weapons which are no longer under the exclusive control of states. Moreover, globalization helped VNSAs to develop new sources of funding, including diasporas, sponsoring states, and making ties and connections with other armed groups from different parts of the world.[2]

Furthermore, the technological advance of communication and transportation means is an important enabler of VNSAs. Various VNSAs use these technological means to spread their narratives and ideologies, for instance, terrorist groups use the internet as a means to spread their ideologies, to radicalize young people, and ultimately to recruit them to fight under their banners. Technological devices like cell phones, laptops, and other electronic devices also helped different branches and cells of a given armed group to coordinate their operations, military campaigns, and hearts-and-minds strategies.[3]

2. The emergence of violent non-State actors in the Sahel:

The Sahel is a vast area that stretches from Mauritania to Sudan, bordering the Sahara desert. It is a geopolitical zone that includes Mauritania, Mali, Chad, Niger, and parts of Senegal, Nigeria, Burkina Faso and southern

[1] - Chester Crocker, "Engaging Failing States," ***Foreign Affairs***, September/October 2003, pp. 34-35.

[2] - Rajeev Chaudhry, ''Violent Non-State Actors: Contours, Challenges and consequences,'' ***CLAWS Journal*** (Winter 2013), pp. 167-87.

[3] - Thompson, ***op. cit***., pp. 42-43.

parts of Algeria. [1]The Sahel region is a huge ‘’ungoverned space” sparsely populated by impoverished communities and loosely controlled by national governments.[2]

The Sahel’s States suffer from chronic weaknesses and structural vulnerabilities concerning governance systems, economic development, and societal cohesion. As a result, the region has faced recurrent challenges and crises, including environmental crisis, food crisis, security deterioration, conflicts, and internal divisions along tribal and ethnic fault lines.[3] Such weaknesses made the emergence of violent non-state actors possible.

Across the Sahel, there is a plethora on VNSAs operating and competing for preeminence, including rebel groups, separatist movements, government aligned militias, criminal networks, and terrorist organizations. These armed groups are key actors in the local dynamics of the Sahel and have largely contributed to the political instability, security deterioration and social unrest that have plagued the region in recent decades.

They have been active in the Sahel since the 1990s. And despite the local and regional efforts to block their rise and limit their influence, some VNSAs have thrived and took control of large swaths of territory. Indeed, they have filled the security vacuum that was a direct result of the weakness of local central governments and the inability of their security forces to restore order and maintain their monopoly over the legitimate use of force.[4]

The size, topography and the open space of the region that includes mountains, caves, as well as porous borders have enabled different VNSAs to grow up, thrive, and sustain their activities away from significant interdiction or surveillance by local security forces.

In order to entrench themselves within local rural communities and obtain their support, various VNSAs have espoused local concerns and

---

[1] - UN Secretary General’s High-Level Panel on Threats***, A More Secure World: Our Shared Responsibility*** (New York: United Nation, 2004), p. 4

[2] -‘’The Central Sahel: A Perfect Sandstorm,’’ **International Crisis Group**, Africa report 227 (June 2015), p. 1.

[3] -André-Michel Essoungou, ‘’The Sahel: One region, many crises,’’ ***Africa Renewal*** (December 2013) available from: http://www.un.org/africarenewal/magazine/december-2013/sahel-one-region-many-crises
Retrieved: April 23, 2018

[4] -Vincent Foucher and Jean Hervé Jezequel, ‘’Forced Out of Towns in the Sahel : Africa’s Jihadists Go Rural,’’ ***International Crisis Group*** (January 2017), Available from: https://www.crisisgroup.org/africa/west-africa/mali/forced-out-towns-sahel-africas-jihadists-go-rural Retrieved: April 23, 2018.

grievances, provided a sort of governance and service delivery (including food, petrol, and water), and used marriage with indigenous women to build alliances with local tribes.[1]

Moreover, various armed groups have forged mutually beneficial links with each other, in order to sustain their operations, to have access to alternative sources of funding, and to limit the effectiveness of military efforts of local and international actors to degrade their capabilities and neutralize their roles. That is why lines between those armed actors are often blurred, as individuals may belong to several categories simultaneously. For instance, separatists in northern Mali have built alliance with AQIM and its offshoots to increase their capabilities and military effectiveness in order to consolidate their power on the ground. At the same time, AQIM has enhanced its ties with criminal, Norco-trafficking, and smuggling networks to have an access to alternative sources of revenue to fund its operations and terrorist activities. Such ties are referred by various literature as '' Terror-Crime Nexus".[2]

Consequently, VNSAs have expanded their influence, carried out high-profile attacks, and seized control of strategic towns in many parts of the Sahel, including Northern Mali and Northeast of Nigeria.

2.1. Militias and Insurgent groups in the Sahel:

This category involves politically-motivated armed groups, or those violent actors that have been mobilized along ethnic, clan, class identities, or around broader political agendas. [3] Most of those armed groups centered in Mali, including a loose coalition of pro-government militias seeking decentralization within a unified national system, and the National Movement for the Liberation of Azawad, which is a separatist movement of ethnic Tuareg formed in October 2011 with a goal of a greater autonomy of the northern part of Mali.[4]

2.2. Transnational Criminal Organizations in the Sahel:

The Sahel has been crisscrossed by trading routes that link key towns with smaller hubs and way stations. Thus, the region is a pivotal area for

---

[1] - Yaya J. Fanusie and Alex Entz, ''Al-Qaeda in the Islamic Maghreb: Financial Assessment,'' ***Center on Sanctions and Illicit Finance*** (December 2017), p. 4.
[2] - Peng Wang, ''the Crime-Terror Nexus: Transformation, Alliance, Convergence,'' ***Asian Social Science***, Vol. 6, No. 6 (June 2010), pp. 11-20.

[3] -Cooke, Sanderson, ***op. cit.,*** p. 14.
[4] - ''Mali and the Sahel-Sahara: From Crisis Management to Sustainable Strategy,'' ***International Peace Institute*** (February 2013), p. 2.

organized crime that has seen booming revenues in the last two decades. Smuggling, kidnapping for ransom and Norco-trafficking are activities involved in by different individuals and networks for their rapid enrichment. Many of those networks have converted their wealth acquired by criminal activities into political influence and military power.[1]

The availability of new technologies such as GPS navigation systems and satellite phones enabled traffickers and provided them with an edge in catching commodities and evading detection and disruption. As a result, trafficking of illicit goods has expanded dramatically in recent decades.

In addition, it is noteworthy that some Sahel's senior officials allowed their allies to benefit from criminal activities. Such complicity from local governments enabled criminal networks to sustain their activities and maximize their profits, as well as it hampered regional efforts to counter organized crime in the region.[2]

2.3. Terrorist Groups in the Sahel:

Terrorist groups are key actors in the local dynamics of the Sahel. They use the language of reforms and religious purification to mobilize adherents against corrupt rulers and challenge the established order, in order to build out their zones of influence and protection.[3] These groups include: al-Qaeda in the Islamic Maghreb (AQIM) and its various affiliates and offshoots that are concentrated in north-western Africa like Al-Mulathamoun, and the Movement for Oneness and Jihad in West Africa (MUJWA); and Boko Haram in north-eastern Nigeria.

VNSAs have had devastating effects on human security in the Sahel; they were behind the death of thousands of people and millions of internally and externally displaced populations.[4] Moreover, these armed actors have disrupted health and educational services in many areas in the Sahel, devastated local infrastructures, and discouraged foreign companies from directly investing in the region as well.

---

[1] - Wolfram Lacher, ***organized crime and conflict in the Sahel-Sahara region*** (Washington DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2012), p. 4.

[2]- Cooke, Sanderson, ***op. cit.,*** p. 10.

[3] - ***ibid.,*** p. 13.

[4] - '' The Sahel: Converging Challenges, compounding risks,'' ***Humanitarian Response***, May 2016. Available from: https://www.humanitarianresponse.info/en/operations/west-and-central-africa/document/sahel-converging-challenges-compounding-risks-region
Retrieved: April 23, 2018.

The presence of VNSAs itself have prompted local governments to shift significant budget allocations to security and military sectors at the expense of other socio-economic sectors.

3. Causes and factors behind the rise of Violent non-State actors in the Sahel:

Numerous overlapping factors can explain the growing role of VNSAs in the security and political landscape of the Sahel. Since their national independence, the Sahel's States have suffered from structural vulnerabilities, which represent a fertile ground for VNSAs to grow up and strive. These vulnerabilities can be outlined as follow:

3.1. Poor economic development:

The Sahel's States have been for many years at the very bottom of all economic performance indexes, including GDP, economic growth, foreign currency reserves, employment, direct foreign investment, and standard of living. Such records were mainly a result of mismanagement and corruption of central governments in the region.

Although the Sahel's economies rely primarily on agriculture, which contributes heavily to GDP of the region, it remains underdeveloped and dependent on 2 to 4 months of rainfall a year.[1]Moreover, agriculture is very sensitive to environmental degradation that has plagued the region in last decades, and has contributed to crop failure, soil salinity, and collapsed fisheries.

Furthermore, the current economic situation in the Sahel is a result of instability and security deterioration, which led to the disruption of trade and agricultural activities, the devastation of economic infrastructure, and the undermining of the investment climate in the region. A high rate of unemployment, an increasing poverty among young Sahel's populations were the consequence.

Consequently, unemployment, poverty, and lack of hope and opportunities have led to a frustration among youths and made them vulnerable to radicalization or involvement in criminal activities, As well as they make the

[1] - André-Michel Essoungou, ''The Sahel: One region, many crises,'' ***Africa Renewal*** (December 2013) available at: http://www.un.org/africarenewal/magazine/december-2013/sahel-one-region-many-crises
Retrieved: October 15, 2018.

youths vulnerable to join VNSAs, given the fact that being a member of an armed groups means a reliable source of income, protection, and social status.[1]

In addition, VNSAs in turn, have exploited local concerns and grievances to gain support from local communities and justify their political or economic narratives. The UN economic commission for Africa states in its report ''Conflict in the Sahel region'' stated that: ***'' the mismanagement and its resultant issues of unemployment, socioeconomic deprivation and unresolved grievances mutate into a violent opposition to the State, strengthens the narratives of extremist groups and provide justification for their cause.''*** [2]

3.2. Poor governance throughout the Sahel:

Sahel's successive governments have proved ineffectiveness and inability to impose their will and retain monopoly of violence due to the absence of strong security forces, strong institutions, and just democratic processes.[3]

Nigeria, Mali, Chad, and Mauritania have all been plagued by political authoritarianism, repression, and periods of military rules. For instance, Mali descended into armed conflict in 2012, Mauritania has experienced decades of military rule, and Niger has experienced four military coups, four political transitions, and seven republics.

In addition, the Sahel's States have suffered from Corruption that was notoriously high at all levels of governments. Many corrupt officials have complicated with criminal networks to consolidate their power and acquire economic gains. On the other hand, much of money allocated for health, education, and infrastructures does not reach its intended recipients.[4]

Weak democratic norms and institutions combined with corruption have led to weak government performance and poor service delivery, which have discredited the legitimacy and ''reason d'être'' of regional governments in the eyes of their populations. Therefore, VNSAs have attempted to exploit these weaknesses to justify their political cause and gain local support through provision of basic needs to local populations, including petrol, water, and foodstuff.

---

[1] - '' The Sahel : Converging Challenges, compounding risks,'' Humanitarian Response, ***op. cit.***

[2] - ''Conflict in the Sahel Region and the Developmental Consequences,'' **UN Economic Commission for *Africa,*** Addis Ababa: UN Economic Commission for Africa, 2017, p. 23.

[3] - Cooke, Sanderson, ***op. cit.,*** p. 96.

[4] - ***Ibid***., p.6.

3.3. Historical grievances and exclusionary policies of the Sahel's governments:

Socio-political or economic exclusion of a segment of a local society, whether a sect, an ethnic group or a tribe; by national governments is one of the main causes of armed conflicts and civil wars around the world.

When a certain local community perceives that it is marginalized, politically or economically, and less protected by the central governments in a hostile environment, it begins to look for another source for protection and governance, which would be the primordial affiliation group, whether a tribe, a clan, a sect, or an ethnic group. In this regard, figures or local communities articulate such marginalization and grievances in a narrative and develop an opposition agenda against the State to gain major political concessions like autonomy through political means, or armed violence, which would be a continuation of politics by other means.

To varying degrees, grievances are a key factor that has complicated inter-groups relations and political dynamics of State building processes across the Sahel. [1]For instance, the concentration of power in Mali's southern region has been a source of enduring grievance and distrust for communities in the north since the colonial era. The Touareg hostility towards the political elites in Bamako has erupted in full-scale rebellion in 1962, 1992, and 2012.

Instead of a genuine devolution of power by giving more authorities and resources to local institutions-as it was mentioned in the 1990s peace agreement-successive governments in Bamako have sought to preserve resources and manage the north by supporting local militias to exploit ethnic divisions, using patronage and local administrative appointments to co-opt and maintain allies, and colluding with trafficking networks in the north. [2]

Moreover, the inability of States to respond to the deep-rooted grievances has exacerbated the problems, which have escalated and displayed in the spread of terrorism and insurgency in the Sahel. In this context, the UN economic commission for Africa stated: "***Exclusionary policies and political repression associated with politicized security establishment is an important trigger for instability and insecurity in the Sahel.''*** [3]

---

[1] - ''Conflict in the Sahel Region and the Developmental Consequences,'' UN Economic Commission for *Africa**, op. cit.,*** p21.
[2] - Cooke, Sanderson, ***op. cit.,*** p. 7.
[3] - ***Ibid***., p22.

Such a problem is mainly a result of state's inability or unwillingness to create a comprehensive national identity that contains all segment of a given society, and undermines other narrow affiliations.

3.4.The spill-over of the 2011 Libyan civil war:

The security of Sahel's States is tied to regional and transnational security dynamics, with some States more susceptible to these dynamics than others. The chaos and instability in Libya since 2011 seemed to be the biggest opportunity of VNSAs, including AQIM to increase their military capabilities and expand their influence. The break out of the 2011 Libyan civil war led to the proliferation of huge quantities of weapons due to the disintegration of the Qaddafi's regular forces, and the seizure of the Qaddafi army's stockpiles by armed opposition groups. Those Libyan weapons that have been circulating in the Sahel rang from light to heavy weapons, including surface-to-air missiles.[1]

Since that time, AQIM and its affiliates in the Sahel have equipped with a large amount of Libyan weapons such as man-portable air defense system, heavy mortars, artillery, and thousands of ant-tanks mines. Such new capabilities enabled AQIM and its offshoots to carry out high-profile attacks in the Sahel. The 2012 Malian rebellion and Algeria's gas facility attack are evident examples.

4. Al-Qaeda in the Islamic Maghreb (AQIM): Origins, Objectives, and Strategy

Al-Qaeda in the Islamic Maghreb (AQIM) is a terrorist organization operating in the Sahel region and parts of the Maghreb. It was responsible for many terrorist attacks in the Sahel and north Africa that led to the death of thousands of innocent civilians, including the Radisson Blue Hotel attack in Bamako (November 2015), UN office bombing in Algiers (April 2007), the Splendid Hotel and cappuccino café in Ouagadougou (January 2016) and many other violent attacks.

Despite the setbacks that have inflicted on AQIM over past decades because of the various counter-terrorism measures adopted by regional and international actors, the group has shown remarkable continuity and resilience.

4.1.The Evolution of AQIM:

AQIM's origin goes back to the ''Armed Islamic Group (GIA),'' a terrorist group that have carried out notoriously brutal attacks and atrocities

[1] - ''The Online Trade of Light Weapons in Libya,'' ***Small Arms Survey***, Dispatch No. 6, (Geneva: April 2016), pp. 4-6.

against civilians during the 1990s Algerian armed conflict.-The brutality of the GIA led several GIA's commanders to defect in 1998 to found the '' Salafist Group for Preaching and Combat (GSPC)'' that renounced the GIA policy of slaughtering civilians, vowing to concentrate attacks only against the Algerian regular security forces.[1]

GSPC led by Hassan Hattab had continued the struggle to topple the Algerian ''apostate'' regime that have adopted a counter-terrorism strategy to significantly impeding GSPC operations and limit its strategic effectiveness.

In order to retain its relevance and improve recruiting and fundraising, GSPC sought an alliance with Al-Qaeda core and a close relationships with its affiliates, like Al-Qaeda in Iraq that was led by Abu-Mossaab al-Zarkaoui, whom Abde-El-Malek Droukdal worked with to establish routes and training camps with the goal of bringing volunteers from the Maghreb to join the insurgency in Iraq. [2]

On September 11, 2006, Aymen al-Zawahiri, the second man in Al-Qaeda core at that time, announced in a videotaped statement the merger of GSPC with Al-Qaeda. Shortly after, GSPC announced that it had rebranded itself to be '' Al-Qaeda in the Land of the Islamic Maghreb". [3]Such a merger had had effects on the group's objectives, tactics and strategy.

Thereafter, AQIM have launched numerous attacks including suicide bombings, kidnapping for ransom and assassinations. Those attacks prompted an increasing aggressive counter-terrorism strategy, which was able to shift AQIM's area of operation from Algeria's Mediterranean coast to the Sahara and Sahel region within which it launched attacks against foreign interests and tourists, and engaged in criminal activities including kidnapping, smuggling, and trafficking of illicit goods to fund their operations and sustain itself.[4]

In addition, AQIM has reportedly coordinated with criminal networks and similar terrorist groups in the region, including Nigeria's Boko Haram and Somalia's Al-Shabab, with arms and funds flowing among them.[5]

---

[1] - J. Filiu, ''the Local and Global Jihad of AQIM,*'' The Middle East Journal*, vol. 63, N. 2 (2009), pp. 213-26.
[2] - William Thornberry and Jaclyn Levy, ***Al-Qaeda in the Islamic Maghreb*** (Washington DC: Center of Strategic and International Studies, 2011), pp. 3-4.
[3] - Sergei Boeke, ''AQIM: Terrorism, Insurgency, or Organized Crime? ,''***Small Wars and Insurgencies***, vol. 27, n. 5 (2016), pp. 914-36.
[4] - Alta Grobbelaar and Hussein Solomon, '' The Origin, Ideology and Development of AQIM,'' ***Africa Review***, vol. 7, n. 2 (2015), p. 151.
[5] - Laub, Masters, ***op. cit.***

AQIM have suffered from internal cleavages and leadership rifts over strategy, tactics, ideological focus, and lines of responsibility. Those internal rivalries led to various offshoot groups, including ‘’the Movement of Oneness and Jihad in West Africa (MOJWA)’’ that broke off from AQIM in 2011, and ‘’the Mokhtar bel-Mokhtar’s Masked Brigade’’ in late 2012, which attacked the Algerian-based Tigentourine gas facility in Ain-Amenas in January 2013. [1] Shortly after the Ain-Amenas attack, Belmokhtar merged his Masked Brigade with faction of MOJWA, creating Al-Mourabitoune.

After the Fall of Libya’s Qaddafi regime in 2011, a newly emboldened National movement for the Liberation of Azawad launched a military campaign to push the Malian regular forces out of northern Mali, and seized control of key three Malian towns of Gao, Timbuktu, and Kidal, declaring the independent state of Azawad. [2]AQIM, MUJWA, and Ansar al Dine had aided the rebellion and made cause with NMLA against the Malian government. Subsequently, those terrorist groups marginalized Touareg forces and drove them out of the three major towns. [3]

In January 2013, AQIM and its allies’ attack and control of the city of Konna as a step to move their control southward, had provoked a French military intervention to halt their advance. The French operation Serval, supported by Malian troops, ECOWAS forces and other western countries, ended the Tuareg rebellion, liberated northern Mali, and inflicted serious losses in personnel and weaponry of those terrorist groups. (700 terrorists were killed, 400 were arrested, and 200 tons of arms and ammunition were destroyed).[4]

Despite the losses, AQIM has shown an ability to recover from setbacks and enhance its capabilities through a network of alliances and ties with criminal groups or local communities. After a period of relative quiescence, AQIM and its offshoots reasserted themselves through high-profile attacks on the Radisson Blue in Bamako in 2015, and the Splendid Hotel in Ouagadougou in 2016. [5]

4.2.AQIM’s Objectives:

In an interview with New York Times in 2008, Droukdal, the leader of AQIM, laid out AQIM’s objectives and ideology. He stated: “***our general goals are the same goals of Al-Qaeda, and you know them. As far as our***

[1] - Cooke, Sanderson, ***op. cit.,*** p. 22.
[2] - Grobblelaar and Solomon***, op. cit.,*** p. 153.
[3] - Laub, Masters, ***op. cit.***
[4] - Boeke, ***op. cit.,*** p. 914.
[5] - Cooke, Sanderson, ***op. cit.,*** p. 23.

goals concerning the Islamic Maghreb, they are plenty. But the most important is to rescue our countries from the tentacles of these criminal regimes that betrayed their religion, and their people.'' [1]

AQIM has not fundamentally changed its strategic goals from those of former GIA or GSPC. Thus, AQIM's objectives includes: ridding North Africa of western influence, toppling local governments deemed apostate, and installing regimes governed by Sharia Islamic laws.

Some analysts argue that AQIM's main objective is to gain economic benefits through criminal activities. Though, there is little evidence that supports the view that AQIM is a criminal organization behind a religious facade. Indeed, AQIM's involvement in criminal activities is a way to acquire funding in order to fund its terrorist activities, and sustain its operations.

AQIM distinguishes between ''near enemy'', which are the local Sahel's government that have been repeatedly struck by AQIM and its offshoots, and the ''far enemy'' including France, USA, and other western powers that have invaded the Muslim world, stolen their wealth, and propped up ''apostate regional regimes. Therefore, AQIM has attacked western interests in the Sahel in many occasions.[2]

4.3. AQIM's Leadership, organization, and area of operation:

The Central AQIM's leadership is comprised of 14-member shura council, led by Abd-el-Malek Droukdal, regional commanders and the heads of political, military, judicial, and media committees.[3] The group is divided into Katibas (brigades) which are organized in independent cells. AQIM's leadership is believed to be trained in Afghanistan during the 1979-1989 war against the Soviet occupation.

Droukdal still appears to lead the entire groups. However, the leaders of various brigades seem to operate with a sort of autonomy, particularly those leaders operate further away from AQIM. [4] It has suffered from internal differences and rivalries, thus it is the mother of several violent offshoots, including Al-Mourabitoune, Ansar al Dine, MOJWA, and the newly formed terrorist group ''Jamaat Nusrat al-Islam wal-Muslimin''.

---

[1] - '' An Interview with Abdelmalek Droukdel,'' ***New York Times***, July 1, 2008. Available from: https://www.nytimes.com/2008/07/01/world/africa/01transcript-droukdal.html Retrieved: October 12, 2018.
[2] - Boeke, ***op. cit.,*** p. 921.
[3] - ***Ibid***., p. 922.
[4] - Laub, Masters, ***op. cit.***

AQIM and its offshoots and affiliates have been active in multiple countries across North Africa and the Sahel. Its attacks have been primarily concentrated in Algeria, Mali, Mauritania, and Niger.[1]

AQIM's area of operation has been divided into two sectors, including the central emirate which is located in the Northern part of Algeria in the mountainous Kabylie region, where AQIM's leadership was based; and the Sahel Emirate in northern Mali, Niger, and Mauritania, which constitute a safe haven for different VNSAs like AQIM. [2]

It should be noted here that the successful Algerian counter-terrorism campaign forced AQIM to shift its center on operation to the Sahara-Sahel region, where the group found a sanctuary due to the size, open space and the topography of the region that includes mountains, desert, and caves that enabled AQIM to set up bases of training, recruit and operations.

4.4. AQIM's Sources of funding:

AQIM has been engaging in various criminal activities, including kidnapping for ransom, smuggling, and trafficking of illicit goods, in order to ensure its survival and sustain its operations to achieve its goals. [3]Although Crime is forbidden under the Islamic law, AQIM's involvement in organized crime is to compensate the lack of other major alternative sources of funding.[4]

Smuggling: smuggling has been always a large part of local livelihood, for instance, border areas in Mali relies on goods that come from Algeria. AQIM and its offshoots smuggle arms, petrol, foodstuffs, clothes, and cigarettes that represent a large share of the contraband. [5]

Drug Trafficking: Drug trafficking has flourished in the Sahel as a result of numerous factors, including the complicity of some senior political and security officials of local governments, particularly Malians during the reign of president Toumani Amado Touré (2001-2012), which has facilitated the passage and transportation of Narcotics through obscuring law enforcement efforts.

There is little evidence that support the allegations that AQIM have directly involved in drug-trafficking, instead, it has imposed fees and taxes or criminal

[1] -''Al-Qaeda in the Islamic Maghreb and its related Groups,'' ***Congressional Research Service***, March 2017, p. 2.
[2] - Boeke, ***op. cit.,*** p. 922.
[3] - ''Al-Qaeda in the Islamic Maghreb and its Related Groups,'' ***op. cit.,*** p.2.
[4] - Thornberry, Levy, ***op. cit.,*** p. 4.
[5] - Fanusie and Entz, ***op. cit.,*** p. 3.

networks going through their control territory, or providing security escorts for narco-networks in many occasions.[1]

Kidnapping for Ransom: It was AQIM's main source of income for a good part of time. Since 2003, around 60 hostages have been released in exchange of amount of money paid mainly by western countries, particularly, Switzerland, France, and Spain. According to a New York Investigation, at least 91 million dollars have been pain to AQIM and its partners between 2008 and 2014.[2]

This has led to a vicious cycle where each release provides an incentive for another hostage-taking. In addition, if States do not pay large ransoms to release their citizens, it would enormously affect AQIM's ability to sustain its operations and would end the trend of continuing hostage-taking in the Sahel. Therefore, the stance of Algeria, UK, and USA to not pay ransoms under no circumstances is a wise stance. [3]

As a result of the increasing funding, AQIM was able to acquire sophisticated equipment such as GPS-encrypted communication equipment and vehicles, which in turn allowed the group to operate with a high degree of mobility and coordination in the desert.[4]

4.5. AQIM's Strategy and Tactics:

In order to achieve its objectives, AQIM and its affiliates have been following different strategies and tactics depending on available resources and the strategic environment within which they operate.

It has been using different guerilla tactics, by targeting government and military installations, foreign personnel, and western interests through using ambushes, hit-and-run attacks, or sudden attacks, in order to put psychological pressure on local governments and discredit their military capabilities in the eyes of local populations.

Moreover, AQIM and its offshoots have used terrorism in many occasions through indiscriminate attacks against civilians, suicide bombings, kidnapping, and targeted assassination, with the purpose to spread fear among Sahel's populations, and acquire International Media attention in order to spread its narrative worldwide.

---

[1] - Wolfarm***, op. cit.,***p. 4.

[2] - '' Paying Ransoms, Europe bankrolls Qaeda Terror,'' ***New York Times***, July 29, 2014. Available at: https://www.nytimes.com/2014/07/30/world/africa/ransoming-citizens-europe-becomes-al-qaedas-patron.html

[3] - Fanusie and Entz, ***op. cit.,*** p. 6.

[4] - Thornberry, Levy, ***op. cit.,*** p. 6.

AQIM also used an insurgency tactic of obtaining popular support for their cause, through making good relationship with local populations and figures or providing a sort of governance. AQIM embedded itself within local communities through various measures including providing governance, delivering basic needs for local communities such as water, petrol, and foodstuff; and respect of local customs.[1]

The popular support is essential in the success of any insurgency, for instance, AQIM's good relationships with rural communities that have weak attachment to the States provided them with bases for recruitment from the impoverished desert youths, and freedom of movement in the broader Sahel.[2]

Conclusion:

In the end, this research paper has reached a set of conclusions that are outlined as follow:

- The growing role of VNSA represents one of the main challenges to security, stability, and prosperity of every State in the Sahel region.
- The increasing role of VNSAs in the Sahel region has prompted a growing direct involvement of External powers in the internal dynamics and domestic affairs of the Sahel region.
- The transnational nature of VNSAs in the Sahel makes a need for a cooperative and comprehensive strategy between the regional States of the Maghreb to combat these violent actors and eliminate their disastrous effects on their stability, security and prosperity.
- While the formation of VNSAs is a result of State weakness/failure, they in turn contribute and deepen the State weakness and dysfunction.
- The rise of VNSAs in the precarious Sahel region is attributed to numerous, including political authoritarianism, vulnerable economies, poverty, social unrest and security vacuums in many uninhabited areas, which presented safe heavens for numerous armed groups to set up bases for recruit, training and conducting operations.

[1] - Fanusie and Entz, ***op. cit.,*** p. 6.
[2] - Boeke, ***op. cit.,*** p. 926.

References:

Books:

1. Alden, Chris, Thakur, Monika and Matthew, Arnold, **Militias and the Challenges of Post-Conflict Peace: Silencing the Guns (**New York: Zedbooks, 2011).
2. Lacher, Walfarm, ***organized crime and conflict in the Sahel-Sahara region*** (Washington DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2012).
3. Stern, Jessica and J. M. Berger, ***ISIS: The State of Terror*** (New York: Harper Collins Publisher, 2015).
4. Thompson, Peter***, Armed Groups: the 21st Century Threat*** (New York: Rowman and Littlefield, 2014).
5. UN Secretary General's High-Level Panel on Threats***, A More Secure World: Our Shared Responsibility*** (New York: United Nation, 2004).

Articles and Reports:

1. Boeke, Sergei,''AQIM: Terrorism, Insurgency, or Organized Crime? ,''***Small Wars and Insurgencies***, vol. 27, n. 5 (2016) pp. 914-36.
2. Chaudhry, Rajeeve,''Violent Non-State Actors : Contours, Challenges and consequences,'' ***CLAWS Journal*** (Winter 2013), pp. 167-87.
3. Crocker, Chester,"Engaging Failing States," ***Foreign Affairs***, (September/October 2003), pp. 34-35.
4. 'Conflict in the Sahel Region and the Developmental Consequences,'' **UN Economic Commission for *Africa,*** Addis Ababa: UN Economic Commission for Africa, 2017.
5. Fanusie, Yaya and Entz, Alex,''Al-Qaeda in the Islamic Maghreb: Financial Assessment,'' ***Center on Sanctions and Illicit Finance***, (December 2017).
6. Filiu, J ''the Local and Global Jihad of AQIM,***'' The Middle East Journal***, vol. 63, N. 2 (2009), pp. 213-26.
7. Jentzsch, Corrinna,Stathis, Kalyvas, ''Militias in Civil Wars,'' *Journal of Conflict Resolution*, vol. 59, no. 5 (April 2017), pp. 755-69.
8. International Council on Human Rights Policy***, Ends and Means: Human Rights Approaches to Armed Groups,*** Versoix: ICHRP, 2006.

9. Gerard, Hugh and Bessler, Manuel***, Humanitarian Negotiation with Armed Groups***, New York: United Nation Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, January 2006.
10. Grobbelaar, Alta and Solomon, Hussein, '' The Origin, Ideology and Development of AQIM,'' ***Africa Review***, vol. 7, n. 2 (2015).
11. Peng, Wang, "The Crime-Terror Nexus: Transformation, Alliance, Convergence,'' ***Asian Social Science***, Vol. 6, No. 6 (June 2010), pp. 11-20.
12. Sabel, Robbie, ''Weapons to Non-State Armed Groups : Back to Westphalia ?'' in ***Engaging Non-State Armed Groups*** (Geneza: United Nation Institute for Disarmament Research, 2008).
13. Phil Williams, ''Violent Non-State Actors and National and International Security,'' ***International Relations and Security Network***, ETH Zurich, 2008.
14. Shultz, Richard and all, "The Sources of Instability in the Twenty-First Century Weak States, Armed Groups, and Irregular Conflict ,'' ***Strategic Studies Quarterly*** (Summer 2011), pp. 73-94.
15. 'The Central Sahel: A Perfect Sandstorm,'' International Crisis Group, Africa report 227, June 2015.
16. Thornberry, Williams and Jaclyn, Levy, ***Al-Qaeda in the Islamic Maghreb***, Washington DC: Center of Strategic and International Studies (2011), pp. 3-4.
17. ''The Online Trade of Light Weapons in Libya,'' ***Small Arms Survey***, Dispatch No. 6, (Geneva: April 2016).

Websites:

1. ' An Interview with Abdelmalek Droukdel,'' ***New York Times***, July 1, 2008. Available from: https://www.nytimes.com/2008/07/01/world/africa/01transcript-droukdal.html
2. Essoungou, André-Michel, ''The Sahel: One region, many crises,'' ***Africa Renewal*** (December 2013) available from: http://www.un.org/africarenewal/magazine/december-2013/sahel-one-region-many-crises

3. John, Pike, ''Para- States***,'' Federation of American Scientist***. Available from: https://fas.org/irp/world/para/scope.html .

4. '' The Sahel : Converging Challenges, compounding risks,'' ***Humanitarian Response***, May 2016. Available from: https://www.humanitarianresponse.info/en/operations/west-and-central-africa/document/sahel-converging-challenges-compounding-risks-region
5. Vincent, Foucher and Jezequel, Jean Hervé,''Forced Out of Towns in the Sahel : Africa's Jihadists Go Rural,'' ***International Crisis Group***, January 2017 Available from : https://www.crisisgroup.org/africa/west-africa/mali/forced-out-towns-sahel-africas-jihadists-go-rural

6. Zachary, Laub and Jonathan, Masters,'' Al-Qaeda in the Islamic Maghreb,'' Council on Foreign Relations, March 2015 Available from: https://www.cfr.org/backgrounder/al-qaeda-islamic-maghreb

Democratic People's Republic Of Algeria
Ministry of Higher Education and Scientific Research
Cognitive Orbit For Researches And Studies

MADARATE SIASSIA

Journal of Madarate Siassia
Periodical And International Academic Vefereed Journal
Journal of Political Science and International Relations

ISSN 2588-1825
EISSN: 2710-8341
L.D: June 2017

Volume 03
Issue 01 – December 2019 –

General Supervisor Center Director: Dr. Abdelouheb Bacha
Director and Editor -in- Chief: Dr. Cherifa Klaa